مراح الارواح

احمد بن علی بن مسعود

۱۰۵۱

نسخ محمد حبیب ...

مراح الارواح
احمد بن علی بن مسعود
۱۰۵۱
نسخ محمد حبیب ...
۹ گ

كتاب مراح الارواح من كلام احمد بن علي بن مسعود

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله الذي صرف افكار قلوبنا الى الصراط المستقيم ونورها بنور
الهداية الى الدين القويم وتوحد بالعزة والجبروت وتفرد بالملك و
الملكوت ونصب اعلام الدلالة على تحقيق وجوده ورفع السماء وخفض
الارض دليلا على قدرته والصلوة على افصح نوع الانسان واشرف من
اظهر الحق وابان واكمل من ازهق الباطل واهان محمد المنصور بالحجة والبرهان
وعلى اله واصحابه معادن الاحسان وبعد فان الكتاب المسمى بمراح
الارواح في التصريف للامام المحقق والحبر المدقق افضل المتاخرين كاشف
اسرار المتقدمين ابي الفضايل احمد بن علي بن مسعود تغمدهم الله بغفرانه
واسكنهم في روضة من جنانه كتاب جليل القدر عظيم الشان ظاهر الخطر
باهر البرهان مشتمل لفوايد شريفة ومحتو لزوايد لطيفة وكان في بعض
الفاظه انعقاد يحتاج الى تحليل واطلاق يفتقر الى تقييد فاردت ان

الكتب

اكتب له شرحا يبين لى ويحل الالفاظ واصنافه ويميل عن وجه المعاني
نقابه حاويا للفوايد خاليا عن الزوايد متوسطا بين الايجاز المخل و
الاكثار الممل متوكلا على الله الغفور التواب ومتوقعا توفيقه
اتمام الكتاب ملهم الصواب واليه المرجع والماب قوله قال المفتقر الى الله
اعلم ان كل صنعة لم يبدء بالحمد لله كما هو دأب اى عادة المتقدمين
لمتابعة النبي عم لان النبي عم اظهر العجز في مقام الحمد حتى قال لا احصى ثناء
عليك انت كما اثنيت على نفسك ولاظهار انقباده في بداية امره الى
تحصيل مطلوبه اذ الانسان قبل ان يصدر منه فعل مفتقر اليه وانما
اختار المفتقر على غيره ايقاعا للموافقة بين كلام الله تعالى وكلامه
وهو قوله والله الغني وانتم الفقراء وانما قال الى الله ولم يقل الى
الغني وان كانت الموافقة بينهما اكثر لان الله اسم الذات مستجمع
لجميع الصفات فكانه ذكر جميع صفاته فان قيل لم يقل الى الغني مع وجود
الموافقة على تقدير ان يقول كذلك فالجواب لانه انما لم يقل كذلك
بل اختار لفظ الودود رعاية للسجع ولقايل ان يقول ويجوز ان رعاية
السجع والموافقة ثابتة على تقدير ان يقول الى الله الغني الودود

ثم يمكن ان يجاب عنه بانه لو قال كذلك لطال الكلام الاول
الاول على الثاني وهو قبيح في السجع والودود على وزن فعول
وهو قد يجيء بمعنى الفاعل كالشكور بمعنى الشاكر وقد يجيء بمعنى
المفعول كالحلوب بمعنى المحلوب اذا عرفت هذا فاعلم ان الودود
يحتمل ان يكون بمعنى الفاعل وان يكون بمعنى المفعول اما على
الاول فيكون معناه الى الله الواد اي المحب انبيائه واوليائه
اي اذا كان بمعنى الفاعل
واما على الثاني فمعناه الى الله المودود اي المحبوب في قلوب انبيائه
اي اذا كان بمعنى المفعول
واوليائه والالف واللام في المفتقر بمعنى الذي اذ الالف واللام
اذا دخلا على اسم الفاعل والمفعول يكونان بمعنى الذي فتقدير
الكلام قال الذي افتقر اي احتاج والجار والمجرور اعني الى الله
متعلق بالمفتقر والودود بالجر على الوصفية لله والالف و
اللام فيه على كلا التقديرين بمعنى الذي واحمد مرفوع على
انه عطف بيان المفتقر قوله غفر الله له اي لاحمد ولوالديه اي غفر
الله لوالدي احمد واحسن اي الله اليهما اي الى والدي احمد ثم
اي الى احمد فان قيل لم قدم المصنف نفسه في الغفران على الوالدين

وآخر في الاحسان عنهما فالجواب انه المصنف انما قدم في الغفران
ليكون مستجاب الدعوة في حق الوالدين او لمتابعة ابراهيم عم
وهو قال ربنا اغفر لي ولوالدي ولقائل ان يقول ان والدي
ابراهيم عم كافران والدعاء بالغفران على الكافر لا يجوز الجواب
عنه من وجوه الاول لان هذه الغفران لهما كان مشروطا بايمانهما
تقديرا فكانه قال ولوالدي ان آمنا والثاني انهما وعدا مع
ابراهيم عم ان يا ابت ايمانا والكريم اذا وعد وفا فلهذا قال ولوالدي	لوي
والثالث انه اراد بالوالدين آدم وحوى عم وآخر نفسه في الاحسان
عن الوالدين رعاية للادب وقيل انما قدم في الغفران وآخر
في الاحسان عن الوالدين رعاية للادب وقيل انما قدم في الغفران
وآخر في الاحسان رعاية للسجع قوله اعلم ان الصرف ام العلوم
والنحو ابوها اي ابو العلوم اعلم خطاب عام لمن يسمع ويقرؤ فان
قيل لم قال الصرف ولم يقل التصريف كما قال الزنجاني وهو ابلغ
من الصرف فالاحسن ان يذكر بلفظ فيه مبالغة اذ علم التصريف
علم شريف وفيه تصرفات كثيرة اجيب بان الصرف اصل التصريف

فاعتبر المصنف الاصل او لانه لما كان في الذهن ان يأتي بعده
النحو وهو فن ثالثة فاراد ان يجعل شيئا للمناسبة ولهذا قال
الصرف ولم يقل التصريف على ان في بعض النسخ التصريف قوله ام
العلوم اي اصل العلوم كما قال الحكيم العلام هن ام الكتاب اي
اصل الكتاب شبه الصرف بالام والنحو بالاب اما الاول
فمن حيث التولد يعني كما ان الام سبب لتولد الولد كذلك علم
الصرف سبب لتولد الكلمات واما الثاني فمن حيث الاصلاح
يعني كما ان الاب سبب لاصلاح الاولاد (جمع ولد) كذلك علم النحو سبب
لاصلاح الالفاظ اذا عرفت هذا فاعلم ان في قوله والنحو
يجوز الرفع والنصب اما الاول فبعطف العطفية على لفظه قوله
ويقوي في الدرايات اي في المعقولات داروها اي عالموها
ويطغي اي يضل في الروايات اي في المنقولات عاروها اي
جاهلوها اعلم ان قوله داروها فاعل يقوي وعاروها فاعل
يطغي والضمير فيهما عايد الى الصرف لا الى العلوم واما تانيث الضمير
الذي يعود اليه فباعتبار الام واصلهما دارون وعارون نقلت

فعلى العطفية
على محله واما الثاني ...

ضمة الياء فيهما الى ما قبلهما بعد سلب حركته فالتقى الساكنان الاول
الياء والثاني الواو ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين فصار داروا دون
وعارون ثم اضيفا الى الضمير فحذف النون فيهما لحصول اجتماع
النقيضين لو لم يحذف لان النون يوذن المرتفع بتمام الاسم
الذي دخل عليه والاضافة توذن بعدم تمامه قوله فجمعت فيه
اي في الصرف كتابا موسوما بمراح الارواح الفاء في فجمعت جواب
الشرط المحذوف تقدير الكلام اذا كان الصرف علما وصفنا
فجمعت في الصرف كتابا مسمى بمراح الارواح بفتح الميم اسم موضع من
الرواح اي هو موضع الراحة والارواح جمع روح وهو النفس الناطقة و
كتابا منصوب على انه مفعول جمعت وموسوما منصوب على انه
صفته والجار والمجرور اعني بمراح الارواح متعلق بموسوما قوله
فهو اي مراح الارواح للصبي جناح النجاح اي جناح الخلاص
من ظلمات الجهل شبه الصبي بالطير والمراح بجناحيه لان الطير
6 ينجو من المهلك ويبلغ مقاصده كيف يشاء بسبب جناحيه كذلك
الصبي ينجو من ظلمة الجهل ويبلغ مقاصده من العلوم الاسلامية

بسبب هذا الكتاب فان قيل لم خص كون هذا الكتاب جناح
النجاح بالصبي بقوله وهو للصبي جناح النجاح فالجواب انه انما
خص به نظراً الى الغالب اذ الغالب ان علم الصرف يقرأه الصبيان
او نقول المراد بالصبي كل من يميل الى قرائته لان الصبي على وزن
فعيل من الصبوة وهو الميل ولهذا سمي الصبي صبياً اصله صبيو
اجتمعت الواو والياء الاول منهما ساكنة قلبت الواو ياء وادغمت
الياء في الياء فصار صبي قوله وقداح رحراح اي الطريق الواسع
هذا معطوف على قوله جناح النجاح شبه الكتاب بالطريق
الواسع لان الطريق الواسع موصل لسالكه الى مطلوبه كذلك
هذا الكتاب يوصل من يقرأه الى مطلوبه ومقاصده قوله
وفي مغيبه تراح اي الصبي حين راح اي بات هذا الكتاب مثل تفاح
او راح اي او مثل راح وهو الخمر وجه التشبيه بين هذا الكتاب
والتفاح او الراح المنفعة يعني كما ان كلا منهما من منافع البدن
ولهذا قال بعض الحكماء متعجباً عن موت من في بطنه تفاح او
راح عجبت لمن كيف يموت وفي بطنه تفاح او راح كذلك ينفع

هذا

هذا الكتاب الصبي والجار والمجرور اعني في معيدته يتعلق بقوله
حين راح اي وهذا الكتاب حين راح في معيدة الصبي وطبيعته
وذهنه قوله وبالله اعتصم عما يصم اي يعيب واستعين اي
اطلب الاعانة منه وهو اي الله نعم المولى ونعم المعين والجار و
المجرور اعني بالله متعلق بقوله اعتصم وما في قوله عما يصم موصوله
وقوله يصم صلته والضمير العايد مستكن فيه وقوله واستعين معطوف
على قوله اعتصم اي وبالله استعين والمخصوص بالمدح في المولى والمعين
هو الضمير المتقدم على ما صرح به صاحب المفتاح في زيد نعم الرجل
قوله اسعدك الله ان الصراف اي القاري لهذا الكتاب يحتاج
في معرفة الاوزان الى سبعة ابواب اي الى معرفة سبعة ابواب و
انما سماه صرافاً باعتبار ما يؤل اليه كما في قوله تعالى انِّي أرَانِي
أعْصِرُ خَمْراً ونظم الكلام يستدعي ان يقول عنباً الا انه سماه خمراً
باعتبار ما يؤل اليه وانما قال يحتاج ولم يقل محتاج ليدل على التجدد
وانما قال في معرفة الاوزان ولم يقل في علم الاوزان لان العلم
يستعمل في ادراك الكليات والمعرفة يستعمل في ادراك الجزئيات و

الاوزان امور جزئية لان المراد بالبناء بها وزن ضَرَبَ يضرب وقال
وباع وغير ذلك قوله الصحيح الحق له واللفيف بالجر والرفع اما
الاول فعلى البدلية من سبعة ابواب واما الرفع فعلى الخبرية
للمبتدأ المحذوف والاول اولى لعدم التادى الى الحذف بخلاف
الثانى والاصل عدم الحذف وانما انحصرت الابواب فى سبعة لان
كل كلمة لا تخلو من ان يكون فى تركيبه حرف من حروف علة او ملحق حرف
علة او لا فان كان الثانى فهو الصحيح وان كان الاول فلا تخلو من
ان يكون ذلك على سبيل الانفراد او على سبيل الاجتماع فالاول
على ثلثة اقسام لانها اما ان كان فى مقابلة الفاء او العين او اللام
الاول المثال والثانى الاجوف والثالث الناقص وان كان على
سبيل الاجتماع فهو اللفيف هذا اذا كان فى تركيبه حرف من حروف
علة واما ان كان فيه ملحق حرف علة فلا تخلو اما ان يكون على
(اى الهمزة والتضعيف)
سبيل الانفراد او على سبيل الاجتماع فان كان الاول فهو المهموز
وان كان الثانى فهو المضاعف قوله واشتقاق تسعة اشياء
الى آخره بالجر على انه معطوف على سبعة ابواب بحذف المضاف على

لا معرفة الاوزان يعنى كما ان الصرفى يحتاج فى معرفة الاوزان الى
سبعة ابواب كذلك يحتاج فيها الى معرفة اشتقاق تسعة اشياء
من كل مصدر وجه الانحصار عليها ان المشتق لا يخلو من ان
يكون فعلا او اسما فان كان الاول فلا يخلو ايضا من ان يكون اخباريًا
او انشائيا فان كان اخباريا فلا يخلو ايضا من ان يكون اما ان يتعاقب
على اوله احدى زوائد الاربع اى انيت او لا فان لم يتعاقب فهو الماضى و
ان تعاقب فهو المضارع وان كان انشائيا فلا يخلو اما ان يدل على
طلب الفعل او على تركه فالاول الامر والثانى النهى هذا اذا
كان المشتق فعلا واما اذا كان اسما فلا يخلو اما ان يدل على
صدور الفعل من الشىء او على وقوع الفعل على شىء بغير واسطة
او على وقوعه بواسطة او على وقوعه فيه فالاول اسم الفاعل
والثانى اسم المفعول والثالث اسم الآلة والرابع اسماء الزمان
والمكان فان قيل لم لم يذكر النفى والجحد مع انهما مشتقان من
المصدر فالجواب عنه ان النفى يشبه النهى صورة والجحد يشبه
معنى فلهذا لم يذكرهما قوله تكثرته على سبعة ابواب اى طريقة

وجعلته مستندا عليها مستعار من كسر طاير جناحيه اذا انظهما
للوقوع والنقض والفاء في قوله فكسرته لجواب الشرط المحذوف
كالفاء في قوله فجمعت يعني اذا كان الصرافي يحتاج في معرفة الابنية
الى سبعة ابواب فكسرت هذا الكتاب على سبعة ابواب قوله
الباب الاول في الصحيح اعلم انه لو قيل لو قدم المعتل على الصحيح
لكان اولى لانه يقال انما قدم عليه لان الصحيح اصل والمعتل ليس
باصل لانا نقول انما يكون ذلك اذ لو كان المراد ذاتيهما وانما
المراد مفهومهما لان البحث في تعريفهما والتعريف ليس بحسب الذات
بل بحسب المفهوم ومفهوم المعتل يستدعي التقديم لكون مفهومه
وجوديا ومفهوم الصحيح يستدعي التأخير لكون مفهومه عدميا و
كذا قدم ابن الحاجب المعتل على الصحيح قوله الصحيح الذي ليس
آخره اعلم ان عند المصنف لا فرق بين الصحيح والسالم واما عند
البعض فبينهما عموم وخصوص مطلقا اذ السالم عند ذلك البعض
ما عري من الصحيح والصحيح ما ليس في مقابلة الفاء والعين واللام
حرف علة فحسب فكل سالم صحيح من غير عكس ولهذا اشترط خلو من

التضعيف والهمزة لترتب احكام حروف العلة من الابدال والحذف
عليهما كما تقبين في موضعه قوله الذي ليس في مقابلة الفاء و
العين واللام حرف علة يدل على ان حروف العلة لو لم يكن في مقابلتها
لا ينافي الصحة نحو ضارب ومضروب قوله التضعيف مع ما هو
معطوف على قوله حرف علة قوله واختص الفاء والعين و
اللام للوزن الى آخره هذا اشارة الى اختصاص الفاء والعين و
اللام للوزن يعني انما اختص الفاء والعين واللام للوزن حتى
يكون في الوزن شيء من حروف الشفة والوسط والحلق ولقايل
ان يقول ان استدلال المصنف على اختصاص الفاء والعين
واللام للوزن بقوله حتى يكون الى آخره منقوض بجمل لان
المخارج الثلثة موجودة فيه فالاولى ان يقال في وجه الا
ختصاص ان المجموع المركب منها وهو لفظ الفعل فرد من افراد
الاسم وقد لوكه شامل لمطلق افراد الفعل ولا شيء غيره من
الكلمات يجمع هذين الطرفين فان قيل لم كان الميزان ثلاثيا
ولم يكن رباعيا وخماسيا فالجواب انه لو كان رباعيا وخماسيا

عليه مرفوع على انه معطوف م

لم يكن وزنا الثلاثي بدا الا بحذف حرف او اكثر ولو كان ثلاثيا
لم يكن وزن الرباعي و الخماسي بدا الا بزيادة الحرف مرة او
مرتين والزيادة عندهم اسهل من الحذف ولهذا قيل ادعاء
زيادة الهاء في أمهات احسن من ادعاء حذفها في امات
قوله قلنا الضرب مصدر يتولد منه اي من الضرب الاشياء
التسعة وهي المذكورة في صدر الكتاب اعلم ان المصدر الحدث
اسم الحدث الجاري على الفعل قولنا اسم الحدث شامل لغيره
نحو ويل وقولنا الجاري على الفعل يخرج عنه مثله والمراد
بقولنا الجاري على الفعل ان يكون له فعل يذكر المصدر
بيانا لمدلوله اذا عرفت هذا فاعلم ان لقائل ان يقول يلزم
من قوله الضرب مصدر حمل الشيء على نفسه لان الضرب
مصدر فيكون التقدير المصدر وهو مصدر ممتنع الجواب عنه
ان المراد من الضرب لفظه لا معناه الاصطلاحي حتى يرد
ماذكرتم قوله وهو اي المصدر اصل في الاشتقاق عند
البصريين اعلم ان العلماء اختلفوا في ان المصدر اصل

ام

ام الفعل فعند البصريين المصدر اصل في الاشتقاق
لا في العمل لان الفعل اصل من المصدر في العمل وتمسكوا
بدلايل الاول انّ مفهوم المصدر واحد لانه يدل على الحدث
فقط ومفهوم الفعل متعدد لانه يدل على الحدث والزمان
والواحد قبل المتعدد واصل له فان قيل لم قال متعدد ولم يقل
اثنان فالجواب عنه ان الفعل يدل على اكثر من الاثنين لانه يدل
على الفاعل ويدل المفعول على والالة وغيرهما فلهذا قال متعدد
ولم يقل اثنان وذكر قوله ومفهوم الفعل بمعنى الرفع والنصب
كما ذكرنا في قوله والنحو ابوها قوله وانما كان اصلا للافعال الخ
آخر اي اذا كان المصدر اصلا للافعال يكون اصلا لمتعلقات
الافعال ومتعلقاتها مذكورة قبل لقايل ان يقول لا يلزم
من كون المصدر اصلا للافعال من حيث التعدد المذكور ليس
بموجود في بعض متعلقاتها كاسم الفاعل فانه لا يدل على الزمان
الجواب عنه ان يقال نعم ان التعدد المذكور ليس بثابت فيه الا
ان التعدد ثابت فيه باعتبار الاخر لانه يدل على الحدث والذات

لكن لانه علم الصنف والزمان كون المصدر اصلا للفعل ثبت الانفعال كونه التفعل م

قوله او لانه اسم الى آخره هذا اشارة الى الدليل الثاني للبصريين
على اصالة المصدر يعني المصدر اصل لانه اسم والاسم مستغن
عن الفعل وهو غير مستغن عنه وما هو مستغن اصل لقائل
ان يقول ان في قوله والاسم مستغن عن الفعل نظر لان الاسم
ليس مستغن عنه بل يحتاج عليه فالاولى ان يقول والاسم
مستغن عن الفعل في الافادة احترازا عن العمل فالجواب عنه
ظاهر على من تأمل قوله وايضا يقال له المصدر الى آخره
هذا اشارة الى الدليل الثالث للبصريين على اصالة المصدر
وفرعية الفعل يعني انما سمي المصدر مصدرا لكون الفعل
صادرا عنه وهو في اللغة موضع يصدر عنه الابل فيكون
الفعل فرعا عليه والدليل الرابع على كون المصدر اصلا ان
المصدر لو كان مشتقا من الفعل لوجب ان يدل على اكثر مما
دل عليه الفعل لوجوب زيادة المشتق على المشتق منه وهو
انقص منه لعدم دلالته على الزمان قوله الاشتقاق ان
تجد الى آخره لقائل ان يقول كان حق الكلام ان يذكر متمسكات

مطلقا بل بالافادة لانه في العمل ليس بمستغن عنه بل يحتاج

الفريقين

ای الکوفیین والبصریین

الفريقين من غير فاصلة الجواب عنه انه لما ذكر ان المصدر
اصل في الاشتقاق عند البصريين وجب عليه ان يبين الاشتقاق
فلهذا فصل بتعريف الاشتقاق بين متمسكات الفريقين اذا عرفت
هذا فاعلم ان الواجب في الحد ان يذكر الجنس اولا والفصل ثانيا
وقوله ان تجد بين اللفظين تناسبا بمنزلة الجنس لانه يتناول المقيس
وغيره وقوله في اللفظ فصل يخرج اللفظين الذين بينهما مناسبة
في المعنى لكن لا في اللفظ نحو القعود والجلوس فلا يقال ان
احدهما مشتق من الآخر لفقدان المناسبة في اللفظ وقوله في
المعنى فصل يخرج اللفظين الذين بينهما مناسبة في اللفظ دون
المعنى نحو الضرب بمعنى الدق والضرب بمعنى الذهاب فلا يقال
ان احدهما مشتق من الآخر لانعدام المناسبة في المعنى
فان قيل ان تعريف الاشتقاق لا يتناول الا الاكبر لانه ليس فيه
مناسبة في اللفظ والمعنى بل في المخرج فالجواب عنه ان المراد بالمناسبة
في اللفظ اعم من ان يكون في جوهر الحروف او في مخرجها فحينئذ
يتناول الاكبر واعترض على التعريف الذي ذكره للاشتقاق

بانه لو زاد فيه قيدا آخر وهو بتغييرهما لكان اصوب لانه لا بد
بين المشتق والمشتق منه من تغيير ولو تقديرا اقول هذا
الاعتراض غير وارد عليه لانه لا حاجة الى تلك الزيادة لان
قوله ان تجد بين اللفظين تناسبا مدل عليها وهذا غير ظاهر
من له ادنى لب اللهم الا ان يقال انه دلالة التناسب على التغاير
التزامية وهي مهجورة في التعريفات اعلم ان تعريفها للا
شتقاق بقوله ان تجد بين اللفظين تناسبا في اللفظ والمعنى
ليس مستقيم لان الاشتقاق صفة اللفظ ووجدان المناسبة
صفة المتكلم فينبغي ان لا يحمل احدهما على الآخر فالاولى
ان يقول الاشتقاق خروج لفظ من لفظ آخر بشرط ان يكون
بينهما مناسبة في اللفظ والمعنى قوله وهو ثلثة انواع الى آخره
اى الاشتقاق ثلثة اقسام صغير وكبير واكبر فالصغير ان يكون
بين المشتق والمشتق منه تناسبا في الحروف والترتيب نحو ضرب من
الضرب فان بينهما مناسبة في الحروف والترتيب وانما سمي هذا
النوع صغيرا لان من نظر الى ضرب يعلم بدون التامل انه مشتق

من الضرب لحصول المناسبة بينهما في اللفظ دون الترتيب نحو
جبذ من الجذب فان بينهما مناسبة في اللفظ لا في الترتيب
وسمي هذا القسم كبيرا لان من نظر الى جبذ يعرف بالتامل
انه مشتق من الجذب لانعدام المناسبة في الترتيب والاكبر
ان يكون بينهما تناسبا في المخرج نحو نعق من النهق فان بينهما
مناسبة في المخرج وانما سمي هذا النوع اكبر لان من نظر الى
نعق يعلم بالتامل القوي انه مشتق من النهق لفقدان المناسبة
في اللفظ والترتيب اذا عرفت هذا فاعلم ان وجه الانحصار
على ثلثة هذه ضروري لان التناسب بين المشتق والمشتق منه
لا يخلو اما ان يكون بالتبديل والتقديم والتاخير او لا هذا ولا
ذاك فالاول الاكبر والثاني الكبير والثالث الصغير وقوله صغير
مع ما هو معطوف عليه مرفوع اما على البدلية من ثلثة انواع
او على خبرية المبتدأ المحذوف الا ان الرفع على البدلية
اولى كما مر هذا اذا لم يكن لفظة على في قوله ثلثة انواع اما
اذا كانت فان كان بدلا من ثلثة انواع يكون مجرورا قوله و

والترتيب والكبير ان يكون
بينهما تناسبا في اللفظ
صح

المراد من الاشتقاق المذكور اشتقاق صغير هذا اشارة الى
الاشتقاق الذي بين الفعل والمصدر يعني المراد من قولنا الفعل
المشتق من المصدر اشتقاق صغير لحصول المناسبة بينهما في اللفظ
والترتيب لا الى الاشتقاق المعروف لانه لو كان اشارة اليه
يلزم عدم تناوله الكبير والاكبر مع انه يتناول الثلثة قوله
قال الكوفيون الى آخره اعلم ان الكوفيين ذهبوا الى اصالة
الفعل وفرعية المصدر واستدلوا عليها بوجوه الاول ان اعلال
الفعل مدار لاعلال المصدر وجودا وعدما يعني يعل المصدر
اذا اعل فعله ولم يعل اذا لم يعل اما اعلال المصدر عند اعلال
الفعل ففي مثل يعد عدة يعني لما اعل يعد بحذف الواو لوقوعها
بين ياء وكسرة اصلية اعل مصدر يعد وهو عدة بحذف
الواو وان لم يقع بين ياء وكسرة وفي مثل قام قياما لما اعل قام
بقلب الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها اعل المصدر بقلب
الواو ايضا الا انها في المصدر قلبت ياء لانكسار ما قبلها نحو
قياما واما عدم اعلال المصدر عند عدم اعلال الفعل ففي نحو وجل

وجلا

وجلا يعني لما لم يعل يوجل لفقدان علة الاعلال لم يعل مصدره
وهو وجلا ايضا كذلك وفي قاوم قواما لما لم يعل قاوم
لم يعل ايضا قواما والتحاقا لم يعل قاوم لانه لو اعل يلزم الالتباس
بين الثلاثي المجرد وبين الثلاثي الملحق وترتبها ظاهر على
من له ادنى ممارسة في هذا العلم فمدارية الفعل في الاعلال
يدل على كون الفعل اصلا والمصدر فرعا لان المدار هو الشيء
الذي يثبت الاثر عند ثبوته وينتفي عند انتفائه حاصل هذا
الدليل ان المصدر لو كان اصلا لما يكون تابعا للفعل لان الاصل
لا يتبع الفرع فلما كان تابعا له علم انه ليس باصل قوله وايضا علمناه خ
يؤكد الفعل به اي بالمصدر هذا اشارة الى الدليل الثاني للكوفيين
على اصالة الفعل وفرعية المصدر يعني الفعل اصل والمصدر
فرع لانه يقع تاكيدا للفعل نحو ضربت ضربا والمؤكد اصل دون
المؤكد لان المؤكد متبوع والمؤكد تابع والمتبوع اصل للتابع فيكون
الفعل اصلا والمصدر فرعا قوله وهو بمنزلة ضربت ضربت هذا
كانه اشارة الى جواب سوال مقدر توجيه السوال ان يقال ان ضربا

في قولنا ضربت ضربًا لا يجوز ان يكون تاكيدا لضربت لان التاكيد
على قسمين لفظي ومعنوي وهو ليس منهما اما الاول فلعدم
تكرر اللفظ الاول واما الثاني فلعدم لفظ من الالفاظ
المحفوظة فاجاب بقوله وهو بمنزلة ضربت ضربت يعني انه من
التاكيد اللفظي لانه اللفظي بمنزلة ضربت ضربت وحينئذ كرر
اللفظ الاول قوله ويقال له مصدر الى اخره اشارة الى
الدليل الثالث للكوفيين يعني ان الفعل اصل والمصدر فرع
لكونه مصدرا عن الفعل كما قالوا مشرب عذب ومركب
فاره بمعنى مشروب ومركوب قوله قلنا في جوابهم الى
قوله وسال الميزاب هذا اشارة الى جواب البصريين عن جميع
المتمسكات الكوفيين اما الجواب عن الاول فهو انا لا نسلم ان
اعلال المصدر عند اعلال الفعل لكل الدلائل الثلث كلها لما انهم
حذفوا الواو من تعد بالتاء والنون واعد وان لم يوجد موجب
الحذف فهو وقوع الواو بين ياء وكسرة اصلية لكونه مشاكلا
ليعد اصله يوعد والهمزة في يكرم بالياء والتاء والنون وان لم
وجد

يحصل

يحصل سبب حذفهما فهو اجتماع الهمزتين للمشاكلة بنفس المتكلم
بين
وجه المشابهة الفعل والمصدر بين ان كل واحد منهما يدل على
الحدث مع انا نمنع اطراد قولهم فهو ان المصدر يعل اذا اعل فعله
ولم يعل اذا لم يعل واما الاول فلان نحو نعل اعل ومصدره وهو
نعبًا لم يعل واما الثاني فلان اعشوشب فعل لم يعل ومصدره
اعشيشابا اعل واما الجواب عن الثاني فهو انا لا نسلم كون المؤكد
اصله من المؤكد في الاشتقاق بل في الاعراب لانه لو كان المؤكد
اصلا من المؤكد في الاشتقاق لزم ان يكون الشيء مشتقا من نفسه
وهو ممتنع نحو جاءني زيد زيد فان زيدا الاول مؤكدا والثاني مؤكد
فان كان الاولى اصله من الثاني في الاشتقاق لزم ان يكون زيد الثاني
مشتقا من زيد الاول والاصالة في الاعراب لا يكون حجة علينا لان
بحثنا ليس فيها بل في الاصالة في الاشتقاق واما الجواب عن الثالث
فهو ان قولهم مشرب عذب ومركب فاره يحتمل ان يكون بمعنى مشروب
ومركوب كما ذكرتم ويحتمل ان يكون من باب جرى النهر وسال الميزاب
يعني من قبيل ذكر المحل وارادة الحال ومنه قوله تعالى خذوا زينتكم

يستشهد به في ذكر السجدة وايضا
الصلوة بكر وزيادة للكلال

عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ فلمّا احتمل هذا لا يكون حجة لان الاصل (علينا) لا يثبت
بالحجج المحتملات قوله ومصدر الثلاثي كثير لا يمكن تعداده الا انه
يرتقى على ما ذكره سيبويه الى اثنين وثلاثين بابا فَعْلٌ بالحركات الثلث
في الفاء مع سكون العين نحو قَتْل وفِسْق وشُغْل وفَعَلٌ بالحركات الثلث
مع فتح العين وكسره نحو طَلَب وخُنُق وصِغَر وهُدًى فَعْلَة بالحركات
الثلث في الفاء مع سكون العين نحو رَحْمة ونِشْدة وكُدْرة وفَعَلة بفتح
الفاء مع فتح العين وكسره نحو غَلَبة وسَرِقة وفَعلان بالحركات الثلث في
الفاء مع سكون العين وفتحها نحو لَيّان وحِرْمان وغُفْران ونَزَوان وفُعال
بالحركات الثلث في الفاء مع فتح العين نحو ذَهاب وصِراف وسُؤال
وفَعالة بفتح الفاء وكسرها نحو زَهادة ودِراية وفُعُول بضم الفاء وفتحها
مع ضم العين نحو دُخُول وقَبُول وفَعِيل بفتح الفاء نحو وَجِيف وفُعُولة
بضم الفاء نحو صُهُوبة ومَفعَل بفتح الميم مع فتح العين وكسره نحو مَدْخَل
ومَرجِع ومَفعَلة بفتح الميم مع فتح العين وكسره نحو مَسعاة ومَحمِدة قوله
ويجيء على وزن اسم الفاعل والمفعول الى آخره اى كما يذكر المصدر و
يراد به الفاعل او المفعول نحو رجل عَدْل اى عادل وقوله تعالى

نحو دَعْوى وذِكْرى وبُشْرى
وفَعَلان بالحركات الثلث في
الفاء مع سكون العين صح

هذا

هذا خَلْقُ اللّهِ اى مخلوقه كذلك يذكر اسم الفاعل ويراد به المصدر
نحو قمت قائماً اى قياماً وقوله تعالى فَهَلْ تَرَى لَهُمْ مِنْ بَاقِيَةٍ والباقية فيه
ههنا بمعنى البقاء وقوله تعالى لَيْسَ لِوَقْعَتِهَا كَاذِبَةٌ اى كذب ويذكر
المفعول ويراد به المصدر ايضا نحو قوله تعالى بِأَيِّكُمُ الْمَفْتُونُ اى
الفتنة اذا لم يكن الباء زائدة واما اذا كانت الباء زائدة فلا يكون المفتون
بمعنى الفتنة اذ لا يستقيم ايكم الفتنة فلذا عرفت هذا فاعلم انه لو قال ونحو
قوله تعالى بِأَيِّكُمُ الْمَفْتُونُ اذا لم يكن الباء زائدة لكان اصوب قوله
وقد يجيء للمبالغة الى آخره اى يجيء المصدر للمبالغة نحو التهذار مبالغة
للهذر والتلعاب مبالغة للعب والحثيثى مبالغة للحث والدليلى
مبالغة للدليل واختلفوا في ان هذا الباب قياسي ام سماعي فقال
الزمخشري انه كثير الاستعمال فينبغي ان يكون قياسيا وهذا ايضا مذهب
غير سيبويه واما عند سيبويه فان هذا الباب في الثلاثي لا غير فينبغي
ان يكون سماعيا قوله ومصدر غير الثلاثي الى آخره اى مصدر غير
الثلاثي يجيء على طريق واحد لنقله بخلاف الثلاثي في مثل تفعال وفعلال
بكسر الفاء اذا كانت رباعيا او ملحقا به مثل دحرج دحرجة ودحراجا

وجلب جلبة وجلبابا واذا كان متشعبة يجيء من افعل افعالا

نحو اكرم اكراما ومن فاعل مفاعلة وفعالا نحو ضارب مضاربة

وضرابا ومن فعّل تفعيلا مثل فرّح تفريحا ومن استفعل

استفعالا كاستخرج استخراجا ومن تفعّل تفعّلا نحو

تكسّر تكسّرا اذا تقرر هذا فاعلم انه يجيء كلمات على غير قياس

فهو كلّم كلاما وقاتل قيتالا وتحمّل تحمالا وزلزل زلزالا

بفتح الزاء اذ القياس في مصدر كلّم تكليم وفي مصدر قاتل

قتالا ومقاتلة وفي مصدر تحمّل تحمّلا وفي زلزل زلزالا بالكسر مصدر

الا انه جوّز والفتح فيه لثقل المضاعف قوله الافعال

التي تشتق من المصدر الى قوله وحسب يحسب لما فرغ من

بيان المصدر اخذ ان يبين الآن الافعال فقال التي تشتق

من المصدر خمسة وثلثون بابا واعلم انه قيل الافعال التي

تشتق من المصدر على مذهب البصريين مع انه لو قال الكثير في

لكان اصوب اكتفاء على اختلاف المذكورة ستة منها الثلاثي من قبل

المجرد نحو ضرب يضرب وقتل يقتل وعلم يعلم وفتح يفتح وكرم

يكرم

العين يكرم وحسب يحسب فان قيل لم قدم فعل يفعل بفتح العين في الماضي

وكسرها في المضارع على غيره من الابواب قلنا لان المخالفة

بين الكسرة والفتحة اتم من المخالفة بين الفتحة والضمة اذ الفتحة علوية

والكسرة سفلية والضمة بينهما قوله ستة بالرفع على الابتداء

وخبره قوله الثلاثي فان قيل ان ستة لا يجوز ان يكون مبتداءة ان يقول

لانها نكرة غير مخصصة بوجه من الوجوه والجواب عنه انا

لا نسلم انها غير مخصصة بوجه لانها مخصصة بالصفة المقدرة

تقديره ستة منها ومرادهم بالصفة المخصصة للنكرة اعم من

ان يكون ملفوظا او مقدرة وسمي الثلاثة الاول الى قوله

وكثر يكثر اي تسمى الثلاثة الاول وهي ضرب يضرب وقتل يقتل

وعلم يعلم دعائم الابواب اي اصل الابواب والدعائم جمع دعامة

وهي عمود البيت وانما سميت الثلاثة الاول بدعائم الابواب

لاختلاف الحركات وهو تدل على الاصالة لان معنى الماضي

مخالف لمعنى المضارع فينبغي ان يكون اللفظ مخالفا من جهة

الحركة ليكون اللفظ مطابقا للمعنى ولكثرة استعمالهن

قوله وفتح يفتح لايدخل في الدعائم الى قوله بغير حرف الحلق
اذا عرفت ان تسميتهم الثلثة الاول بدعائم الابواب لاختلاف
الحركات وكثرة الاستعمال فاعلم ان فتح يفتح لايدخل في الدعائم
لانعدام اختلاف الحركات وكثرة الاستعمال فاعلم ان فتح يفتح
لايدخل في الدعائم لانعدام اختلاف الحركات لان العين
فيهما مفتوح لاستثقال حروف الحلق ولقلة الاستعمال لانه
لايجيء بغير حرف الحلق اقول ان يكون فتح يفتح غير داخل في
الدعائم علم من قوله وسمي الثلثة الاول دعائم الابواب فلا
فائدة في قوله وفتح يفتح لايدخل في الدعائم ثم هذا الاشكال
وارد ايضا على قوله وكرم يكرم وحسب يحسب لايدخل في الدعائم
فالجواب عنه ظاهر على من تامل قوله واما ركن يركن الى
قوله والشواذ هذا جواب عن اشكال مقدر توجيهه ان ما
ذكرتم من ان فعل يفعل بفتح العين فيهما لايجيء بغير حرف فيهما
الحلق منقوض بركن يركن وابى يابى فاجاب عن الاول
بقوله فمن اللغات المتداخلة يعني ان ركن يركن بفتح العين

في الماضي وضم في المضارع وركِن يركَن بكسر العين في
الماضي وفتحه في الغابر لغتان فاخذ الماضي من اللغة
الاولى والمضارع من الثانية فقيل ركَن يركَن بالفتح فيهما
والثاني بقوله والشواذ يعني ابى يابى شاذ لايعتبر به ولا
يقاس عليه والمراد بالشاذ في كلامهم ما يكون على خلاف القياس س
من غير نظر الى قلة وجوده وكثرته كما سيجيء فاذا عرفت هذا
فاعلم ان في قوله فمن اللغات المتداخلة والشواذ لفا ونشرا على
الترتيب وقيل السر في وقوع ابى يابى من هذا الباب مع
خلوه عن حرف الحلق ان ابى بمعنى امتنع وهو فرع منع ولام
حرف الحلق ان ابى فحمل ابى عليه فكان لامه حرف الحلق قوله
واما بقي يبقى الى قوله الى الفتحة هذا ايضا جواب عن اشكال ل
مقدر بيانه ظاهر فاجاب بقوله فلغات طي يعني ان هذا
اللغة من لغات طي فان قبيلة طي تقلبون الكسرة التي قبل
الياء فتحة ثم تقلبون الياء الفا طلبا للتخفيف فيقولون
في بقي بقى وفني فنى وفني يفنى اقول ليس بقوله قد قرءوا

من الكسرة الى الفتحة ارتباط لما بعده من حيث المعنى وهو
غير مخفي على من له ادنى لب والاولى ان يقول فانهم قد
فروا قوله وكرم يكرم الى قوله والنعوت يعنى ان كرم يكرم
بضم العين فيهما لا يدخل في الدعائم لعدم اختلاف الحركات
وقلة الاستعمال لانه لا يجيء الا من الطبايع والنعوت و
الفرق بين النعت والصفة ان [illegible] الاول لا يستعمل الا في
المدح والثاني يستعمل فيه وفي الذم فبينهما عموم وخصوص
مطلقا قوله وحسب يحسب لقلته يعنى ان حسب يحسب
بكسر العين فيهما لا يدخل في الدعائم لانعدام اختلاف
الحركات وقلة الاستعمال قوله وقد جاء فعُل يفعُل
الى قوله ودمت تدوم يعنى اذا كان الماضي مضموم العين
يجيء مضارعه مضموم العين ايضا قياسيا الا انه قد يجيء المضارع
منه مفتوح العين على لغة من قال كدت تكاد بضم العين
في الماضي وفتحه في المضارع لان اصلهما كودت وتكود فاعل
الاول بقلب الواو الفا لانه اجتمع ساكنان فحذف الالف ثم

ضم الكاف ليدل على الواو المحذوفة والثاني بنقل الحركة
من الواو الى ما قبلها ثم تقلبها الفا فصار تكاد ولغة من قال
كدت تكاد شاذ كفضل يفضل بكسر العين في الماضي و
ضمه في الغابر ودمت تدوم بكسر العين في الماضي وضمه
في الغابر لان اصلهما دومت تدوم فاعل الاول بالنقل و
القلب والحذف والثاني بالنقل فقط اعلم ان المفهوم
من كلام المصنف ان فضل يفضل شاذ الا انه عند ابن
الحاجب ليس بشاذ بل من باب التداخل وذلك لان
العرب يقولون فضل يفضل بالفتح في الماضي والضم في
الغابر وفضل يفضل بالكسر في الماضي والفتح في الغابر
فاخذ الماضي من الثاني والمضارع من الاول فقيل فضل
يفضل وفي بعض النسخ وهي شاذ بدون التاء وهو
سهو وقع من الكاتب قوله واثنى عشر الى قوله واحدة
واحدة لما فرغ من ابواب الثلاثي المجرد شرع في بيان ابواب
المنشعبة فقال واثنى عشر للمنشعبة الثلاثي المنشعبة الا

بنية المتفرعة من اصل بالحاق حرف فاذا عرفت هذا فاعلم
ان الافعال المزايدة على ثلثة احرف اصول على ثلثة انواع
الاول ما يزاد فيه حرف واحد والثاني ما يزاد فيه حرفان
والثالث ما يزاد فيه ثلثة احرف فاما الاول فثلثة ابواب
الاول الافعال نحو اكرم اكراما الهمزة زايدة وهذا البناء فيه
للتعدية وانما كسرت الهمزة في المصدر مع انها مفتوحة
في فعله فرقا بينه وبين الجمع كالادبار والادبار ولم يعكس
الامر بالعكس لان الجمع اثقل من المفرد فالخفة فيه اولى
والثاني التفعيل نحو قطع تقطيعا التشديد فيه زايدة و
هذا البناء للتكثير غالبا وهو اما في الفعل نحو جول وطوف
واما في الفاعل نحو موتت الابل واما في المفعول نحو غلقت الا في
بواب وقطعت الاثواب واختلف في الزايد في التضعيف
فعند الاكثرين ان الزايد هو الثاني وعند الخليل الاول
وجوز سيبويه الامرين والثالث المفاعلة نحو قاتل مقاتلة
وقتالا الالف فيه زايدة وهذا البناء للمشاركة بين الاثنين

فصاعدا غالبا واما الثاني فخمسة ابواب الاول التفعل
نحو تفضل تفضلا والتاء والتشديد فيه زايدان
واصله التكلف في تحصيل المطلوب شيئا بعد شيء نحو
تجرع وتشجع والثاني التفاعل نحو تضارب تضاربا
التاء والالف فيه زايدان وهذا البناء للمشاركة
بين الاثنين فصاعدا غالبا كالمفاعلة فان قيل ما
الفرق بين التفاعل والمفاعلة فالجواب عنه ان البادي
بالفعل في المفاعلة فاعل وهو الفاعل معلوم دون
التفاعل ولهذا يقال في ضارب زيد عمرا على سبيل
الانكار اضارب زيد عمرا ام ضارب عمرو زيدا ولا يقال
ذلك في تضارب زيد وعمرو والثالث الانفعال نحو انصرف
انصرافا الالف والنون فيه زايدتان واصله ان يكون
مطاوعا لفعل نحو قطعته فانقطع ومعنى المطاوعة
صدور الفعل عن فعل نحو صدوره الانقطاع عن القطع
فيقال ان مصدر انقطع الذي هو المصدر الانقطاع

صادر عن مصدره قطع الذى هو القطع والرابع
الافتعال نحو اختفر احتقارا الالف والتاء فيه زايدتان
واصله ان يكون لمطاوعة فعل ايضا ومعناها قد مر
انفا والخامس الافعل نحو احمر احمرارا الالف والتشديد
فيه زايدتان وهذا البناء يختص بما فيه الالوان والعيوب
واخر المصنف رحمه الله هذا المثال من النوع الذى بزيادة
ثلثة احرف لئلا يكون الاعلال فى الادغام فى خلال
الابواب واما الثلث فاربعة ابواب الاول الاستفعال
نحو استخرج استخراجا الالف والسين والتاء فيه
زوايد واصله ان يكون لطلب الفعل والثانى الافعيعال
نحو اخشوشن اخشيشانا وهذا البناء يفيد المبالغة
اذا قلت اخشوشن كان ابلغ من قولك خشن اى صارت
الارض ذات خشن وبنات الالف والواو واحد التشديد
زوايد فيه والثالث الافعوال نحو اجلوذ اجلواذا
اى دام مع السرعة وهو من سير الابل الالف والواو

التشديد فيه زوايد والرابع الافعيلال نحو احمار
احميرارا الالفان والتشديد فيه زوايد قوله اصلهما
احمارر واحمرر فادغما للجنسية اصل احمار احمارر
اصل احمر احمرر فادغم احد الرائين فى الاخر لاجتماع
الحرفين المتجانسين الفاء فى قوله فادغما جواب الشرط
المحذوف فتقدير الكلام اذا كان كذلك احمار واحمر
احمارر واحمرر فادغما للجنسية قوله ويدل عليه اى عوى
الى اخره الضمير المجرور المتصل البارز فى عليه راجع الى
الادغام الدال عليه قوله فادغما اى يدل على ان الادغام
فى احمارر واحمرر للجنسية عدم الادغام ارعوى وهو
ناقص من باب افعلّ اصله ارعوو فلا يدغم احد الواوين وين
فى الاخر لعدم الجنسية بعد قلب الواو الثانية الفا
خلاصة هذا الكلام انه اجتمع نيه مقتضيان مقتضى
الادغام ومقتضى الاعلال اما الاول فتحرك حرف
العلة وانفتاح ما قبلها واما الثانى فاجتماع الحرفين

المتجانسين فحينئذ اما ان يجب اعمالهما والغاؤهما او
اعمال احدهما والغاء الاخر ولا يجوز اعمالهما لانه
باعمال احدهما يبطل مقتضى الاخر ولا الغاؤهما لانه قيام
المقتضى يستلزم قيام المقتضى فتعين اعمال احدهما
والغاء الاخر ولا يجوز اعمال مقتضى الادغام دون
مقتضى الاعلال لان الاعلال سابق على الادغام
فامتنع الادغام وانما قلنا ان الاعلال سابق على
الادغام لان الاعلال يجب بمجرد النظر الى الحرف الواحد
من العلة حرفى بخلاف الادغام فانه لم يجب ما لم ينظر
اليهما معا وقد وقع فى بعض النسخ وهو لفيف من باب
افعلّ وهو سهو وقع من الناسخ قوله وواحد للرباعى النساخ
نحو دحرج قوله لما فرغ من بيان الابواب الثلاثى
المجرد ومنشعبته شرع فى بيان الرباعى المجرد فقال
وواحد للرباعى اى للرباعى المجرد عن الزوايد بناء واحد
وهو فعلل وانما لم يتصرفوا فيه كما تصرفوا فى الثلاثى المجرد

من فتح عينه وكسره وضمه لثقله بكثرة الحروف وانما اسكنوا
اسكنت الثانى طلبا للخفة اذ ليس فى كلام العرب توالى
اربع حركات فى كلمة واحدة ولا فيما هو كالكلمة الواحدة
فان قيل لم عين الثانى بالتسكين مع ان غيره لو اسكن
لا يوجد توالى اربع حركات فالجواب انه لا يجوز اسكان
غير الثانى اما الاول فلتعذر الابتداء بالساكن
واما الثالث فللزوم التقاء الساكنين على غير حده
اذ الرابع يسكن اذا اتصل به ضمير مرفوع بارز متحرك
واما الرابع فلوجوب بناء الماضى على الفتح ما لم يمنع
مانع فلما لم يجز اسكان غير الثانى تعين اسكانه وهذا
البناء يكون متعديا ولازما نحو دحرجت الحجر ودربخ
الرجل وثلثة لمنشعبة الرباعى الى اخره ومصدره فعللة
وفعلال قوله لما فرغ عن بيان الرباعى المجرد شرع فى
بيان منشعبته فقال وثلثة لمنشعبة الرباعى يعنى الرباعى المزيد
فيه ثلثة ابواب الاول ما يزيد فيه حرف واحد والثانى

ماينيد فيه حرفان وليس فيها ما يزيد ثلثة احرف
بخلاف المزيد الثلاثي اما الاول فواحد وهو تفعلل
نحو دحرج تدحرجا التاء فيه زايدة وهو مطاوع فعلل
نحو دحرجته فتدحرج واما الثاني فاثنان الاول افعنلال
نحو احرنجم احرنجاما الالف والنون فيه
زايدتان يقال احرنجموا اى جمعوا احرنجم اى جمع و
معناه المطاوعة الثاني افعلال نحو اقشعر اقشعرارا
الهمزة والتشديد فيه زايدان وهو كاحمر واصفر و
لهذا لا يتعدى قوله وستة لملحق دحرج الى قوله
قلنس يعنى انما هو ملحق بدحرج ستة ابنية الاول شملل
اى اسرع والثاني حوقل اى ضعف والثالثة بيطر
اى عمل البيطرة من البطر وهو الشق والرابعة جهور
اى جهر والخامس قلنسى اى لبس القلنسوة والسادس
قلنس اى لبس القلنسوة ايضا قوله وخمسة لملحق
تدحرج الى قوله وتمسكن يعنى انما هى لملحق تدحرج خمسة

ابنية

ابنية الاول تجلبب اى لبس الجلباب والثانية تجورب اى
لبس الجورب والثالثة تشيطن اى فعل فعلا مكروها والرابعة
ترهوك اى تبختر والخامسة تمسكن اى اظهر الذل اعلم ان الجان
الالحاق فى تجلبب وتجورب وترهوك وتشيطن بالباء والواو
والواو والياء والسين لا بالتاء قوله واثنان لملحق احرنجم
نحو اقعنسس واسلنقى اى لما هو ملحق باحرنجم بابان الاول
اقعنسس اى تاخر ورجع الى الخلف وهو خروج الصدر ودخول
الظهر ضد الحدب والثاني اسلنقى اى نام على قفاه وانما حكم
على اقعنسس بانه يوازن لاحرنجم وعلى استخرج بانه غير موازن
له لان المراد بالموازنة وقوع الفاء والعين واللام فى الفرع موافقا
فى الاصل الملحق به واذا كان بزيادة فلابد من مماثلته فى الملحق
لاصول حركات وسكنات واستخرج بالنسبة الى احرنجم
على خلاف ما ذكرنا فى الاصلية والزيادة اما فى الاصلية
فلان الحاء وهو فاء قد وقعت موقع النون الزايدة فى الاصل
واما فى الزيادة فلان النون واقعة فى الاصل بعد الفاء والعين

تحقق

ل

ويجوز دخول الصدر وخروج الظهر

ولیس فى الفرع نون فى موضعها قوله ومصداق الالحاق اتحاد
المصدرين اى ما يدل على صدق الالحاق اتحاد المصدرين
وشمل ملحق بدحرج دون اخرج لانهم قد قالوا شمللة وشملالا
لا كما قالوا دحرجت ودحراجا ولم يجئ مصدر اخرج على
ذلك فان قلت انهم قد قالوا اخرج اخراجا كما قالوا دحرج
دحراجا اجيب عنه بوجهين الاول ان الاعتبار بالفعللة
لاطرادها وعمومها فى جميع صور فعلل واما الفعلال فلا
اعتداد به وانما هو دخيل فيه غير مطرد ومجيئه فى بعض
الصور فانهم لم يقولوا قطاباا وغربادا بل قطبة وغربدة
والثانى ان الشرط يوافق المصادر باجمع اعلم ان قوله ومصداق
الالحاق اتحاد المصدرين لا يتناول الاسماء فلو قال ومصداق
الالحاق جعل مثال على مثال ازيد فيه ليعامل معاملته
لكان اولى ويمكن ان يقال فى جوابه ان المصنف اراد ان يبين
الالحاق فى الفعل لا فى الاسم فحينئذ يستقيم كلامه قوله
فصل فى الماضى الى قوله ضربنا اعلم ان الماضى ما دل على

قيل

زمان

زمان قبل زمانك وهو اى الماضى يجئ على اربعة عشر
وجها نحو ضرب الى ضربنا مع ان القياس يقتضى ان يجئ على
ثمانية عشر وجها ستة للغيبة وستة للمخاطب والمخاطبة
وستة للحكاية لكن لا يخفى منه الا اربعة عشر وجها لما
يجئ فى آخر بحث الضماير قوله وانما بنى الماضى لفوات موجب
الاعراب المراد بموجب الاعراب ههنا المشابهة التامة
لا الفاعلية والمفعولية والاضافية لانه لو كان كذلك
يلزم ان يكون المضارع مبنيا لفوات موجب الاعراب حينئذ
والامر بخلافه قوله وعلى الحركة الى قوله وضاربت هذا
جواب عن اشكال مقدر توجيهه ان الماضى لم لم يبنى
على السكون مع ان الاصل فى البناء السكون الجواب
عنه بوجهين الاول ان البناء ضد الاعراب والاصل
فى الاعراب الحركة وضدها السكون فاعطى السكون للبناء
تحقيقا للتضاد بينهما والثانى ان الحركة فى المعرب لحاجة
اليها ولا حاجة فى المبنى اليها واجاب بقوله لمشابهة الاسم

حاصله ان له ادنى مشابهة بالاسم فهو وقوعه موقع الاسم
نحو مررت برجل ضرب وضارب فلهذا بنى على الحركة قوله
وعلى الفتح لانه اخ السكون لان الفتحة جزء الالف هذا جواب
ايضا عن سوال مقدر تقديره انه لم اختير الفتحة من بين سائر
الحركات بالبناء فاجاب بقوله لانه اخ السكون وهو الالف
فلما امتنع البناء على السكون بنى على ما هو قريب منه وهو
الفتح لان المصير الى الاقرب اولى لان الفتح اخف الحركات
اعلم ان الماضي بفتح آخره دايما الا ان يعرض مانع عنه
فيوجب ضمته وهو عند اتصال الواو الضمير به نحو ضربوا او
سكونه وذلك عند اتصال بعض الضماير به نحو ضربت وضربنا
وضربت وضربن وانما اسكنوا عند ذلك فرارا عن توالي
الحركات فيما هو كالكلمة الواحدة اعني الفعل وفاعله او عند
الاعلال نحو دعى ورمى اصلهما دعو ورمي قلبتا الواو والياء
الفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما او حذفه وهو عند اتصال واو
الجمع بالفعل المعتل اللام نحو دعوا ورموا فان اصلهما دعووا

ورموا

ورميوا حذفت الواو والياء بعد قلبهما الفا لما مر او عند
اتصال تاء التانيث الساكنة بالفعل المعتل المذكور نحو
دعت ورمت اصلهما دعوت ورميت فحذف لام الفعل
فيهما وهو الواو في الاول والياء في الثاني بعد قلبهما الفا
ايضا فاذا عرفت هذا فاعلم انه لو قال وعلى الفتح ما لم يعرض
عارض عنه لكان اصوب قوله ولم يعرب الى قوله وبني مانع
الامر على السكون لعدم مشابهة اي لم يعرب الماضي لان
اسم الفاعل لم ياخذ منه العمل فاعراب حتى يعطى الاعراب
له عوضا عن العمل بخلاف المضارع فانه معرب لان اسم الفا عل
اخذ منه العمل فاعطى الاعراب له عوضا عن العمل او لكثرة
مشابهة بالاسم يعني يعرب المضارع لكثرة مشابهته بالاسم
وبني الماضي على الحركة لقلة مشابهة بالاسم فبني الامر على
السكون لعدم مشابهة اصلا ولقايل ان يقول لا طايل
تحت قوله ولم يعرب لان قوله قبل انما بني الماضي يدل على
على انه ليس بمعرب ويمكن ان يجاب عنه بان المصنف لما

ان يذكر دليلا آخر على بناء الماضي فقال ولم يعرب ولقايل
ان يقول لا طايل تحت قوله وبني الماضي على الحركة اقول
الجواب عنه ممكن ايضا وبيانه غير مخفي على من له تامل اذا
عرفت هذا فاعلم ان قوله فاعطى على بناء الفاعل وفاعله
ضمير مستتر فيه راجع الى اسم الفاعل والمفعول قوله الاعراب
والجار والمجرور اعني له متعلق بقوله فاعطى والضمير المجرور
مستكن البارز راجع الى فعل المضارع قوله زيدت الالف
الى قوله وهي اذا عرفت ان الماضي مبني على الفتح ما لم
يعرض مانع عنه فاعلم ان الالف زيدت في التثنية سواء
كانت للمذكر والمؤنث نحو ضربا وضربتا حتى يدل على
هما والواو في الجمع المذكر نحو ضربوا حتى يدل على هم والنون
في الجمع المؤنث حتى يدل على هن اما وجه زيادة الالف نحو ضربنا صح
والنون والواو فلان الاصل في الزيادة ان يزاد حروف
المد واللين لكثرة دورها في الكلام وانما زيدت النون في
جمع المؤنث لانه لو زيدت في جمع المؤنث لزم دخول الكسرة

التي

التي اخت الجر على الفعل المصون عن الجر فزادوا النون
التي هي تشتبه بحروف المد واللين ثم حركوها لما بينهما من
الاسمية والفاعلية قوله وضم الحرف الطرفي لاجل
الواو اي اذا اتصل بالفعل واو الجمع يكون آخره مضموما
للمجانسة بينهما لان الضمة جنس الواو والجنس الى الجنس
اميل قوله بخلاف رموا لان الميم ليست بما قبلها هذا جواب
عن سوال مقدر توجيهه انتم قلتم اذا اتصل بالفعل واو الجمع
يكون آخره مضموما وقد جاء الفعل المتصل بواو الجمع من غير
ضم آخره نحو رموا فاجاب بقوله لان الميم ليست بما قبلها
حاصله انا لا نسلم ان آخر رموا ليس بمضموم لان الميم ليست
بما قبلها بل الياء وهو مضموم وانما قلنا ان ما قبلها الياء لان
اصله رميوا انقلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فحذفت
الالف لاجتماع الساكنين فصار رموا قوله وضم في رضوا
الى قوله الى الضمة هذا جواب عن اعتراض مقدر تقديره ان
ما ذكرتم من ان الميم في رموا لم يضم لانه ليس باخره منقوض

برضوا فان الضاد مضموم مع انه ليس بآخره فاجاب عنه بقوله
حتى لا يلزم الخروج من الكسرة الى الضمة بيانه انه لو لم يضم يلزم
الخروج من الكسرة الحقيقة الى الضمة التقديرية بيان الملازمة
ان اصل رضوا رضيوا فاسكنت الياء لثقل الضمة عليها فاجتمع
الساكنان ثم حذف الياء فصار رضوا بالكسر الضاد فحينئذ يلزم
ذلك ثم تقلب كسرتها الى الضمة لئلا يلزم ذلك فان قيل هذا
الفساد يندفع بالفتح بان يقال رضوا كان سوا قلنا نعم لان الضمة
انسب واعله بعض الشارحين بان اصله رضيوا فنقلت حركة
الياء الى الضاد فالتقاء الساكنان فحذفت الياء فصار رضوا
اقول هذا الاعلال وان كان مستعملا ليس بمطابق للمتن وهو
لا يخفى على من له ادنى بصيرة في هذا العلم قوله وكتب الالف
الحق له في مثل حضروا تكلموا نيدا اي كتب الالف بعد واو الجمع
للفرق بينه وبين واو العطف فان لم يكتب الالف يلزم الالتباس
في نحو حضروا تكلموا زيدا يعني لم يعلم ان حضر مفرد والواو للعطف
ام جمع والواو للجمع فان قلت ملزوم الالتباس في مثل حضروا تكلم

في مستقيمًا

في بصيرة

مسلم

مسلم الا ان لا نسلم لزوم الالتباس في مثل ضربوا لان واو
العطف لا يجيء متصلا بما قبلها قلنا نعم الا ان الالف كتب في
مثل ضربوا وان لم يلزم الالتباس اجراء للباب على وتيرة
الاطراد ولقايل ان يقول ان كتابة الالف بعد واو الجمع
ليست بجارية على الاطلاق بل اذا لم يكن بعد واو الجمع
ضمير لانه اذا كان بعده ضمير لا يكتب الالف بعده فان قال
كتب الالف بعد واو الجمع ما لم يكن بعده ضمير لكان اولى و
اجود الجواب عنه ظاهر من المتن قوله وقيل للفرق الى قوله
في مثل لم يدعو ولم يدعوا اي قال بعض النحويين انما كتب
الالف بعد واو الجمع يحصل الفرق بينه وبين واو الواحد
في نحو لم يدعوا فانه لو لم يكتب الالف لم يعلم ان لم يدعو مفردا
او جمعا ولقايل ان يقول يحصل الفرق بلم فانما يجزم آخر
الناقص بسقوط حرف العلة بها ولم يسقط في الجمع قلنا
لا يسقط حرف العلة بلم في بعض اللغة وعلى هذا قول
الشاعر هجوت زبان ثم جئت معتذرا من هجو زبان لم

لم يدعو ع

تهجو ولم تدعو باثبات الواو جعلت التاء علامة للمؤنث
الى قوله التخليق اي جعلت التاء علامة للمؤنث في مثل
ضربت لان التاء من المخرج الثاني وهو وسط الفم والمؤنث
ايضا كالتاء ثان في التخليق اي في الوجود لان الله عز وجل
خلق آدم اولا ثم حوى فناسب التاء بالمؤنث فلهذا جعلت
علامة له فان قيل لم خصت زيادة العلامة بالمؤنث قلنا
لان الزيادة فرع والمؤنث ايضا فرع فناسب ان يختص
الفرع بالفرع قوله وهذه التاء ليست بضمير لما يجيء اشارة
الى التاء في ضربت اي التاء فيه ليست بضمير لما يجيء في
آخر في آخر بحث الضماير قوله واسكنت الباء الى قوله
فيما هو كالكلمة الواحدة لان ضمير الفاعل كالجزء من الفعل
لشدة اتصاله بالفعل اذا اتصل باخر الماضي ضمير الفاعل
يسكن آخره يلزم توالي اربع حركات فيما هو كالكلمة الواحدة
وانما قلنا ان مثل ضربن كالكلمة الواحدة لان النون ضمير
الفاعل والفاعل كالجزء من الفعل لشدة اتصاله بالفعل

اي ثمن

لانه لو لم يسكن ح

ومن

ومن ثم الى آخره اي من اجل ان الضمير المرفوع المتصل كالجزء من
الفعل لا يجوز العطف عليه من غير تاكيد بمنفصل لانه لو
جاز العطف عليه من غيره يلزم عطف الاسم على الفعل وانه
غير جائز وانما قيد بالمرفوع احترازا عن المنصوب والمجرور
لان العطف عليهما يجوز بغير التاكيد نحو ضربتك وزيدا او مررت
بك وزيدا وانما قلنا ان المتصل لانه لو كان منفصلا جاز
العطف بلا تاكيد نحو انا وزيد ذاهبان اعلم انه اذا وقع الفصل
بين الضمير المرفوع المتصل وبين المعطوف يجوز العطف عليه
بدون التاكيد بمنفصل سواء وقع الفاصل قبل حرف
العطف نحو ضربت اليوم وزيد او بعده كقوله تعالى و
ما اشركنا ولا آباؤنا اذا عرفت هذا فاعلم انه لو قال لا
العطف على ضميره بغير التاكيد اذا لم يقع الفصل بينه وبين
المعطوف عليه لكان اولى قوله بخلاف ضربتا لان التاء
فيه في حكم السكون هذا جواب عن اشكال مقدر تقديره
ان ما ذكرتم من توالي اربع حركات لا يوجد فيما هو كالكلمة

في توجيهًا

الواحدة منقوض بضربنا الجواب عنه انا لا نسلم ان توالي
اربع حركات وجدت في ضربنا لان التاء في ضربنا وان
كان متحركا الا انه في حكم السكون فلم يوجد فيه اربع
حركات قوله ومن ثم الى قوله اصلها ومانا اي ومن
اجل ان التاء في ضربنا في حكم السكون يسقط الالف في مثل
رمتا لالتقاء الساكنين حكما لان حركة التاء عارضية
والعارض كالمعدوم الا في لغة ردية عن اطلق فانه يقول
اصل تلك اللغة الردية رماتا باثبات الالف قوله وبخلاف
ضربك الى قوله ضمير منصوب هذا ايضا جواب عن سوال
مقدر بيانه ظاهر وجوابه انا قلنا ان توالي اربع حركات
لا يوجد فيما هو كالكلمة الواحدة ومثل ضربك ليس كذلك
لان الكاف فيه ضمير منصوب والمفعول مع الفعل ليس
كالكلمة الواحدة لعدم شدة الاتصال به بخلاف الفاعل
مع الفعل قوله وبخلاف هُدَبِدٍ الى قوله اصله مخياط هذا
جواب عن اعتراض مقدر توجيه الاعتراض ظاهر فاجاب

خ كالكلمة الواحدة

بقوله

بقوله لان اصله هدابد ثم قصر ليوسع الكلام كما انهم قصروا
مخياطا فيقولون مخيط المخيط بالقصر الا القصيرة وبالمد
الكبيرة الهدبد اللبن الغليظ قوله وحذفت التاء في
مثل ضربن الى قوله لعدم الجنسية اعلم ان اجتماع علامتي
التانيث لا يخلو اما ان يكون في الاسم او في الفعل فان كان
في الاسم يحذف احديهما ان كانتا من جنس واحد كمسلمات
اصلها مسلمتات حذفت التاء الاولى لانها ترد على التانيث
فقط والثانية تدل على الجمع والتانيث فلما كانت في الثانية
زيادة معنى كان حذف الاولى اولى وان لم تكونا من جنس
واحد لم يحذف كحبليات فان الياء والتاء فيهما يدلان على
التانيث فلم يحذف احديهما لعدم الجنسية وان كان في الفعل
يحذف احديهما على الاطلاق وانما فعلوا كذلك لخفة
الاسم وثقل الفعل وكان في قوله وان لم يكونا من جنس واحد
متصل بقوله وحذفت التاء في ضربن حتى لا يجتمع علامة
التانيث فان قيل فلم وجب قلب الف حبلى ياء في الجمع قلنا

لانه لو لم يقلب ياء فيه يلزم ان يحذف لاجتماع الساكنين
على غير حده وحذفها ليس بجائز لانها نزلت منزلة
جزء الكلمة لانها وضعت صيغة عليها فلا يليق الاخلال
فان قيل لم لم يقلب واوا قلنا لوجهين الاول ان الياء
يكون علامة التانيث كما في هذي والواو ليست كذلك
والثاني ان الياء اخف من الواو فالقلب الى الاخف اولى
من القلب الى الاثقل قوله ويستوي الى قوله في الاخبار
اعلم انه لا فرق بين تثنيتي المخاطب والمخاطبة في اللفظ
حيث يقال فيهما ضربتما وبين الاخبارات اي في نفس
المتكلم اما في التثنية فلقلة استعمالها بالنسبة الى المفرد
واما في الاخبارات فلعدم الالتباس لان المتكلم يرى
في اكثر الاحوال او يعلم بالصوت انه مذكر او مونث او
لان وضع الضماير للايجاز والاختصار وهذا الدليل
يعم عليهما معا قوله ثم زيدت الميم الى اخر الشعر اي زيدت
الميم في تثنية المخاطب نحو ضربتما مع ان القياس يستدعي

ان

ان يقال ضربتا لئلا يلزم الالتباس بين ضمير الفاعل
وبين الف الاشباع لان الفتحة في انت قد يشبع فيتولد
منها الالف كقول الشاعر شعر اخوك اخو مكاشرة وضحك
وحياك الاله فكيف انتا فزيدت الميم دفعا لذلك الالتباس
قوله وخصت الميم في ضربتما لان تحته انتما مضمر هذا
جواب عن سوال مقدر توجيه السوال ان علة زيادة الميم
في ضربتما دفع الالتباس بالف الاشباع ودفع الالتباس
به حاصل لو زيدت غير الميم فلم لم يزد غيره فاجاب بقوله
لان تحته انتما مضمر ولقائل ان يقول لا نسلم ان يكون انتما
تحت ضربتما مضمرا لان فاعل ضربتما بالمد والجواب عنه ممكن
بان يقال ان يكون مراد المصنف انه ضمير المتصل بضربتما
فحينئذ يستقيم الكلام قوله واذا دخلت الميم في انتما لقرب
الميم من التاء في المخرج الشفوي اي زيدت الميم في انتما لقرب
الميم من التاء في المخرج اذ هما شفويتان فان قيل لم خص الميم
من حروف الشفة وهي كثيرة لان الباء والفاء والواو

من حروف الشفوي كالميم فالجواب عن ان الباء والفاء وان
كانا شفويتين لكن ليسا من حروف الزوايد والواو انقل من
الميم فلهذا اختصت الميم بهما دون غيرها وقيل بتا لهما لما
يجيء اعلم ان بعضا من التصريفيين قال انما زيدت الميم وانما
اتباعا لهما اي للفظهما اقول هذا الدليل في غاية الضعف
لان الميم فيهما ليست بزيادة بل بدل من الواو والميم في انتما
زايدة وليست ببدل عن شيء فلا يقاس احديهما على الاخرى
قوله وضمت التاء الى قوله في التثنية انما ضمت التاء في
ضربتما لان التاء ضمير الفاعل وعلامته الرفع او فرق بين
الرفع والضم في اللفظ ولما فتحة التاء في الواحد فللخوف من
الالتباس لانها لو ضمت يلزم الالتباس بنفس المتكلم الواحد
ولو كسرت يلزم الالتباس بالمخاطبة فان قيل لم عين الفتحة
في المخاطب والكسرة في المخاطبة مع انه لو عكس ان يكون
الكسرة في المخاطب والفتحة في المخاطبة يندفع الالتباس
ايضا قلنا الفتحة اولى للمخاطب والكسرة اولى للمخاطبة

لان المذكر اصل والمؤنث فرع والفتحة خفيفة والكسرة
ثقيلة واعطاء الخفيف اولى للاصل من العكس ولا يكون
ذلك لالتباس في التثنية بسبب ضمة التاء فلهذا ضمت
التاء فيها قوله وقيل الى قوله وهو ضم الشفوي اي قال
بعض من التصريفيين انما ضمت التاء في التثنية اتباعا
للميم اذ الميم شفوية فجعلوا حركة ما قبل الميم وهو التاء من
جنس الميم وهو ضم الشفوي قوله زيدت الميم في ضربتم
الى قوله لا هو اعلم انهم زادوا الميم في جمع المذكر
المخاطب ليكون مطردا بتثنيته في زيادة الميم وضمه
الجمع في ضربتم محذوف وهو الواو ولانه في الاصل ضربتموا
لحذفت الواو ولان الميم بمنزلة الاسم اي يجعل الميم
كثيرا من الافعال اسما كالفعل المضارع فانه اذا دخلت
عليه يجعله اسما كما يقال في يخرج مخرج ولا يوجد في
اخر الاسم واو ما قبله مضموم في كلامهم الا كلمة هو
فلهذا حذفت الواو منه قوله ومن ثم يقال الجمع دلو ادل

وهو اصله ادلو ومن اجل انه ليس في اخر الاسم واو
ما قبله مضموم الا كلمة هو يقال في جمع دلو ادل وهو
في الاصل ادلو فقلبت الواو ياء لذلك ثم تبدل ضمة
اللام كسرة ليصح الياء ثم اعل كاعلال قاض وبعض
التصريفيين يعلل ذلك بنقل ضمة اللام كسرة في اول الامر
ثم قلبت الواو ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها ثم اعل كاعلال
قاض وحينئذ لا يكون قلب الواو في ادلو ياء لئلا يلزم
في اخر الاسم واو قبله ضمة بل لتطرفها وانكسار ما قبلها
ولا يكون مما نحن بصدده قوله وجاء في ضربوا لان
بائه ليست بمنزلة هذا جواب عن ايراد مقدر توجيه الا
يراد ان سبب حذف الواو من ضربتموا ثابت في ضربوا
مع انه لم يحذف منه فاجاب عنه بقوله لان بائه
ليست بمنزلة الاسم حاصل الجواب انا لا نسلم ان سبب
حذف الواو ثابت في ضربوا كما في ضربتموا لان الباء يجعل
شيئا من الافعال اسما بخلاف الميم فقد سبب حذف

الواو من ضربوا فلم يحذف الواو بخلاف ضربتموا فانه ثابت
فيه فحذفت منه وقد اختلف النسخ في هذا المقام ففي
البعض لان بائه ليست وفي البعض الاكثر ليس ولكليهما
وجه لان الحرف يذكر ويؤنث قوله وبخلاف ضربتمو
الى قوله كما في الغطاية هذا ايضا جواب عن ايراد مقدر
تقديره الايراد ان الميم في ضربتمو بمنزلة الاسم كالميم
في ضربتم فوجب ان يحذف الواو منه كما في ضربتم الجواب
عنه نعم ان الشان لما ذكرت الا ان الواو خرج من الطرف
اي من كونه اخر بسبب اتصال الضمير والحال انما قيدنا
في حذف الواو وقوع الواو في الطرف ونظيره الغطاية
حيث لم يقلب الياء همزة مع انها وقعت بعد الالف لاجل
خروجها عن الطرف بسبب اتصال الضمير الغطاية والمدح
جمع غطاءة وهو دويبة اكبر من الوزغة قوله وشدد
نون ضربتن الى قوله من القريب هذا اشارة الجواب عن
اعتراض مقدر توجيهه ان يقال لم شدد نون الجمع المؤنث

من المخاطب دون جمع المؤنث من الغايبة الجواب عنه انه
انما شدد نون جمع المؤنث من المخاطب نحو ضربتن لان اصله
ضربتمن لان تثنيته ضربتما والجمع محمول عليه فانقلبت
الميم الى النون ثم ادغم النون في النون فصار ضربتن و
انما فعل كذلك لقرب الميم من النون لانهما شفويتان
قوله ومن ثم تبدل الميم من النون في مثل عمبر اصل عنبر
اي ومن اجل ان الميم قريب من النون تبدل الميم من النون
في مثل عمبر اصل عنبر قال ابن الحاجب انما ابدلوها ميما
لانهم لو تركوها والحرف الذي بعدها من حروف الشفة
وهو الباء اظهرا استخفت وان اخفي استثقلت وان ادغم
النون ذهب ما في النون من الغنة فوجب قلبها ميما لتوافقها
النون في الغنة ولتوافق الباء في المخرج قوله وقيل اصله
ضربتن الى اخره اعلم ان بعضا من التصريفيين قد قال
انما شدد نون ضربتن لان اصله ضربتن بالتخفيف فاذا
اريد ان يكون ما قبل النون ساكنا ليكون مطردا بجميع

نونات

نونات النساء في سكون ما قبل النون ولا يمكن اسكان
ما قبل النون ههنا وهو تاء المخاطب لانه لو اسكن اجتمع
الساكنان ولا يمكن حذفها لانها علامة والعلامة لا
تحذف اذا لم يوجد علامة اخرى فلما لم يمكن اسكان ما
قبل النون ههنا زادوا النون لقرب النون من النون ثم
ادغم احدهما في الاخر لاجتماع الحرفين المتجانسين و
لقايل ان يقول ان قوله لقرب النون من النون ليس
بمستقيم لانه يقتضي المخالفة بين الشيئين وليس كذلك
ويمكن ان يجاب عنه بان يقال ان المخالفة بينهما ثابتة
باعتبار ان الاول زايدة والثاني علامة وباعتبار ان
الاول حرف والثاني اسم فحينئذ يستقيم معنى الكلام المصنف
انا انقش هذا على صحيفة خاطرك فاعلم ان قوله ولا يمكن
في الموضعين اشارة الى سوال وجواب وتوجيههما ظاهر
غني عن البيان وان قوله والعلامة لا تحذف ليس بجار على
الاطلاق بل اذا لم يوجد علامة اخرى واما اذا وجدت

فتحذف نحو مسلمات اصله مسلمتات حذفت التاء الاولى
ان كان علامة للتانيث لوجود علامة اخرى وهي التاء
الثانية والاولى ان يقول والعلامة لا تحذف اذا لم يوجد
علامة اخرى والجواب عنه واضح على من تامل قوله زيدت
التاء في ضربت الى قوله مضمر اي زيدت التاء في نفس
المتكلم الواحد مذكرا كان او مونثا لان تحته انا مضمر
ثم ضم التاء فيه فتح او كسر لالتبس بالمخاطب او بالمخاطبة | لانه لو ح
وفي قوله لان تحته انا مضمر نظر وجه النظر قد مر قوله
ولا يمكن الزيادة الى قوله في اخواته هذا جواب عن سوال
مقدر تقدير السوال انه لما كان انا تحت نفس المتكلم الواحد
مضمرا ينبغي ان يزاد من حروف انا فلم لم يزد واحد من حروفه
الجواب عنه اذا لم يمكن الزيادة من حروف انا الزيادة لان
من حروفه يستلزم الالتباس لانه لا يخلو اما ان يزاد الالف
او النون فان زيد الالف يلتبس بتثنية الغايب وان زيد
النون يلتبس بجمع المونث وان كانت الزيادة من حروف انا

يستلزم

يستلزم الالتباس فاختير التاء لانه موجود في اخواته وهي
ضربت وضربت وضربتما وضربتم وضربتن اعلم ان الفاء
في قوله فاختير لجواب الشرط المحذوف تقدير الكلام انا
لم يكن الزيادة من حروف انا للالتباس فاختير التاء قوله
زيدت النون الى قوله لانه تحته نحن مضمر اي زيدت النون
في نفس المتكلم مع الغير لان الضمير المرفوع المنفصل نحن وفيه
نون ثم زيدت الالف لئلا يلتبس بجمع المونث الغايبة فعلى
هذا يكون زيادة الالف بعد زيادة النون ومنهم من قال
انما زيدت النون في نفس المتكلم مع الغير لان ضمير المنفصل
انا وفيه نون والف وعلى هذا يكون زيادة النون مع الالف
قوله تدخل المضمرات الى قوله ستون نوعا اعلم ان المضمرات
يتصل بالماضي واخواته وهي المضارع والامر والنهي و
اسم الفاعل واسم المفعول وهي اعني المضمرات يرتقي
الى ستين نوعا لان المضمرات في الاصل ثلثة مرفوع ومنصوب
ومجرور لانها كناية عن الظاهر وهو اما مرفوع او منصوب

او مجرور وكذا المضمر اما مرفوع او منصوب او مجرور
ثم يصير كل واحد من المرفوع والمنصوب والمجرور اثنين
نظرًا الى اتصاله وانفصاله يعنى ان جميع الضماير اما
متصل او منفصل لانه اما مستقل بنفسه فى التلفظ او لا
فالاول المنفصل والثانى المتصل فاذا صار كل واحد
من المرفوع والمنصوب والمجرور اثنين يصير كل المجموع
ستة حاصلة من ضرب الاثنين فى الثلثة ثم اخرج
المجرور المنفصل عن الستة لئلا يلزم تقديم المجرور على
الجار وهو ممنوع لان المجرور لشدة اتصاله بالجار كالجزء
منه وجزء الشىء لا يتقدم عليه او يقال انما يوضع المجرور
المنفصل لان الضمير انما يقع موقع مضمره ومظهره لا
ينفصل على الجار لانه اما حرف او مضاف فلا يقع الفصل
بين حرف الجار والمجرور لا بين المضاف والمضاف اليه
الا فى ضرورة الشعر فكذا المضمر المجرور لا ينفصل بخلاف
المرفوع والمنصوب فان مظهرهما ينفصلان عن العامل كقولك

ما ضربت زيدًا الا عمرو او ما ضرب عمرو الا زيدًا فاذا
خرج المجرور المنفصل بقى لك خمسة انواع مرفوع متصل
ومرفوع منفصل ومنصوب متصل ومنصوب منفصل
ومجرور متصل فقط ثم انظر الى المرفوع المتصل يحتمل ثمانية
عشر نوعًا فى العقل لانه اما المخاطب او الغايب او المتكلم
وكل واحد منها اما مذكر او مؤنث فيصير ستة وعلى
التقادير الستة اما مفردًا او مثنى او مجموعًا فيحصل لك
ثمانية عشر وجهًا حاصلة من ضرب الستة فى الثلثة ستة
للغيبة وستة للمخاطب وستة للحكاية اى للمتكلم الا انه
اكتفى من ستة بخمسة فى الغيبة باشتراك التثنية لقلة الا
ستعمال والمراد من الاشتراك ههنا الاشتراك المعنوى
لا اللفظى لان تثنية الغايب والغايبة ليست بمشترك فى
اللفظ لان لفظ احدهما ضربا والاخر ضربتا الا ان ضمير
منفصلهما واحد ولقايل ان يقول يحتمل ان يكون المراد منه الاشتراك
اللفظى قولكم ان لفظ احدهما مغاير للاخر قلنا و

ان كان مغايرًا الا ان الضمير فيهما ليس الا الالف فيكون
الضمير شيئًا واحدًا ويمكن ان يجاب عنه بان يقال نعم ان
الضمير فيهما ليس الا الالف الا ان تلك الالف فى تثنية المؤنث
ليس الا مع التاء بدليل انهم لا يستعملون الالف وحدها
لتثنية المؤنث وحينئذ كان ضمير تثنية المذكر الالف وحدها
وضمير تثنية المؤنث مع التاء فافترق الحال فى اللفظ الذى
يقولها قلنا انه عدد الضمير الذى فى ضربت وضربت
لفظين مختلفين وان الضمير فى انت وانت وانتما وانتم
وانتن ليس الا ان لكن يقال لها الفاظ متعددة باعتبار
اقتران الامور الخارجية بها وكذلك اكتفى من ستة بخمسة
فى الخطاب لاشتراك تثنية المخاطب والمخاطبة واكتفى
من ستة بلفظين فى الحكاية لان المتكلم يرى فى اكثر
الاحوال فيميز المؤنث من المذكر بالرؤية او يعلم بالصوت
انه مذكر او مؤنث فلا يحتاج الى تكثير الامثلة فبقى لك
من اثنى عشر نوعًا بعد اسقاط اربع كلمات عن الحكاية وواحدة

الخطاب وواحدة ايضًا من الغيبة وان صار قسم واحد من تلك القسم وهو
المرفوع المتصل اثنى عشر نوعًا يصير كل واحد غير المرفوع المتصل
مثل ذلك اى مثل المرفوع المتصل فيحصل لك ستون نوعًا
اعلم ان قوله ثم اخرج يجوز ان يقرء بصيغة المجهول وان يقرء
على صيغة الامر من باب الافعال الا ان الثانى اوجه واجد
قوله واثنى عشر للمرفوع المتصل نحو ضرب الى ضربنا اى المرفوع
المتصل اثنى عشر نوعًا اثنان للمتكلم نحو ضربت ضربنا وخمسة
للمخاطب ضربت ضربتما ضربتم ضربت ضربتما ضربتن وخمسة للغايب
نحو ضرب ضربا ضربوا ضربت ضربتا ضربن والمذكور فى اللفظ
اربعة عشر الا انه فى المعنى اثنى عشر قوله واثنى عشر
للمنفصل نحو هو ضرب الى نحن ضربنا يعنى كما ان المرفوع المتصل
اثنى عشر نوعًا كذلك للمرفوع المنفصل اثنى عشر نوعًا وتعداد
الامثلة ظاهرة وفى الضمير المنفصل ابحاث كثيرة لا ابلي ذكرها ها
لئلا يطول كتابى قوله والاصل فى هو الى قوله على المبنى
القوى اعلم ان النحويين اختلفوا فى هو فعند البصريين انه

اسم بجميع حروفه وعند الكوفيين الهاء وحدها الاسم والواو
اشباع للحركة تقوية الاسم ومتمسكات الفريقين مذكورة
في المطولات فليطلب فيهما فاذا عرفت هذا فاعلم ان الاصل في
هو ان يقال في تثنيته وجمعه هوا هو واكما يقال ضربا ضربوا
الا انهم لم يقولوا كذلك بل قلبوا الواو ميما في الجمع لاتحاد
مخرجهما لانهما شفويان واجتماع الحرفين المتجانسين ثقيل
فصار هموا ثم حذفت الواو لما مر في ضربتم وحملت التثنية على
الجمع في قلب الواو هما فعلى هذا يلزم اتباع الاصل للفرع لانا
نقول الشيء الواحد يمكن ان يكون اصلا باعتبار وفرعا باعتبار
آخر الا يرى ان المصدر اصل للفعل في الاشتقاق عند البصريين
وفرع عليه في الاعلال اذ الفعل اصل فيه لثقله فكذا يمكن
ان يكون التثنية اصلا للجمع بانها كثير الاستعمال وفرعا عليه
في الاعلال اذ الجمع اصل فيه لثقله اي لثقل الجمع كالفعل فحينئذ
اندفع الاعتراض ومن المتصرفين من قال انما جعل الواو ميما
في التثنية حتى يقع الفتحة على الميم القوي لا على الواو الضعيف

قوله ولدخل الميم في انتما كما في ضربتما اي زيدت الميم في تثنية
الضمير المرفوع المنفصل للمخاطب نحو انتما لانه لو لم يزد الميم
لا التبس بالف الاشباع كقول الشاعر ع انى من بنى فقصنا
تلبى ع فقال من المطالب قلت انتا وهذا معنى قوله كما مر في
ضربتما ثم زيدت الميم في جمعه حملا على التثنية في زيادة
الميم وهذا معنى قوله وحمل الجمع عليه قوله ولا يحذف واو
هو لقلة حروفه من القدر الصالح اي ولا يحذف الواو من هو
لقلة حروف هو من القدر الصالح والمراد بالقدر الصالح
ان يكون على ثلثة احرف مبتدا به الكلام وحرف يتوقف
عليه وحرف يتوسط بينهما قوله ويحذف واو هو الى قوله
وفيه اي ويحذف الواو من هو اذا اتصل به شيء آخر لحصول
كثرة الحروف بالاتصال مع ان الواو وقع طرفا واذا حذفت
يبقى الهاء مضموما ليدل على الواو المحذوفة نحوله ويكسر
الهاء اذا كان ما قبلها مكسورا نحو غلامه او ياء ساكنة
نحو فيه وانما يكسر اذا وجد هذان الامران لانه لو لم يكن

مكسورا يلزم الخروج من الكسرة الحقيقية او التقديرية
الى الضمة الحقيقية وهو مستثقل اعلم ان حذف الواو من هو
اذا اتصل الهاء به شيء آخر ليس بواجب بل جائز كقوله تعالى
لَهُوَ الْبَلَاءُ الْمُبِينُ فَلَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ قوله ويجعل ياء هي
الفا الى قوله فتى بادية بادات اعلم ان اختلاف المذكور في
هو ات بعينه في هي اذا عرفت هذا فاعلم ان ياء هي يجعل
الفا فيقال هما كما يجعل الياء في يا غلاما الفا وفي بادية بادات
للخفة قوله ويجعل ميما الى قوله مع ضعفها اي يجعل ياء هي
ميما فيقال هما لئلا يقع الفتحة على الياء الضعيف مع ضعفها
واعترض البعض على المصنف بان قوله مع ضعفها تكرار وقع
بلا فايدة اقول هذا الاعتراض انما يرد اذ لو كان الضمير
المجرور البارز راجعا الى الياء وهو ليس براجع اليها
بل الى الفتحة فحينئذ لا يرد قوله وشدد نون هن لما مر
في ضربتن اي شدد نون هن للعلة المذكورة في ضربتن
قوله واثنا عشر للمنصوب المتصل نحو ضربني الى ضربنا اي

للمنصوب اثنا عشر نوعا نحو ضربني ضربنا ضربك ضربكما
ضربكم ضربك ضربكما ضربكن ضربه ضربهما ضربهم ضربها
ضربهما ضربهن قوله ولا يجوز الى قوله في حالة واحدة
اي لا يجوز في الضمير المتصل اجتماع ضميري الفاعل والمفعول
لان اجتماعهما لو جاز يلزم ان يصير الشخص الواحد فاعلا
ومفعولا في حالة واحدة وهو ممتنع فلا يقال ضربتك
وضربتني بل ضربت نفسك وضربت نفسي ولقايل ان
يقول يلزم ان يكون الشخص الواحد فاعلا ومفعولا في
ضربت نفسي ايضا فالصواب ان يقال في تعليله انما لا
اجتماع ضميري الفاعل والمفعول لان الغالب في غير افعال
القلوب تعلق الفعل بغيره فلو جمع بينهما يسبق الوهم الى
المغايرة بينهما فلو قيل ضربتني لسبق الوهم الى ضربتني انت
فلدفع هذا الوهم عدل الى ايراد النفس فقيل ضربت نفسي
ولا يرتفع حركة الضمير وهو التاء هذا الالتباس مع قيام هذا
الغالب لكون هذا الغالب قويا ولهذا ان اشتبه هذه الحكم

بغيرها عند غفلة السامع **قوله** الا في افعال القلوب الى
قوله وعلمت استثناء من قوله ولا يجوز اي ولا يجوز اجتماع
ضمير الفاعل والمفعول الا في افعال القلوب فان اجتماعهما
فيها جائز نحو علمتك فاضلاً وعلمتني فاضلاً وامتناع اجتماعهما
فيها نحو علمتك فاضلاً وعلمتني فاضلاً لان تعلقهما في الحقيقة
بالمفعول الثاني لا بالمفعول الاول فكان الاول غير موجود
لانك اذا قلت ظننت زيداً قايماً فالمظنون هو القيام لا ذات
زيد بخلاف ضربتني فان تعلقه بالضمير صحيحاً ولانهما متعلق
باعتقاد ذات القلوب مع العلم والظن ولا شك ان تعلق علم
الانسان وظنه بصفات نفسه اكثر من تعلقه بصفات غيره فاذا
لم يحتج الى ايراد النفس فيها لانتفاء المقتضي لايرادها وهو
الالتباس **قوله** واثني عشر للمنصوب المنفصل يعني كما ان
المنصوب المتصل اثنى عشر نوعاً كذلك للمنصوب المنفصل
اثني عشر نوعاً نحو اياي ايانا اياك اياكما اياكم اياكِ اياكما
اياكن اياه اياهما اياهم اياها اياهما اياهن وفي اللواحق

باياي اختلافات كثيرة تركت ذكرها لئلا يطول الكتاب
قوله واثني عشر للمجرور المتصل نحو ضاربي الى ضربنا
اي للضمير المجرور المتصل اثنى عشر نوعاً وهو اما ان يكون في الاسم
والحرف اما في الاسم مثاله ضاربي ضاربنا ضاربك ضاربكما
ضاربكم ضاربكِ ضاربكما ضاربكن ضاربه ضاربهما ضاربهم
ضاربها ضاربهما ضاربهن واما في الحرف فمثاله نحو لي لنا
لك لكما لكم لكِ لكما لكن له لهما لهم لها لهما لهن وانما اخر
ذكر المجرور المتصل عن المنصوب لان المنصوب منفصل و
ليس المجرور منفصل فحينئذ كان للمنصوب مزيد عليه فلهذا اخر
ذكره او لان المنصوب من معمول الفعل بلا واسطة والمجرور
منه بواسطة فتقديم المنصوب اولى لان الاصل عدم الواسطة
وما قيل في وجه التأخير من ان عامل الجر حرف والحرف موخر
عن الاسم والفعل فمعموله يجب ان يكون موخراً من معمولهما
ضعيف ووجه الضعف غير مخفي على من له ادنى تأمل **قوله**
وفي مثل ضاربي جعل الواو ياء ثم ادغم اعلم ان جمع المذكر السالم

اذا اضيف الى ياء المتكلم يحذف نونه ثم يجعل الواو ياء ثم
ادغم نحو ضاربي اصله ضاربون حذفت النون بالاضافة
الى الياء فصار ضاربوي ثم جعل الواو ياء لان الياء والواو
اذا اجتمعتا وسبقت احديهما بالسكون تقلب الواو ياء سواء
كان الواو قبل الياء او بعده ثم ادغم فصار ضاربيّ بضم الباء
ثم كسر الباء ليصح الياء **قوله** كما في مهدي يعني يجعل الواو ياء
في ضاربي ثم ادغم ثم كسر ما قبل الياء كما يجعل الواو ياء ثم
ادغم ثم كسر ما قبل الياء في مهديّ اصله مهدوي واعلاله
ظاهر **قوله** والمرفوع المتصل الى قوله ولا تضرب اعلم ان الضمير
المرفوع المتصل يستتر في خمسة مواضع الاولى في الغايب سواء كان
ماضياً او مضارعاً او امراً او نهياً نحو زيد ضرب ويضرب وليضرب
ولا تضرب واحترز بالمرفوع عن المنصوب والمجرور لانهما لا
يستتران لما يجيء وبالمتصل عن المنفصل لامتناع الاستتار المنفصل
لانه ثبت في العامل لانفصاله عنه **قوله** وفي الغايبة نحو ضربت
وتضرب ولتضرب ولا تضرب الموضع الثاني من المواضع الخمسة

التي يستتر فيها الضمير المرفوع المتصل الواحدة الغايبة سواء
كانت الماضية نحو هند ضربت او مضارعة نحو هند تضرب
او امراً نحو هند لتضرب او نهياً نحو هند لا تضرب واحترز
بالواحدة عن مثنى الغايبة و مجموعها فان الضمير المرفوع المتصل
لا يستتر فيهما لدفع الالتباس بالمفرد **قوله** وفي المخاطب
في غير الماضي نحو تضرب اضرب ولا تضرب الموضع الثالث من
المواضع الخمسة التي كان الضمير المرفوع المتصل يستتر فيها المخاطب
الذي في غير الماضي سواء كان مضارعاً او امراً او نهياً نحو
تضرب واضرب ولا تضرب واحترز بقوله الذي في الماضي
لان الضمير المرفوع المتصل لا يستتر فيه لان فاعله ظاهر فلو استتر
يلزم اجتماع الفاعلين لفعل واحد من غير عاطف ولا يستتر
في المخاطبة والمخاطبين **قوله** وياء تضربين الى قوله كواو
يضربون اعلم ان العلماء اختلفوا في ياء تضربين فعند الا
خفش هي علامة المخاطب وفاعله مستتر وعند العلامة هي
ضمير بارز للفاعل كواو يضربون وقول الاخفش ليس بجيد

لان الياء فى تضربين لو كانت علامة للمخاطب يلزم اجتماع
العلامتين لان التاء فى اوله علامة للخطاب ايضا وبعض
الناس اجاب عن طرف الاخفش بان قال ان التاء علامة للخطاب
مع شىء آخر والياء علامة للخاطب فقط وهذا الجواب ليس
بمرضى علامة عنه لانه يلزم اجتماع العلامتين حينئذ ايضا
قوله عينت الياء المجيئه فى هذى امة الله فللتانيث اى
عينت الياء فى تضربين للفاعل لان الياء يجىء للتانيث كهذى
امة الله فلما جاء للتانيث كان مناسبا للتعيين فلهذا عين
الياء له وفيه نظر لجواز ان يكون هذى صيغة موضوعة
للتانيث او يكون الياء بدلا عن الهاء فى هذى امة الله قوله
ولم يزد تضربين الى قوله وتكرار التائين فى التاء هذا اشارة
الى جواب سوال مقدر توجيهه ان يقال لم لم يزد من حروف
انت فى المخاطبة مع انه قد زيد فى المخاطب من حروف انت فاجاب
بقوله للالتباس الى آخره حاصله انه انما لم يزد من حروف
انت فاجاب بقوله للالتباس الى آخره فى تضربين لانه لو زيد فلا

بخلوا اما ان يزاد الالف او النون او التاء لا سبيل الى شىء منها
اما الى الاول فللالتباس بالتثنية واما الى الثانى فلاجتماع
النونين واما الى الثالث فلتكرار التائين قوله وابرز الياء الفرق
بينه وبين الجمع اى ابرز الياء فى تضربين لانه لو لم يبرز لالتبس
بالجمع المخاطبة نحو تضربين فلدفع الالتباس ابرز الياء فيه
قوله ولم يفرق الى قوله فى الصورة هذا جواب عن ايراد مقدر
تقديره ان ابراز الياء فى تضربين لو كان لاجل الفرق بينه وبين
جمعه فلا حاجة الى الفرق اذ لو استتر يحصل الفرق بحركة ما
قبل النون فاجاب عنه بقوله حتى لا يلتبس الى آخره محصله
انه لو كان الامر على ما ذكرت لالتبس بالمخاطبة المؤكدة بالنون
الثقيلة فى الصورة وانما قال فى الصورة اذ الالتباس بينهما معدوم
من حيث اللفظ لان النون فى المخاطبة المؤكدة بالنون الثقيلة
مشددة وفى المخاطبة التى لم يؤكد بالنون الثقيلة مخففة اقول
فى قوله حتى لا يلتبس بالنون الثقيلة وقوع من التساهل والصواب
ان يقال حتى لا يلتبس بالمؤكدة بالنون الثقيلة قوله ولا يجزم

النون حتى لا يلتبس بالمؤكد معطوف على قوله بحركة ما قبل
النون اى ولم يفرق بينهما بجزم النون من المخاطبة لئلا
يلتبس بالمخاطب المذكر والمؤنث الغايبة اعلم ان قوله بالمذكر
مستدرك اذ لو اقتصر على قوله حتى لا يلتبس لكان اولى
لشموله اياه وغيره من المؤنث الغايبة قوله وفى المضارع
للمتكلم نحو اضرب ونضرب الموضع الرابع من المواضع الخمسة
التى يستتر المرفوع المتصل فيها المضارع للمتكلم سواء كان
متكلما وحده او متكلما مع غيره نحو اضرب ونضرب وانما
استتر فيه لوجود قرينة دالة على من هو له قوله وفى الصفة
نحو ضارب ضاربان الى آخره الموضع الخامس من المواضع الخمسة
التى يكون المرفوع المتصل فيها مستترا الصفة على الاطلاق اى
مفردا كان او مثنى او مجموعا مذكرا كان او مؤنثا وانما استتر
فيها لانه لو ابرز يلزم اجتماع الالفين فى المثنى والواوين
فى المجموع والمراد بالصفة اسم الفاعل والمفعول والصفة
المشبهة وافعل التفضيل قوله واستتر فى المرفوع الى آخره

اى واستتر الضمير المرفوع دون المنصوب والمجرور لانه جزء الفعل
لانه فاعل والفاعل كالجزء من الفعل بخلاف المنصوب والمجرور
لانهما ليسا كذلك فلا يستتران فان سال سايل بان يقول
ما معنى قوله واستتر فى المرفوع فالجواب عنه ان يقال ان معناه
فيجوز الاستتار فى المرفوع نعم لو طرح لفظ فى لما يحتاج الى
هذا التاويل قوله واستتر فى الغايب والغايبة الى قوله
اولى اى واستتر الضمير المرفوع فى الغايب والغايبة ولا يستتر
فى التثنية والجمع لان الاستتار خفيف والمفرد سابق فلعطا
ما هو خفيف لما هو سابق وهو المفرد اولى من اعطائه لما
هو التثنية والجمع او لان الاستتار خفيف والمفرد كثير الا
ستعمال اولى قوله دون المتكلم والمخاطب اللذين فى الماضى
الى قوله اولى اى ولا يستتر المرفوع المتصل فى المتكلم والمخاطب
اللذين فى الماضى الى قوله اولى اى ولا يستتر المرفوع المتصل فى
المتكلم والمخاطب اللذين فى الماضى اذ الاستتار قرينة ضعيفة
لان الاصل الظهور والابراز قرينة قوية ولعطاء الابراز

القوى للمتكلم والمخاطب القويين اولى من اعطائه الاستتار
الضعيف لهما وقيد المتكلم والمخاطب بقوله اللذين في
الماضي لانهما لو كانا في المضارع لم يكن الحكم كذلك لان المتكلم
والمخاطب اللذين في المضارع ليس بقوى بالنسبة الى المتكلم
والمخاطب اللذين في الماضي لان المضارع فرع والماضي اصل
قوله واستتر في المخاطب المستقبل ومتكلم للفرق اى استتر الضمير
المرفوع المتصل في المخاطب والمتكلم للمستقبل ليحصل الفرق بين
المخاطب والمتكلم اللذين في المستقبل وبينهما في الماضي ولا يستتر
في المخاطبة لان المخاطبة نسبة الخفض صفة الاستتار وللفرق
ان يعترض بان يقول ان قوله واستتر في المخاطب المستقبل
ومتكلم مكرر لان قوله قبل دون المتكلم والمخاطب اللذين في
الماضي يدل على ان الضمير المرفوع المتصل يستتر في المخاطب
والمتكلم اللذين في المستقبل فيمكن ان يجاب عنه بانه انما ذكر
وان كان معلوما لما قيل بالتصريح قوله وقيل الى قوله وضا
دبان اعلم ان من النحويين من قال انما يستتر الضمير المرفوع

المتصل في هذه المواضع دون غيرها لوجود الدليل وهو
عدم الابراز في ضرب في قولنا زيد ضرب والتاء في ضربت
في قولنا هند ضربت والياء في يضرب في قولنا زيد يضرب و
التاء في تضرب في قولنا هند تضرب والهمزة في اضرب في قولنا
زيد اضرب والنون في نضرب في قولنا زيد نضرب والصغير اذا
اسندت الى شئ قبلها نحو زيد ضارب الى آخر الامثلة واعترض
بعض الناس بانه لا يلزم من هذا الدليل المضارع على المطلوب
بيان الملازمة ظاهر على من له تامل اقول ويمكن ان يجاب
عنه بان يقال المراد من الابراز في قوله عدم الابراز الظهور
ويكون تقدير الكلام لوجود الدليل وهو عدم ظهور الفاعل
محصله ان الفعل لا بد له من الفاعل وهو اما ظاهر او مستتر
فلما لم يكن له فاعل ظاهر اعلمنا ان فاعله مستتر فيثبت الاستتار
بالسبر والتقسيم الا ان قايل هذا الدليل لو اقتصر على قوله
عدم الابراز لكان اولى لحصر فى كل الامثلة اذا عرفت
هذا فاعلم ان قوله والصفة بالرفع لا بالجر على انها معطوفة

على قوله وعدم الابراز او على قوله والنون على الاختلاف
المذكور في النحو في بعض النسخ وفي الصفة وهو ليس بمستقيم
فليتامل قوله ولا يجوز ان يكون الى قوله نحو ضربت هند تين
لما وعد المص في اوايل هذه الفصل حيث قال ثمه وهذه التاء
ليست بضمير لما يجيء اعلم ان التاء في ضربت ليس بضمير كالتاء
في ضربت بالحركات الثلاث لانه لو كان ضميرا لزم حذفه عند
مجيء فاعلها الظاهر اللازم باطل الجواز قولنا ضربت هند فا
للزوم مثله لان بطلان اللازم يلزم بطلان الملزوم قوله
ولا يجوز الى قوله كالالف في ضاربان اعلم ان الالف في ضاربان
ليس بضمير كالف يضربان لانه لو كان ضميرا لا يتغير في حال النصب
والجر فلما تغير فيهما علمنا انه ليس بضمير بخلاف الف يضربان فانه
ضمير لانه لا يتغير في حالة من الاحوال قوله الاستتار واجب
الى قوله ويفعل زيد وزن اعلم ان الاستتار على نوعين واجب
وجايز فالواجب هو الذي لا يسند الفعل الا اليه وذلك
في اربعة افعال وهو افعل امر المخاطب وتفعل مخاطبا وافعل متكلما

وحده ونفعل متكلما مع الغير فهذه الافعال كلها لا يسند الا
الى ما استكن فيها من انت وانا ونحن فلما كان الاستتار واجبا
فيهن فلا يجوز ان يجيء فاعلهن ظاهرا فلا يقال افعل زيد وتفعل زيد
وافعل زيد ونفعل زيدون والجايز هو الذي يسند الفعل
تارة والى غيره اخرى كالمستوى في الغايب نحو زيد فعل والغا
هند ضربت فان الفعل كما يسند اليه يسند الى الظاهر نحو فعل
زيد وضربت هند وكذلك المستكن في الصفات لانها يسند تارة
الى ما استكن فيها واخرى الى الظاهر نحو زيد ضارب وزيد
ضارب غلامه فصل في المستقبل الى آخره لما فرغ من بيان
الماضي اخذ اى شرع ان يبين المضارع وهو ما يكون اوله احدى
الزوايد الاربع ولقايل ان يقول ان هذا التعريف ليس بمانع
لدخول ما ليس منه فيه نحو يزيد ويشكر لان التعريف صادق
عليهما مع انه ليس بمضارع والجواب عنه ان المراد من قولنا ما
يكون في اوله احدى الزوايد الاربع لقصد المضارع وكل واحد
منهما اسم من نحو يزيد ويشكر او نقول لان كل واحد منهما فعل

مضارع في الاصل الوضع ثم نقل عنه الى الاسمية فجعل علماً
ولا يضر غلبة الاسمية فحينئذ دخل كل واحد منهما في التعريف
لان المراد من قولنا ما يكون في اوله احدى الزوائد الاربع بان
الوضع الاصلي ولقائل ان يورد على هذا التعريف ايراداً آخر
بان يقول انه منقوض بنصر فانه صدق عليه وليس بمضارع وفي
الجواب عنه ان المراد بقولنا ما يكون في اوله احدى الزوائد
الاربع والنون في نصر ليست بزائدة على نفس الكلمة بل من اصلها
ولقائل ان يورد بتقول فعلى هذا ينبغي ان يكون اكرم وتكسر
وتباعد فعلاً مضارعاً لانه صدق على كل واحد منها ان في
اوله احدى الزوائد الاربع مما ليس في نفس الكلمة مع ان كل واحد
منها ليس بمضارع والجواب عنه من هذا الايراد هو الجواب الاول
بعينه اعني الاعتراض بنحو يزيد ويشكر اذا انتقش هذا على صحيفة
الخاطر فاعلم ان المضارع كالماضي يجيء على اربعة عشر وجهاً نحو
اضرب نضرب تضرب تضربان تضربون تضربين تضربان تضربن يضرب
يضربان يضربون تضرب تضربان يضربن قوله يقال له مستقبل

لوجود

لوجود معنى الاستقبال في معناه اي يقال للمستقبل مستقبل لوجود
معنى الاستقبال في معناه نحو يضرب فان معنى الاستقبال موجود
في معناه اذ معنى يضرب واقع زمان الاستقبال قوله ويقال له
مضارع الى آخره اي يقال للمستقبل مضارع لان المضارعة في اللغة
المشابهة سمي به لانه مشابه باسم الفاعل في الحركات والسكنات
لان يضرب كضارب فيهما وفي وقوعه صفة للنكرة اي يقال
جاءني رجل يضرب كما يقال ضارب وفي دخول لام الابتداء لانه
يقال ان زيداً ليقوم كما يقال لقايم وباسم الجنس في العموم والخصوص
يعني ان اسم الجنس نحو رجل مثلاً شايع في افراده ثم يختص بلام
العهد لواحد بعينه كذلك المستقبل شايع بين الحال والاستقبال
ثم يختص بدخول السين او سوف بالاستقبال وبدخول لام
الابتداء بالحال ولقايل ان يقول لو كان اللام مختصاً للفعل
المستقبل بالحال فلا بد ان يجتمع مع سوف لتحقق المنافاة بينهما
الثاني باطل كقوله تعالى ولسوف يعطيك ولسوف اخرج حياً
فالمقدم مثله ويمكن ان يجاب عنه بان اللام يفيد التاكيد في

الحال في الآيتين قد يجرد بمعنى التاكيد وبالعين في الاشتراك
يعني كما ان العين مشترك بين المعاني المختلفة ثم يختص لاحد المعاني
بالقرينة كذلك المستقبل مشترك بين الزمانين ثم يختص لاحد
الزمانين بدخول السين او سوف وبدخول اللام وانما ذكر
السين معرفاً لانه يجيء للاستقبال والطلب والصايرة وعلى
صفة والنحو والوقف بعد كاف المؤنث ويسمى سين الكسكسة
نحو استخرج واستعجلة واستجارة واستحجر الطين واكرمتكس
فلا بد من ذكر السين معرفاً بتعريف عهد لتعيين سين الاستقبال
اذا عرفت هذا فاعلم ان لسايل ان يقول ان قوله لانه مشابه
بضارب في الحركات والسكنات يقتضي ان يكون في ضارب ثلث
سواكن مع انه ليس كذلك فالجواب عنه ان الالف واللام اذا
دخلا على الجمع يتناول ذلك الجمع على الواحد ايضاً كما اذا حلف
رجل بان يقول لا اشتري العبيد يحنث بشراء عبد واحد
قوله زيدت على الماضي الى آخره اعلم ان المضارع انما كان
بزيادة حروف اتين على اول الماضي دون النقصان من حروف من

الماضي

الماضي لانه لو كان بالنقصان يلزم ان يصير المضارع اقل من القدر
الصالح ولهذا كان بالزيادة لا بالنقصان هذا في الماضي الثلاثي
واما في غيره فالمضارع ايضاً بالزيادة وان لم يصر اقل من
القدر الصالح بالنقصان حملاً على الماضي الثلاثي قوله زيدت
الى آخره هذا جواب عن اشكال مقدر توجيهه انه لم كان
زيادة حروف اتين في اول المضارع دون آخره مع ان الاصل
في الزيادة ان يكون في الآخر لانه محل التغيير فاجاب بقوله
لان في الآخر يلتبس بالماضي بيان الالتباس انه لو زيدت من
حروف اتين في آخر المضارع فلا يخلو اما ان يزاد الهمزة او
التاء او الياء او النون على كل التقادير يلزم الالتباس بالماضي
اما على تقدير ان يزاد الهمزة فيلتبس بتثنية الماضي واما على
تقدير زيادة التاء فيلزم الالتباس بالماضي المخاطب واما على
تقدير ان يزاد النون فيلتبس بالجمع المؤنث من الماضي واما
على تقدير ان يزاد الياء فيلزم [illegible] الالتباس الا انه لم يزد
طرداً للباب قوله واشتق من الماضي لانه يدل على الثبات اي

اشتق المضارع من الماضى لان الماضى يدل على الثبات حقيقيا
بان يكون اصلاً فلهذا اشتق من الماضى اعلم ان قوله واشتق من
الماضى فنظر وجه النظر ان المضارع ليس بمشتق من الماضى لانه
لوكان مشتقا منه لوجب ان يدل على اكثر مما دل على الماضى
لما ثبت زيادة المشتق على المشتق منه فى المعنى والمضارع لا يدل
على اكثر مما دل على الماضى والجواب عنه ان المراد من الاشتقاق
اللغوى لا الاصطلاحى واشتراط الدلالة على اكثر مما دل عليه
المشتق منه فى الاشتقاق الاصطلاحى لا فى اللغوى اذا عرفت هذا
فاعلم ان المراد من الثبات فى قوله لانه يدل على الثبات الوقوع
لا الدوام ولئلا يكون كلامه سهوا واضحا قوله زيدت فى
المستقبل الى آخره اعلم ان الزيادة انما كانت فى المستقبل لان
الفعل لما كان صادرا عن الغايب او المخاطب او المتكلم الواحد
او عنه مع غيره طلبوا نصب علامة يستدل بها على ذلك فاختاروا
الياء والواو والالف لكثرة دورانها فى الكلام ولمعترض ان
يقول لم لم يزادوا فى الماضى مع انه قد كان ايضا صادرا عن الغايب

او المخا

او المخاطب او المتكلم الواحد او عنه مع الغير والجواب عنه انه
انما لم يزادوا فى الماضى مع وجود علة الزيادة لان الزمان
الحاضر والمستقبل بعد زمان الماضى والمزيد بعد المجرد
فناسب ان يعطى السابق وهو تجريد السابق وهو الماضى
اللاحق وهو الزيادة اللاحق وهو المضارع اعلم ان قوله
وزيدت فى المستقبل ليس بجار على ظاهره لانه لو اجرى
على ظاهره فى المستقبل دون الماضى او المراد بالمستقبل
فى قوله وزيدت فى المستقبل الماضى باعتبار ما يؤول اليه
يعنى اطلقت على الماضى المستقبل باعتبار ان يكون مستقبلا
له كذا فى بعض الشروح اقول التوجيه الاول جيد الا ان
التوجيه الثانى فى غاية السماجة لان لفظه فى لا يخلو
اما ان يكون بمعناها او بمعنى على فان كان الاول ففساده ظاهر
وان كان الثانى يلزم التكرار المحض فليتامل قوله وعينت
الالف للمتكلم الى آخره اى عينت الالف للمتكلم الواحد لان
الالف من مبدأ المخارج لانه من اقصى الحلق وهو مبدأ المخا بح

والمتكلم هو الذى يبدأ الكلام فناسب الالف ثم حركوها
ليتمكن الابتداء وقيل انما عينت الالف للمتكلم الواحد طلبا
للتوقف بينه وبين اول حرف من انا قوله وعينت الواو للمخا
الى آخره اعلم ان الواو انما عينت للمخاطب مطلقا للمناسبة بينهما
بيان المناسبة ان الواو من منتهى المخارج والمخاطب هو الذى
ينتهى الكلام عنده فلهذا المناسبة تعين الواو له ثم قلبت الواو
تاء لانها لو ابقى يلزم اجتماع الامثال فى كلمة واحدة وهو مستكره
بيان الملازمة ان فاء الفعل قد يقع واوا نحو وجل فلو زيدت
عليها واوا اخرى للمخاطب ودخلت عليها الواو العاطفة لاجتمع
الامثال المستكرهة فلما علموا ان ابقاها يفضى الى الاستكراه
ابدلوا عنها التاء لانها كثيرا ما تبدل من الواو نحو تراث وتجاه
والاصل فيهما وراث ووجاه واحترزنا بقولنا فى كلمة واحدة
عن اجتماع الامثال فى كلمتين فانه غير مستكره نحو قوله تعالى
آوَوْا وَنَصَرُوا قوله ومن ثم قيل الاول من كل كلمة لا يصح الزيادة
الواوات من اجل ان اجتماع الواو مكروه فى الكلمة الواحدة عندهم

قيل

قيل لا يصح زيادة الواو فى الاول من كل كلمة حتى لا يجتمع
الواوات فان قيل هذا الدليل مستقيم فى الكلمة التى كان فى
اولها واو واما فى الكلمة التى لا يكون فى اولها واو فلا يستقيم فيجوز
زيادة الواو فيها لانتفاء العلة المقتضية لان لا يزاد الواو فى
الاول من تلك الكلمة فالجواب انه لا يصح زيادتها فيها ايضا
وان فقد العلة حملا على الكلمة التى فى اولها واو وقيل الوجه المعقول
فى عدم زيادة الواو اولا هو انه لو زيد الواو اولا فبتقدير انضمامها
وانكسارها انقلب همزة نحو اجوه واشاح وبتقدير انفتاحها
يضم فى التصغير فتقلب همزة ايضا نحو اجيه فى وجيه فى تصغير وجه
على ان المفتوح قد ينقلب همزة كاحد واناة فى وحد وونأة و
غرضهم بالزيادة نقل الحرف الزايد اذ لو كان الغرض غيره لزادوه
ولو زيدت الواو اولا وهو لا يخطر بالبقاء على حالها اللازم نقض
الغرض لو فرض زيادتها اولا قوله وتحكم ان واو وترتل اصل
هذا اشارة الى جواب سوال مقدر توجيهه ان قولكم لا يصح
زيادة الواو فى الاول من كل كلمة منقوض بوترتل فان واوه زايدة

مع امتناع الاول الجواب عنه انا لا نسلم ان واو ورنتل زايدة بل
هي اصل لما قلنا كذا ذكر في الحواشي اقول الاولى ان يقال ان
قوله وحكم معطوف على قوله تيل اي ومن اجل اجتماع الواوات
في الكلمة الواحدة مكروه ان واو ورنتل اصل الورنتل بلدة وقيل
الشدة يقال وقع في ورنتل اي في شدة وقيل هو مصدر الاسر
قوله وعينت الياء الى اخره انما عينت الياء للغايب لكونها
من وسط الفم والغايب بين المتكلم والمخاطب فناسب ان يعطى الوسط
اعلم ان الياء للغايب المذكر سواء كان مفردا او مثنى او مجموعا
وجمع الاناث فاذا عرفت هذا فاعلم ان في قوله وعينت الياء
للغايب نظر والمراد بالغايب غير المتكلم والمخاطب قوله وعينت
النون الى اخره اي انما عينت النون للمتكلم اذا كان مع المتكلم
غيره لان النون لما عينت له في الماضي عينت ايضا له في
المضارع ومن المصريين من قال انما عينت النون للمتكلم
مع الغير لانها لم يبق من حروف المد واللين لان لا يزاد للمتكلم
مع الغير وجعلوا اليق الحروف بالزيادة له النون لانها علم

المتكلم

المتكلمين في الماضي ولانها اقرب الحروف تشبيها من حروف
المد واللين لكونها غنة في الخيشوم كما انها مدة في الحلق
ومنهم من قال انما عينت النون للمتكلم مع الغير ليوافق نحن
وقد يستعمل النون للمتكلم الواحد للتعظيم نحو قوله تعالى
نحن نقص وقول الامراء نحن فعلنا كذا قوله وفتحت
هذه الحروف الى اخره اعلم انهم فتحوا حروف المضارعة
في غير الرباعي سواء كان ثلاثيا او خماسيا او سداسيا
لخفة الفتحة وضموها في الرباعي لان الرباعي فرع الثلاثي
والضم ايضا فرع الفتح لان الضم ثقيل والفتح خفيف و
الثقيل فرع الخفيف فناسب الضم له وانما قلنا ان الرباعي
فرع الثلاثي لوجهين اما الاول فمن حيث ان الثلاثي
قبل الرباعي واما الثاني فمن حيث ان وجود الرباعي يفتقر
الى وجود الثلاثي لان وجوده غير متصور حتى يتصور وجود
الثلاثي ووجود الثلاثي ليس بمحتاج يقتضي الى وجوده فكان
الثلاثي اصلا والرباعي فرعا ومنهم من قال انما ضم حرف

المضارعة في الرباعي لقلة استعماله وفتحت في غيره لكثرة
استعماله ولقايل ان يقول لو كان حروف المضارعة في
الرباعي لقلة استعماله لوجب ان يضم في الخماسي والسداسي
لان استعمالهما اقل من استعمال الرباعي فاذا ضمت في الرباعي
فضمتها فيهما يكون بطريق الاولى الجواب عنه ان الخماسي
والسداسي اثقل من الرباعي لكثرة حروفهما بالنسبة
الى حروفه فلو ضموا حروف المضارعة فيهما لما هو اخف الحركات
وهو الفتح دفعا للثقل الثاني من كثرة الحروف اذا عرفت
هذا فاعلم ان المصنف اراد بالرباعي ما كان على اربعة
احرف لا ما كان على ثلاثة احرف اصول قوله واما يهريق
الى اخره هذا جواب عن سوال مقدر يرد على قوله وفتحت
ما وراءه من توجيه السوال الظاهر الجواب عنه انا لا
نسلم ان يهريق ليس من الرباعي بل هو من الرباعي لان اصله
يريق لكن زيدت الهاء على خلاف القياس اقول لو قال
اما يهريق فاصله يريق لكان اولى وجه الاولوية ظاهر

على من

على من ا
على من له ادنى ممارسة في النحو قوله ويكسر حروف
المضارعة الى اخره اعلم ان حرف المضارعة قد تكسر في بعض
اللغة اذا كان ماضي ذلك المضارع مكسور العين نحو
علم او مكسور الهمزة نحو استنصر وانما كسرت حروف المضارعة
حينئذ لان المضارع لما كان فرعا على الماضي وفي الماضي
كان العين او الهمزة مكسورة كسرت حروف المضارعة
حتى يدل على كسرة الماضي وليجري على سنن الاصل مثاله
يعلم وتعلم واعلم ونعلم ويستنصر وتستنصر واستنصر ونستنصر
وفي بعض اللغة لا يكسر الياء لان الكسرة ثقيلة على الياء وكذا
لا يكسر غيرها من حروف المضارعة لعدم القايل بالفصل
واحترز بقوله اذا كان ماضيه مكسور العين او مكسور
الهمزة على المضارع الذي لا يكون ماضيه مكسور العين
او مكسورة الهمزة نحو ضرب واكرم فان حروف المضارعة
تكسر في هذا المضارع اتفاقا اعلم ان قوله نحو يعلم وتعلم
واعلم ونعلم نظير للمضارع الذي كان ماضيه مكسور العين

وقوله ويستنصر وتستنصر واستنصر ونستنصر نظير له
للمضارعة الذي كان ماضيه مكسور العين فحينئذ كان
في قوله لف ونشر على الترتيب **قوله** وعينت حروف
المضارعة الى آخره هذا جواب عن اعتراض مقدر تقديره
ان يقال لما كانت حروف المضارعة متعينة للدلالة
على كسرة عين الماضي او همزة الجواب عنه من وجهين
الاول ان حروف المضارعة زايدة والتصرف في الزايد
اولى من التصرف في غيره والثاني انه لو كسر غيرها يلزم
ارتكاب المحظور ولا يلزم ارتكاب المحظور على تقدير
حروف المضارعة فلاجل هذا عينت للدلالة على كسرة
الماضي انه لو كسر غيرها فلا يخلوا اما ان يكسر الفاء او
العين او اللام لا سبيل الى شيء منها اما الاول فلانه
لو كسر الفاء يلزم توالي اربع حركات متواليات في كلمة واحدة
وهو مرفوض في كلامهم واما الى الثاني فلانه لو كسر العين
في المضارع يلزم الالتباس بين يفعل بفتح العين وبين يفعل

بكسر العين واما الى الثالث فلانه لو كسر اللام يلزم ابطال
اعراب المضارع فلما لم يمكن كسر عين حروف المضارعة
تعين كسرها اقول ثم اختلف النسخ في هذا المقام ففي
البعض للدلالة على كسر الماضي وفي بعض الآخر للدلالة
على كسر عين الماضي وهو الاولى اولى من الثانية بيان
الاولوية غير مخفي على من له ادنى تامل **قوله** ويحذف
التاء الثانية الى آخره اعلم انه اذا اجتمع تاءان مفتوحتان
في اول مضارع تفعل وتفاعل وتفعلل نحو تتقلد وتتباعد
وتتبختر يجوز اثباتهما وهو الاصل كما في التنزيل تتنزل
الملائكة وحذف احديهما لانه اذا اجتمع المثلان ولم يمكن
الادغام لانه لو ادغمت التاء الاولى في الثانية فلابد من
اسكان الاولى وادراجها في الثانية ولاجتلاب همزة الوصل
لتعذر الابتداء بالساكن وهمزة الوصل انما يدخل على الماضي
والامر ولا يدخل على المضارع لانه مشابه باسم الفاعل فكما
لا يدخل على اسم الفاعل كذلك لا يدخل على المضارع و

اذا لم يمكن الادغام فيهما لما ذكرنا تعين اثباتهما او اثبات
احديهما وحذف الآخر ثم اختلفوا في المحذوف منهما فذهب
سيبويه الى ان المحذوفة هي الثانية لان الثقل انما
نشأ منها فهي اولى بالحذف اولا لان الاول انما زيدت
للمضارعة فلو حذفت لاختلف المعنى وهذا معنى قوله
وعينت الثانية لان الاولى علامة والعلامة لا تحذف
وذهب الكوفيون الى ان المحذوفة هي الاولى دون الثانية
لانها زايدة فهي اولى بالحذف والمصنف حينئذ اختار
مذهب سيبويه لا مذهب الكوفيين **قوله** واسكنت
الى آخره اعلم انه انما اسكن الفاء في الفعل المضارع
كالضاد في يضرب لانه لو لم يسكن يلزم ما هو مرفوض في
كلامهم وهو توالي اربع حركات متواليات في كلمة
واحدة فان قيل لم عين الفاء بالاسكان مع ان
غيره ولو اسكن لا يلزم توالي اربع حركات متواليات
في كلمة واحدة قلنا نعم الا ان توالي اربع حركات

قد لزم من وجود حرف المضارعة ولا يمكن اسكانه لتعذر الابتداء
بالساكن فلما لم يمكن اسكانه يكون اسكان الحرف الذي هو قريب
من الطرف الذي يلزم بسببه توالي اربع حركات اولى واحرى
انا عرفت هذا فاعلم ان قوله وعينت الفاء جواب عن اشكال
مقدر توجيهه ظاهر مما قلنا **قوله** ومن ثم الى آخره اي ومن اجل
ان اسكان الحرف الذي هو قريب من الحرف الذي لزم توالي اربع حركات
لاجلها بسببه وهو النون **قوله** وسوى بين المخاطب والغايبة الى
آخره اعلم انه قد سوى المخاطب والغايبة في الفعل المضارع اذ
يقال فيهما تضرب لانهما في الماضي الذي هو اصل المضارع مساويان
الا ان الاستواء بينهما في الماضي في التاء فقط لا في الحركة و
السكون لانك تقول في الماضي المخاطب ضربت بفتح التاء وللمؤنث
الغايبة ضربت بسكونها ولا استواء بينهما ههنا في التاء مع الحركة
ولسائل ان يقول لم لم يفرقوا بينهما في المضارع وفرقوا في الماضي
الجواب عنه انه لو فرقوا بينهما في المضارع فلا يخلوا اما ان يكون الفرق
بالاسكان او بالضم او بالكسر لا سبيل الى الاول لتعذر الابتداء

بالساكن ولا الى الثانى لوقوع الالتباس بين المعلوم والمجهول
ولا الى الثالث للالتباس بلغة تعلم فلما لم يمكن الاسكان والضم
والكسر تعين الفتح ولسائل ان يعود ويقول ان فى الفتح التباسا
بين المذكر والمؤنث فكم لم يفرقوا منه الجواب عنه انما اختا
الفتحة لما فيها من الموافقة بينه وبين اخواته مع خفة الفتح اى
نقول ان بينهما تغيرا تقديريا وهو معتبر عندهم كذلك للواحد
والجمع فان الضمة فى الاول اصلية كضمة برد وفى الثانى عارضة
كضمة سقف لانه جمع تكسير فلابد من تغير او تقدير التغير فى
المضارع من حيث ان تاء المخاطب لضميها الواو بعدها وتاء الغايبة
لانها باقية على حالها **قوله** وادخل فى آخر المستقبل الى آخره
اعلم ان النون فى آخر المضارع عوض من الحركة فى يفعل لانه لما وجب
ان يكون المضارع معربا ولم يمكن ان يجعل اللام متعقب الاعراب
لان الضماير بعدها وحيث كونها على وجه واحد ولان لام
الفعل يمتنع ان يكون محلا للاعراب لانه صار باتصال ضمير الفاعل
بمنزلة وسط الكلمة والاعراب لا يكون فى وسط الكلمة ولم يكن

ايضا ان يجعل الضماير حرف الاعراب لانها فى الحقيقة ليست فى
نفس الفعل لزم زيادة الحرف ينوب عن الحركة فوجد والى
الحروف لذلك حروف المد واللين لكثرة دورها فى الكلام ولم
يمكن زيادتها هنا لمكان الضماير فزادوا حرفا تشبيها بها وهو
النون واختصت بحال الرفع لانه اول احوال الاعراب فاستوثق
به ثم حذفوها فى حال الجزم حذف الحركة التى هى عوض عنها
وحكموا النصب على الجزم دون الرفع لان الجزم فى الفعل بمنزلة
الجر فى الاسماء **قوله** الا نون يضربن وهو علامة التانيث
كما فى فعلن استثناء من قوله وادخل فى آخر المستقبل علامة
للرفع يعنى ان جميع النون فى آخر المستقبل علامة للرفع الا نون
يضربن وانه ليس بعلامة للرفع بل علامة جمع المؤنث الغايبة
والذى يدل على انها ليست بعلامة للرفع بل ضمير جمع المؤنث الغايبة
قوله ومن ثم يقال بالياء حتى لا يجتمع علامتا تانيث اى ومن
اجل ان النون فى يضربن ليست بعلامة للرفع يقال بالياء بنقطتين
من تحت لئلا يلزم اجتماع علامتى التانيث **قوله** والياء فى تضربين

انما لم يسقط فى حالة النصب والجزم ونظيره
فعلن لان النون فيه ليست بعلامة للرفع

ضميير الفاعل لما مر اى الياء فى المخاطبة ضمير الفاعل وفيه خلاف
قد مر بيانه **قوله** واذا دخل لم ينقل معناه الى الماضى لانه مشابه
بكلمة الشرط اى اذا دخل على الفعل المضارع لفظه لم ينقل معناه
الى الماضى فيكون لفظه كلفظ المضارع ومعناه معنى الماضى مثلا
اذا قلت لم يضرب معناه لم يقع الضرب فى زمان الماضى وان كان
لفظه كلفظ المضارع لانه مشابهة بكلمة الشرط فى الاختصاص
بالفعل فكما ان كلمة الشرط تنقل معنى الفعل كذلك كلمة لم تنقل
معناه وقد وقع فى بعض النسخ فى النقل بعد قوله لانه مشابه بكلمة
الشرط اقول لا يجوز ان يكون وجه المشابهة بين لفظة لم و
كلمة الشرط فى هذا الموضع النقل لانه ليس بمطابق للمقصود ويعرف بالتامل
قبل ان يختم المصنف هذا الفصل بحث لم لان معناه العدم والشئ
اذا انتهى يكون معدوما **فصل** فى الامر والنهى الى آخره لما
فرغ عن المستقبل شرع الآن ان يبين الامر والنهى وانما اخر
الامر عن المضارع لانه ماخوذ منه وقدم الامر الغايب على الحاضر
لما ان صيغة المضارع باقية فى الاول لا فى الثانى اذا عرفت هذا

فاعلم ان من الواجب فى تعريفات ذكر الجنس اولا والفصل ثانيا
فقوله صيغة جنس يشمل المقصود وغيره وقوله يطلب بها
الفعل عن الفاعل فصل يخرج الصيغة التى لا يطلب بها الفعل
عن الفاعل كالفعل الماضى والمضارع والنهى وانما قال عن الفاعل
ولم يقل عن المخاطب ليشمل التعريف على قسمى الامر اقول لكن هذا
التعريف ليس بجامع وينبغى ان يكون التعريف جامعا ومانعا وانما
انما قلنا ان التعريف ليس بجامع لان الامر قد يكون ببناء المجهول
نحو ليضرب فالاولى ان يطرح قوله عن الفاعل ويقول الامر صيغة يطلب
بها الفعل او يعرف بان يقول الامر صيغة دالة على معنى طلبى
مقترن بزمان الآتى ويمكن ان يجاب عنه بان الامر ببناء المجهول
نادر الوجود وهذا الحد بالنظر الى الاكثر **قوله** وهو مشتق من
المضارع لمناسبة بينهما فى الاستقبالية هذه اشارة الى الجواب عن
اعتراض مقدر توجيه الاعتراض انه لم كان الامر مشتقا من المضارع
دون الماضى فاجاب بقوله لمناسبة بينهما فى الاستقبال بحاصله
ان الامر مشتق من المضارع لان بينهما مناسبة من حيث انهما يفيدان

معنى الاستقبال لان المضارع فظاهر واما الامر فلان الانسان انما
يؤمر بما لم يفعله ليفعله او نقول لان الامر لا يجوز ان يوخذ من
الماضي لانه يؤدي الى تحصيل الحاصل والى تكليف ما لا يطاق
لان ايجاد الموجود محال فلم يبق الا المضارع لامتناع اخذ
الامر من الامر فاخذ منه فان قيل ان قول المصنف في صدر
الكتاب في اشتقاق تسعة اشياء من كل مصدر يدل على انه الا
مشتق من المصدر وقوله ههنا وهو مشتق من المضارع يدل على
ان الامر ليس بمشتق من المصدر فبينهما تناقض محض فالجواب عنه
ان فيه مذهبين الاول انه مشتق من المصدر والثاني انه مشتق
من المضارع فاشار بقوله ثمه الى المذهب الاول واشار بقوله
ههنا الى المذهب الثاني قوله زيدت اللام الى آخره اشارة الى
بيان كيفية اخذ الامر للغايب من المضارع يعني انك اذا اردت
ان تاخذ امرا غايبا من المضارع زد على اوله اللام لان اللام من
حروف الزوايد واجزم آخره فتقول في يضرب اذا اخذت
منه امرا غايبا ليضرب فان قيل لم خص اللام من حروف الزوايد

بالزيادة قلنا لان اللام من وسط المخارج والغايب بين المتكلم
والمخاطب فناسبه او لانه من وسط المخارج وخير الامور
اوسطها قوله وحروف الزوايد الى آخره انما احتاج الى تبيين
الحروف الزوايد لانها مذكورة ولم يبينها فوجب ان يبينها فبين
بينها بقوله هي التي يشملها قول الشاعر هويت السمان فشيبنني
وقد كنت قدما هويت السمان البيت لابي عثمان المازني هويت اي
حببت والسمان جمع سمين والمراد بها النساء قدما اي في زمان قديم
فان قلت لم قال بعد قول الشاعر اي حروف هويت السمان قلت لفايدة
يتفطن بها الفطن قوله ولم يزد من حروف العلة حتى لا يجتمع
حرفا علة هذا جواب عن اشكال مقدر توجيه الاشكال انه ينبغي
ان يزاد من حروف العلة مقام اللام في الامر الغايب لان دورانها
في كلامهم كثير فاجاب عنه بقوله حتى لا يجتمع حرفا علة يعني
لو زيدت من حروف العلة مقام اللام يلزم ان يجتمع حرفا علة اولهما
لامر الغايب وثانيهما للمضارعة واجتماعهما ثقيل فلهذا لم يزد
منها قوله وكسرت اللام الى آخره هذا جواب عن اشكال مقدر

توجيهه انه ينبغي ان يفتح لام الامر لانه على هجاء واحد من الحروف
حروف على هجاء واحد ان يفتحه فاجاب بقوله لانها مشابهة
بلام الجر الى آخره انما كسرت لام الامر لكونها مشابهة بلام الجر
في الصورة لما ان الجزم في الافعال بمنزلة الجر في الاسماء فكما ان
لام الجر في الاسماء اذا دخل على المظهر يكسر كذلك لام الامر
الا ان لام الامر لا يدخل على المظهر ولسايل ان يعود ويقول
لم كسرت لام الجر اذا دخلت على المظهر وفتحت اذا دخلت على المضمر
الجواب انه انما كسرت في الاولى فرقا بينه وبين لام التاكيد كقولك انا
ان هذا لزيد ولم يفعل الامر بالعكس لانه في كسر لام الجر رعاية
لجانب عملها وفتحت في الثاني اعتبارا بالاصل قوله واسكنت الى
آخره اي اسكنت لام الامر بواو العطف وفايه نحو وليضرب فليضرب
لانهم شبهوا بولي وقلي وليضرب فليضرب بفخذ وكبد وكتف بسكون العين
فيما نظيره هو فان الهاء يسكن اذا دخل واو العطف او فاء
عليه تشبيها بعضد فيسكن الهاء كما سكن العين في عضد قالوا
عضد بسكون العين قوله وحذفت حرف الاستقبال في المخاطب

للفرق لما فرغ من بيان كيفية اخذ الامر الغايب من المضارع
شرع الآن ان يبين كيفية اخذ الامر للمخاطب من المضارع
يعني اذا اردت ان تاخذ الامر للمخاطب من المضارع فاحذف منه
حرف المضارعة واسكن آخره وانما حذف منه حروف المضارعة
دون الامر للغايب للفرق بين الامر للغايب وبينه للمخاطب قيل
حذف منه حرف المضارعة دون الامر للغايب للفرق بينه وبين
المخاطب من المضارع مثلا لو قلت تضرب في امر المخاطب لم يعلم انه
امر او مخاطب والوجه الاول موافق المتن حيث قال بعده وعين
الحذف في المخاطب الا انه ضعيف والوجه الثاني ليس بموافق
المتن الا انه قوي ولقايل ان يقول لان حذف حرف المضارعة
في امر المخاطب ليس بجار على الاطلاق بل انما كان معلوما لانه
لو كان مجهولا لم يحذف فيه حرف الاستقبال والصواب ان يقول
وحذفت حرف الاستقبال في امر المخاطب ان كان معلوما والجواب
عنه ظاهر من المتن قوله وعين الحذف في المخاطب لكثرته جواب
عن ايراد مقدر توجيهه انه قلتم انما حذفت حرف المضارعة في

امر المخاطب للفرق بينه وبين امر الغايب وهو يحصل بان يحذف
حرف المضارعة في امر الغايب دون امر المخاطب فلو لم يعرف قوا
بالحذف في امر المخاطب وعدمه في امر الغايب فاجاب بقوله لكثرته
يعني عين في امر المخاطب لكثرة الاستعمال مستدعية للتخفيف
وليس في امر الغايب كثرة الاستعمال حتى يحذف منه حرف المضارعة
قوله ومن ثم لا يحذف مع اللام في المجهول نحو لتضرب لقلة استعماله
اي ومن اجل ان يحذف حرف المضارعة في امر المخاطب المعلوم
لكثرة الاستعمال لا يحذف حرف المضارعة مع اللام الحاضر
في مجهوله نحو لتضرب بالتاء بنقطتين من فوق لقلة استعمال
مجهوله قوله واجلبت الهمزة الى آخره اي ادخلت الهمزة بعد
حذف حرف المضارعة اذا كان ما بعد حرف المضارعة ساكنًا
ليتمكن الابتداء ولو لم يجلب الهمزة يلزم الابتداء بالساكن وهو
متعذر وانما قال اذا كان ما بعده ساكنًا لانه لو كان ما بعد حرف
المضارعة متحركًا لا يجلب همزة الوصل كدحرج من تدحرج وقاتل
من تقاتل وغير ذلك قوله وكسرت الهمزة الى آخره اعلم ان عين

المضارع لا يخلو اما ان يكون مكسورًا او مفتوحًا او مضمومًا فان
كان مكسورًا او مفتوحًا يكسر همزة امر المخاطب لان همزته همزة
الوصل والاصل في همزات الوصل الكسر لانها في الاصل ساكنة
والاصل في تحريك الساكن الكسر وقيل انما كسرت في مكسور
العين والمفتوح العين اما في الاول فلاتباع حركة الهمزة حركة
العين او لانها لو لم تكسر فلا يخلو اما ان يفتح او يضم لا سبيل
الى الاول لانها لو فتحت لالتبس بعلوم المتكلم وحده لمضارع
ضرب عند الوقف ولا الى الثاني لانها لو ضمت لالتبس بمجهول
المتكلم وحده لمضارع ضرب عنده فلما لم يكن الفتح والضم تعين
الكسر واما في الثاني فلانها لو فتحت لالتبس بماضي الافعال
عند الوقف ولو ضم يلزم الثقل والالتباس بين الامر وبين
المجهول المتكلم وحده لمضارع هذا اذا كان العين مكسورًا
او مفتوحًا اما اذا كان مضمومًا كالامر من يكتب فالهمزة
مضمومة مع ان الاصل في همزات الوصل الكسر لانها لو لم يضم
فلا يخلو اما ان يفتح او يكسر لا سبيل الى شيء منهما اما الى

الاول فلانها لو فتحت يلزم الالتباس بعلوم المتكلم وحده لمضارع
كتب عند الحقيقة وهو ثقيل واما لم يعتبروا بالكاف الساكن
انه فاصل بينهما لان الحرف الساكن بحاجز قوي فكان لم يكن فحينئذ
يلزم ذلك والدليل على الحرف الساكن ليس بحاجز قوي قلبهم واو
قنوة ياء مع وجود الساكن ولو كان حاجزًا قويًا لما قلبوها ياء فلما
قلبوها ياء علمنا انه ليس بحاجز قوي وقيل انما ضمت همزة الوصل
فيما اذا كان عين المضارع مضمومًا لاتباع حركتها حركة العين اذا
عرفت ما قلنا فاعلم ان قوله وكسرت الهمزة يدل على انهم زادوها
ساكنة ثم كسرت فحينئذ يلزم ما فر منه وهو الابتداء بالساكن وان
قوله ولا اعتبار بالكاف الساكن الى آخره اشارة الى سوال وجواب
توجيههما ظاهر مما شرحناه قوله وفتح همزة ايمن الى آخره هذا
جواب عن سوال يرد قوله على الكسر اصل في همزات الوصل توجيه
السوال ان يقال ان همزة ايمن همزة وصل مع انها ليست بمكسورة
وقد قلتم ان الاصل في همزات الوصل الكسرة فاجاب بقوله لانه جمع
يمين الى آخره يعني فتحت همزة ايمن لان ايمن جمع يمين وهمزة ايمن

للقطع ثم جعل همزة الوصل لكثرة استعماله فان قيل لم اطلق الالف
على الهمزة قلنا التقارب مخرجهما واتحاد صورتهما في بعض المواضع
قوله وفتح الف التعريف لكثرته ايضًا هذا ايضًا جواب عن اعتراض
يرد على ذلك وجه الاعتراض ظاهر غني عن البيان اجاب بقوله لكثرته
ايضًا يعني فتحت الف التعريف لكثرة الاستعمال كما فتحت همزة ايمن
لكثرة الاستعمال هذا يرد على قول سيبويه حيث جعلها همزة الوصل
واما على الخليل فلا يرد لانها همزة قطع لا همزة وصل عنده و
انما حذفت حالة الدرج لكثرة الاستعمال اعلم انهم اختلفوا
في حرف التعريف فعند البعض الالف واللام معًا وعند البعض اللام
فقط وعند البعض الالف فقط ولكل منهم متمسكات تركت ذكرها
لئلا يطول كتابي والمصنف حينئذ اختار بقوله من قال ان
حرف التعريف الف فقط حيث قال وفتح الف التعريف قوله وفتح الف
اكرم الى آخره هذا جواب عن ايراد مقدر توجيه الايراد ان ما ذكرتم
من ان الهمزة مكسورة اذا كان ما بعد حرف المضارعة ساكنًا ويكون
عين المضارع غير مضموم منقوض باكرم لانه ماخوذ من تكرم وما

بعد حرف المضارعة في تكرم وهو الكاف الساكن وعين المضارع
ليس بمضموم فوجب ان يقال في الامر المأخوذ منه اكرم بكسر الهمزة
فاجاب بقوله لانه ليس من الف الامر الى آخره وحاصله انه يقال نعم
الهمزة مكسورة اذا كان ما بعد حرف المضارعة ساكنا ويكون
عين المضارعة غير مضموم الا ان ما بعد حرف المضارعة في تكرم
ليس بساكن لان الكاف ليس بما بعده بل ما بعده محذوف وهو
الهمزة لان اصله تأكرم اذ المضارع هو الماضي بزيادة حرف
اتين عليه من غير حذف شيء منه الا ان الهمزة لما حذفت من
المتكلم وحده دفعا لتوالي الهمزتين في اأكرم حذفت من البواقي
نحو يكرم وتكرم الى آخره وان لم يكن فيها توالي الهمزتين للباب
فاذا ارادوا ان يبنوا الامر منه حذفوا حرف المضارعة واعادوها
اي الهمزة التي حذفت وابقوها على حركتها الاصلية فاذا كان
كذلك فلا يكون همزة اكرم همزة وصل بل همزة قطع فلا يرد السؤال
لان كلامنا في همزة الوصل لا في همزة القطع قوله ولا يحذف
الف الوصل الى آخره اعلم انهم لا يحذفون همزة الوصل في الخط

وان

وان حذفت في التلفظ لانهم لو حذفوها في الخط يلزم ان يلتبس
الامر من باب علم بالتخفيف بالامر من باب علّم بالتشديد فلدفع
الالتباس ابقوها في الخط فان سأل سائل بان يقول لا يحصل
الالتباس بينهما لو حذفت الهمزة في الخط ويعلم بالتشديد انه
امر من علّم وبغير التشديد انه امر من علم فالجواب عنه ان الاعجام
يترك كثيرا فحينئذ يحصل الالتباس واليه اشار بقوله قلنا الا
عجام يترك كثيرا قوله ومن ثم فرقوا بين عمرو وعمر بالواو اي و
من اجل ان الاعجام يترك كثيرا فرق البصريون بين عمرو وعمر بالواو
يعني كتبت الواو في عمرو بفتح العين وسكون الميم ولم يكتب في
عمر بضم العين وفتح الميم فرقا بينهما وان لم يحصل الالتباس بالا
عجام لانه يترك كثيرا وانما يفعل الامر بالعكس لان عمرا اخف من
عمر لان العين في عمرو مفتوح وفي عمر مضموم ولان الميم في عمرو
ساكن وفي عمر مفتوح فلما كان عمرو اخف من عمر كان مناسبا له
فلهذا كتبت الواو فيه دون عمر قوله وتحذف في بسم الله الى
آخره هذا اشارة الى الجواب عن سؤال مقدر تقدير السؤال انكم قلتم

في التصريفين

ان همزة الوصل لا يحذف في الخط وهمزة الوصل قد حذفت
في بسم الله في الخط فاجاب بقوله لكثرة الاستعمال في بسم الله في
الخط وان كانت للوصل لكثرة الاستعمال وهي مستديرة للتخفيف
والدليل على ان بسم الله في الوصل في بسم الله في الخط لكثرة الا
ستعمال انها لا تحذف في اقرأ باسم ربك لقلة الاستعمال قوله
وجزم آخره الى آخره اعلم ان آخر امر الغايب مجزوم باللام اجماعا
وانما جزم آخره بمشابهة كلمة الشرط لانها تنقل معنى الفعل كذلك
لام الامر تنقل معنى الفعل الا ان كلمة الشرط تنقل معنى الفعل
الى الاستقبال وان دخلت على الماضي نحو ان ضربت ضربت اي
الى الماضي وان دخلت على المضارع نحو قوله تعالى لو يطيعكم
في كثير من الامر لعنتم ولام الامر تنقل معنى الفعل من كونه
اخباريا الى كونه مشكوكا به فلهذا قال في النقل فلما كان اللام
الامر مشابها بكلمة الشرط في النقل يعمل عملها وهو الجزم اذا عرفت
هذا فاعلم ان النسخ مختلفة في هذا المقام ففي البعض وجزم وفي
البعض الآخر واسكن والاولى احدى من الثانية لان الجزم يستعمل

في

في المعربات والسكون يستعمل في المبنيات وآخر الغايب معرب
بالاجماع قوله وكذلك المخاطب عند الكوفيين الى آخره اعلم
ان الاختلاف بين البصريين والكوفيين في امر الغايب بانه معرب
ام مبني فذهب الكوفيون الى انه معرب كامر الغايب واستدلوا على
ذلك من وجهين الاول ان اصل اضرب لتضرب واذهب لتذهب فانصر
لتنصر ويدل على ذلك قراءة النبي عم فلتفرحوا بالتاء وما نقل عن عمر لتصفوا
صفوفكم الا انهم استثقلوا اثبات حرف المضارعة باللام لكثرة استعمال
امر المخاطب فحذفت اللام تخفيفا ثم حذفت حرف المضارعة للفرق بينه
وبين المضارع المخاطب فبقي الضاد والذال والنون في هذه الامثلة
كل واحد منها ساكن ثم اجتلب همزة الوصل لتعذر الابتداء بالساكن
وضعت موضع علامة الاستقبال فاعطي للهمزة التي علامة الاستقبال
وهو الاعراب لانها وضعت موضعها كما اعطي لفاء رب عمل رب في قوله وهو
الجر في قول الشاعر فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع فالهيتها عن ذي
تمائم محول الفاء وضعت موضع رب فلهذا كان مثل مجرورا بها
حبلى اي امرأة حبلى قد طرقت اي اتيت ليلا ومرضع اي ذات رضيع

فالهيتها اى اشغلتها عن ذى تمايم اى عن صبى ذى تمايم التمايم
جمع تميمة وهى التعويذ الذى تعلق فى عنق الصبى ومحول اى عن
صبى قد مضى عليه حول كامل المعنى رب امراة حبلى قد اتيتها ليلاً
ورب امراة ذات رضيع قد اتيتها ليلاً فاشغلتها عن ولدها الذى
علقت عليه التعويذ وقد مضى عليه حول كامل والوجه الثانى
ان الامر ضد النهى وهو معرب فحمل الامر عليه حمل النقيض على النقيض
وذهب البصريون الى انه مبنى واستدلوا على ذلك بوجهين ايضاً
الاول ان حرف المضارعة هو علة الاعراب فى الفعل ولهذا كان قوله
فلتفرحوا وما نقل عن عمر عنه معرباً لوجود علة الاعراب وهو حرف
المضارعة وحرف المضارعة الذى هو علة الاعراب منتف فى محل
النزاع فيكون الاعراب منتفياً وهو المطلوب لان انتفاء العلة يستلزم
انتفاء المعلول والثانى انا اجمعنا على نزال وتراك مبنياً لقيامهما مقام
امر المخاطب وهو انزل واترك ولو لم يكن مبنياً لما يكون ما ناب عنه
مبنياً وللبصريين ان يجيبوا عما استدل به الكوفيون على ان امر
المخاطب معرب اما عن الاول فلان تلك القراءة شاذة على ان بها

لانه

لانه لو كان حذف اللام منه لكثرة الاستعمال ينبغى ان ينفصل باللام
فيما لم يبلغ مبلغ كثرة الاستعمال مع انها حذفت منه نحو احرنجم
واعلوط واقعنسس لانهم حذفوا النون فى لم يكن لكثرة
الاستعمال فقالوا لم يك ولم يحذفوا النون فى لم يصن لقلة الاستعمال
واما عن الثانى فلان النهى انما يكون معرباً لتحقق مشابهته بالاسم
لوجود حرف المضارعة وهى منتفية فى امر المخاطب لعدم وجود
حرف المضارعة فلا يحمل الامر عليه واعلم ان كون الامر للغايب
معرباً بالاجماع والامر للمخاطب مبنياً او معرباً على اختلاف
المذهبين اذا لم يتصل بهما نون التاكيد واما اذا اتصل بهما ذلك
فيكونان مبنيين بالاتفاق اذا انتقش ما قلنا على صحيفة خاطرك
فاعلم ان الضمير المجرور المتصل البارز فى قوله فاعطى له راجع الى
الهمزة فلا يقال حينئذ ينبغى ان يقال لها لوجوب التطابق بين الضمير
والمرجوع اليه لانا نقول ان المؤنث بالتاء على ضربين احدهما
ما لا يستعمل مذكره كشتيمة فان مذكره لم يستعمل اذ لا يقال
شتيم وثانيهما ما يستعمل مذكره كقايمة فان مذكرها مستعمل اذ

يقال فى المذكر قايم فوجوب التطابق بينهما فى القسم الاول كذا
فى شرح النيرهوى وما نحن بصدده من القسم الاول فلا يرد
الاشكال فنقول انما ذكر الضمير وان كان راجعاً الى المؤنث باعتبار
المؤنث قوله ويزيدت فى اخر الامر الى اخره وقد يدخل على امر الغايب
احدى النونين الشديدة والخفيفة سواء كان معلوماً او مجهولاً
لتاكيد معنى الطلب المفهوم منه تقول لامر الغايب مؤكداً بالنون الثقيلة
ليضربن ليضربان ليضربن لتضربن لتضربان ليضربنان وبالنون
الخفيفة ليضربن ليضربن لتضربن وكذا يدخل على امر المخاطب على
الاطلاق احدى نونى التاكيد كذلك تقول فيه مؤكداً بالنون
الشديدة اضربن اضربان اضربن اضربن اضربان اضربنان وبالنون
الخفيفة اضربن اضربن اضربن قوله وفتح الباء الى اخره اعلم انه يفتح
آخر الفعل الواحد اذا دخل عليه النون الشديدة او الخفيفة سواء
كان فعل مخاطب او غايب لانه لو لم يفتح آخره فلا يخلو اما يكون
ان يضم او يكسر لا سبيل الى الاول لانه يؤدى الى التقاء الساكنين ولا
الى الثانى لانه يلتبس بالجمع ولا الى الثالث لانه يلتبس بالمخاطبة

فلما

فلما لم يمكن غير الفتح تعين الفتح اولان نون التاكيد كلمة برأسها
ان ضمت الى الكلمة اخرى ومن عادتهم انهم اذا ركبوا كلمة مع كلمة
اخرى فتحوا آخر الكلمة الاولى نحو خمسة عشر ولان الفتح اخف الحركات
وكذلك فتح النون المشددة المخففة قوله وحذف واو ليضربن
اكتفاء بالضمة وياء اضربن اكتفاء بالكسرة اعلم انه اذا دخل النون
الثقيلة او الخفيفة على جمع المذكر مخاطباً كان او غايباً او على الواحدة حرة
المخاطبة نحو يفعلون وتفعلون وتضربين يحذف الواو من الاولين
والياء من الثالث اما حذف الواو من الاولين فلاكتفاء بالضمة
التى قبلها واما حذف الياء من الثالث فلاكتفاء بالكسرة التى قبلها
مثال الجمع المذكر نحو ليضربن لتضربن ومثال الواحدة المخاطبة
اضربن قوله ولم يحذف الف التثنية حتى لا يلتبس بالواحد هذا
جواب عن سوال مقدر توجيهه ان يقال لم حذفت الواو والياء فى
الجمع المذكر والواحدة المخاطبة اكتفاء بالضم فى الاول والكسرة
فى الثانى ولم لم يحذف الف التثنية من المثنى اكتفاء بالفتحة فاجاب
بقوله حتى لا يلتبس بالواحد يعنى لو حذفت الالف من المثنى اكتفاء

بالفتحة لالتبس المثنى بالواحد قوله وكسر نون الثقيلة بعد
الف التثنية تشبيها بنون التثنية اعلم انه انما كسر نون الثقيلة
في المثنى بعد الفه وان كان الاصل الفتح بالخفة تشبيها بنون التثنية
فكما ان نون التثنية مكسورة فكذلك نون الثقيلة مكسورة اقول لو
قال بدل قوله بعد الف التثنية بعد الالف لكان اصوب ليتناول
الالف الزايدة للفصل والحال ان نون الثقيلة مكسورة بعدها ايضا
ويمكن ان يجاب عنه بان المصنف بحث عن المثنى ولم يذكر الالف
الزايد حتى تبين انها مكسورة بعدها وهذا الجواب ضعيف حيث انه
لم يبين كسرها عند ذكر الالف الزايدة قوله وحذفت النون
التي يدل الى آخره اي حذفت النون التي في التثنية والجمع بنون التاكيد
لانه لم يمكن الجمع بينهما لان ماقبل نون التاكيد يلزم ان يكون مبنيا
وكل واحد من نون التثنية والجمع يدل على الاعراب فالجمع بينهما
محال لامتناع الجمع بين الاعراب والبناء فان قيل لم عين النون الدال
على الاعراب بالحذف ولم يحذف نون التاكيد قلنا لان الاصل
في الافعال البناء والفعل المضارع انما كان معربا بسبب مشابهة

بالاسم كاملة ونون التاكيد من خصايص الافعال فلما دخل على
الفعل المضارع ما هو من خصايص الافعال ضعف مشابهته بالاسم
فحينئذ يرجع الى البناء او لان نون التاكيد لو حذفت لا يبقى
للزيادة فايدة قوله وادخل الالف الفاصلة الى آخره اعلم
ان نون الثقيلة اذا دخلت على فعل جماعة النساء لا يحذف النون
كما يحذف من غيرها لانه ضمير والضمير لا يتغير بل يزاد الالف
بعد نون الجمع المؤنث وقبل النون التاكيد لانه لو لم يزد عليه
يلزم اجتماع ثلث نونات احديها نون جمع المؤنث وثانيها وثالثها
نون الثقيلة لان الثقيلة نونان ساكنة ومتحركة فلما لزم ذلك
لو لم يزد الالف زيدت الالف بين نون جمع المؤنث وبين الثقيلة
ليكون الالف فاصلة بين النونات الثلاث ولا يلزم ذلك تقول
في فعل جماعة النساء واذا اتصل به نون الثقيلة ليضربنانّ يا نسوة
بادخال الالف قوله وحكم الخفيفة الى آخره اعلم ان كل موضع
يدخل فيه نون الثقيلة يدخل فيه الخفيفة الا في فعل الاثنين و
جماعة النساء فان نون الثقيلة يدخل فيهما دون الخفيفة فلا يقال

اذهبانْ واذهبنانْ اذ لو دخل فيهما الخفيفة يلزم احد المحذورين
فهو اما تحريك النون الخفيفة او ابقاؤها على السكون لا
سبيل الى الاول لان وضع النون الخفيفة على السكون فتحريكها
خروج عن الوضع الاصلي ولا الى الثاني لانه يلزم التقاء
الساكنين على غير حده وهو غير جايز ولا يمكن حذف احدهما
اما الساكن الاول في المثنى فلانه حذف يؤدي الى التبس
اذ لو حذف الالف لم يعلم ان الفعل مفرد او تثنية ام جمع واما
الساكن الاول في الجمع فلانه لو حذف يلزم اجتماع النونات
واما الساكن الثاني في المثنى والمجموع وهو نون التاكيد فلانه
لو حذف لا يبقى لالحاقه فايدة وانما قلنا ان
التقاء الساكنين على غير حده غير جايز لان التقاء الساكنين
على حده جايز وهو ان يكون الساكن الاول حرف مد والثاني
مدغما فيه نحو دابة اصلها دابِبة حذفت حركة الباء و
ادغمت في الثانية لان حرف المد بمنزلة المتحرك اذ المد
في الحرف بمنزلة حركته ولان الساكن الثاني مدغم والساكن

اذا كان مدغما يجري مجرى المتحرك لانه مدرج في المدغم
فيه فكان التلفظ بالمدغم فيه وحده لان الساكن المدغم
كالمعدوم فان قيل عليه اضربنّ فان اصله اضربوا واتصل
به نون التاكيد وحقه ان يقال اضربونّ لانه اجتمع ساكنان
فيه على حده نحو تمود الثوب وكذا اضربنّ في اضربي
ينبغي ان لا يحذف الواو ولا الياء كما لم يحذف الالف
اضربانّ واضربنانّ قلنا ان النون التاكيد بمنزلة كلمة
منفصلة مع الضمير البارز فكان قياسه ان يحذف الواو
في الصورتين لان الساكنين ليسا بمنزلة كلمة واحدة
وحده ان يكون في كلمة واحدة وانما فرق بين الواو
الياء وبين الالف مع ان القياس التسوية بينهما بالحذف
لان الالف لو حذفت من المثنى لالتبس بالمفرد عند عدم
الفرق وفي جماعة النساء لو حذفت الالف يلزم الوقوع
فيما فر منه وهو اجتماع النونات مع خفة الالف واستثقال
الواو والياء واما نحو تمود الثوب فانما جاز لانه في كلمة

واحدة هذا عند غير يونس واما عند يونس فيجوز ان
يدخل نون الخفيفة في فعل الاثنين وجماعة النسا
حملاً على الثقيلة او لان المد الذي في الالف بمنزلة
الحركة لخفة المدة كقراءة من قرأ محياي بسكون اليا
قوله وكلاهما يدخلان في سبعة مواضع الى آخره اعلم
ان نون التاكيد خفيفة كانت او ثقيلة لا يدخل الا
في المستقبل الذي فيه معنى الطلب كالامر والنهي والا
ستفهام والتمني والعرض والقسم لان ما يطلب يقصد
تاكيده ليوجد ويحصل دون الخبر فانه قد وجد وحصل
فلا يناسب التاكيد وفي هذه الاشياء المذكورة معنى
الطلب فيدخل نون التاكيد عليها اما في الامر والنهي
والاستفهام فظاهر واما في التمني والعرض فلانهما
بمنزلة الامر اما القسم فلانه انما يكون على ما
يطلب وجوده وتحصيله فان قيل ينبغي ان لا يدخل
نون التاكيد في النفي لانه لا يدخل الا فيما فيه معنى

ما ليس فيه معنى الطلب

الطلب مع انه يدخل فيه قلنا انما يدخل فيه وان لم
(نون التاكيد)
يكن فيه معنى الطلب لانه مشابه بالنهي والمراد من
القسم ههنا جواب القسم لا نفسه لان نون التاكيد
لا يدخل نفس القسم بل جوابه اذا عرفت ما قلنا فاعلم
انى اقول ان في قوله وكلاهما يدخلان في سبعة
مواضع لوجود معنى الطلب فيها نظرا جيدا يعرف بالتامل
اللهم الا ان يقال الضمير المجرور البارز المتصل بالقاف
راجع الى سبعة مواضع على سبيل التغليب قوله و
النهي مثل الامر في جميع الوجوه الا انه معرب بالا
جماع اعلم ان النهي في اللغة المنع وفي الاصطلاح
هو استدعاء ترك الفعل بالقول ممن دونه وقيل
قول القايل لغيره لا تفعل على جهة الاستعلاء وهو
اعني النهي مثل الامر في جميع الاحكام التي ذكرت قبل
الا ان النهي معرب بالاجماع والامر ليس كذلك
قوله ويجيء المجهول الى آخره المجهول ما استغنى

علم
مل

عن فاعله واقيم المفعول مقامه نحو ضُرِبَ زيد الى
آخره اي الامثلة في الماضي ويضرب زيد الى آخرها
في المضارع والمراد من الاشياء المذكورة الماضي
والمضارع والامر والنهي والنفي فان قيل المفعول ضد
الفاعل في المعنى فكيف يجوز ان يقام مقامه ويرتفع
ارتفاعه قلنا انما جاز لان الفعل طرفين طرف الصدور
وهو الفاعل وطرف الوقوع وهو المفعول فكان بينهما
مناسبة من حيث الطرفين فصح ان يقوم مقامه و
جاز الارتفاع لان فاعلية الفاعل باسناد الفعل
اليه لا باحداث شيئا الا يرى ان زيدا في قولنا مات
زيد فاعل مع انه لم يحدث شيئا بل هو مفعول في
المعنى لان الله عز وجل اماته لوجود الاسناد اليه
وقد تحقق الاسناد اليه في نحو ضرب زيد فلا يبعد
ان يرتفع ارتفاعه قوله والغرض من وضعه اما
لخساسة الفاعل او لتعظيمه او لشهرته اعلم ان الغرض

من وضع المجهول فوايد كثيرة منها الاقتصار ومنها
تعظيم الفاعل وذلك اذا كان المفعول حقيرا والفاعل
عظيم الشان نحو ضُرِبَ اللص اي ضرب الحاكم اللص
ومنها تحقير الفاعل وذلك اذا كان المفعول عظيم الشان والفاعل
حقيرا نحو طُعِنَ الامير اذا طعنه الحقير ومنها علم المخاطب بالفاعل
دون المفعول فحينئذ لو ذكر الفاعل يكون المتكلم عابثا ظاهرا و
منها جهل المتكلم بالفاعل وعلمه بالمفعول ومنها رعاية المماثلة و
ذلك في الاسجاع والتوافق ومنها الابهام نحو قاعد الفاعل نحو قتل
زيد وهذا يعلم القاتل فيبهم امره على السامع مع خوفا عليها
انا اشفقت هذا على صحيفة خاطرك فاعلم اني اقول في قوله و
الغرض من وضعه اما لخساسة الفاعل او لتعظيمه او لشهرته نظر
واضح بيانه فالصواب ان يطرح اللام عما بعد اما و عما هو معطوف
عليه قوله واختص بصيغة فعل الى آخره اي اختص المجهول من
ماضي الثلاثي بصيغة فعل بضم الفاء وكسر العين لان معنى المجهول
غير معقول لاسناد الفعل الى مفعول وصيغة فعل ايضا غير

معقوله لانه لا يجيء على هذه الصيغة كلمة من كلام العرب
الا كلمة وعل ودئل الوعل معز الجبل والدئل اسم لدويبة
شبه ابن العرس **قوله** وفي المستقبل الى آخره اى واختص المجهول
من مضارع الثلاثي بصيغة يفعل بضم حرف المضارعة وفتح
ما قبل الاخر لان هذه الصيغة مثل فعل في الحركات والسكنات
والحال انه لا يجيء كلمة من كلام العرب على صيغة فعل بضم
الفاء **قوله** ويجيء في الزوايد الى آخره اى يجيء صيغة المجهول في مزيد
الثلاثي بضم الاول وكسر ما قبل الاخر اذا كان ماضيا نحو
فرّح واكرم ودحرج وقوتل واما في المضارع فالمجهول بضم حرف
المضارعة وفتح ما قبل الاخر مثل يفرح ويكرم ويدحرج ويقاتل
وانما ضم الاول وكسر ما قبل الاخر في مجهول ماضي المزيد الثلاثي
وضم حرف المضارعة وفتح ما قبل الاخر في مجهول المضارع لان
المجرد اصل والمزيد فرع والمجهول في ماضي المجرد عن الزوايد
بضم الاول وكسر ما قبل الاخر وفي المضارع المجرد وحملا للفرع على
الاصل وهذا معنى قوله تبعا للثلاثي وعلم مما ذكرنا ان قوله تبعا

بضم

بضم حرف المضارعة وفتح ما قبل الاخر فجعل مجهول ماضي المزيد
كمجهول ماضي المجرد ومجهول مضارعه كمجهول الثلاثي علة للجميع
اعلم ان المراد بالمزيد من الثلاثي ما زاد على ثلاثة احرف سواء كان
المجموع اصلا نحو دحرج او لم يكن نحو اكرم **قوله** الا في سبعة ابواب
الى آخره هذا استثناء من قوله ويجيء في الزوايد من الثلاثي
بضم الاول وكسر ما قبل الاخر في الماضي يعني ان المجهول في ماضي
ما زاد على الثلاثة احرف بضم الاول وكسر ما قبل الاخر الا في
سبعة ابواب فان المجهول فيها بضم اول متحرك مع ضم الثاني
وكسر ما قبل الاخر وهي اى تلك السبعة التي كان المجهول فيها بضم
اول متحرك مع ضم الثاني وكسر ما قبل الاخر ماضي التفعل والتفاعل
والافتعال والانفعال والاستفعال والافعيعال والافعوال
وانما لم يقتصروا في الاولين على ضم الاول بل ضم ما يليه ايضا
اذ لو اقتصروا على ضمه وقالوا تُعُلِّمَ وتُجُوهِلَ بفتح ما يلي التاء
لالتبس بمضارع علم بالتشديد وبمضارع جاهل وكذا لم يقتصروا
في غير الاولين على ضم همزة الوصل بل ضم التاء في ماضي الافتعال

والاستفعال والعين في ماضي الافعيعال والافعوال لانهم
لو اقتصروا على ضمها فقالوا اُستَخرِجَ بضم الهمزة وفتح التاء لالتبس
بالامر في حالة الوصل عند الوقف لانها يسقط فيهما الا يرى
انك لو قلت واستفعل واستفعل لم يعلم انه امر او مجهول فلدفع
الالتباس ضم التاء وكذا ضم العين في ماضي الافعيعال و
الافعوال لدفع الالتباس اعلم ان قوله بضم اول متحرك بالياء
بنقطة من تحت لا بالياء بنقطتين من تحت **قوله** **فصل** في
اسم الفاعل وهو اسم مشتق من المضارع لمن قام به الفعل بمعنى
الحدوث اعلم ان قوله اسما يتناول المقصود وغيره وقوله
مشتق من المضارع يخرج المصادر واسماء الذوات وقوله لمن
قام به الفعل يخرج ما عدا الصفة المشبهة من اسم المفعول و
اسم التفضيل واسماء الزمان والمكان والالة اسم المفعول لمن
وقع عليه الفعل لا لمن قام به الفعل واسم التفضيل لمن قام به
التفضيل لا لمن المجرد من قام به اصل الفعل واسماء الزمان والمكان
يقع فيهما الفعل واسم الالة التي يقع بسببها الفعل وقوله بمعنى

الحدوث

الحدوث يخرج الصفة المشبهة لانها تدل على الثبوت ومن ثم
لو قصد بها الحدوث ردت الى صيغة اسم الفاعل الا يرى انك
تقول زيد حسن بمعنى ان هذه الصفة ثابتة له فان قصدت
الحدوث قلت زيد حاسن الان او غدا ومن هذا ظهر فساد قول
من قال ان قوله بمعنى الحدوث يخرج الصفة المشبهة واسم
التفضيل معا لان اسم التفضيل انما يخرج منه اذا كان بلا في
القيود صادقا عليه وليس كذلك لما ذكرنا من ان قوله لمن
قام به الفعل يخرج اسم التفضيل لما عرفت هذا فاعلم ان اقول
ان التعريف الذي ذكره المصنف لاسم الفاعل ليس بجامع لخروج
بعض اسم الفاعل عنه نحو واجب ودائم وباق وكل ما ليس
بمعنى الحدوث وينبغي ان يكون التعريف جامعا ومانعا فالصواب
ان يقول بدل قوله بمعنى الحدوث ويجري عليه ليتناول ما ليس
بمعنى الحدوث بمعنى الحدوث من اسم الفاعل مع ان الصفة المشبهة
خرجت به ايضا **قوله** ويشتق منه الى آخره اى اسم الفاعل يشتق من
المضارع لحصول المناسبة في وقوعه صفة للنكرة وغيره من الـ

التي ذكرناها وجه مشابهة المضارع باسم الفاعل وههنا سؤال
وجواب ذكرناهما في صدر هذا الفصل حيث قال ثمه وهو مشتق
من المضارع **قوله** وصيغته من الثلاثي على وزن فاعل اي وصيغة
اسم الفاعل من الفعل الثلاثي سواء كان صحيحا او معتلا على
وزن فاعل وانما سمي به لكثرة الثلاثي ولقائل ان يقول لو
قال لقوله بعض على وزن فاعل غالبا لكان اولى لان اسم الفاعل من
الفعل الثلاثي قد يجيء على وزن فعيل وفعول نحو رحيم وغفور
والجواب عنه ظاهر على من له ادنى تأمل **قوله** وبحذف علامة
الاستقبال الى آخره هذا اشارة الى بيان كيفية اخذ اسم الفاعل
من المضارع يعني ان اسم الفاعل ماخوذ من المضارع بحذف
علامة الاستقبال وزيادة الالف فرقا بينه وبين الماضي و
اختير الالف من بين حروف العلة لخفتها الا ان الالف زيدت
بالفاء كما لم يبن اذ لو زيدت في الاول لامتنع الابتداء بها
لانها ساكنة ولو حركت ليتاتى الابتداء لصارت همزة ويخرج
عن وضعه الاصلي اذ وضع الاصلي الالف على السكون او

لانه

لانه لو حرك فلا يخلو اما ان يضم او يفتح او يكسر لا سبيل الى
الاول اذ لو ضم لالتبس بالامر من ينصر ونحوه مما كان غير مضارعه
مضموما نحو انصر ولا سبيل الى الثاني لانه لو فتح لالتبس
بالمضارع المتكلم من الفعل المفتوح العين ولا سبيل الى الثالث
اذ لو كسر لالتبس بالامر من المضارع المكسور العين نحو اضرب ولو
زيدت الالف لبناء اسم الفاعل في الآخر يلزم الالتباس بينه
وبين تثنية الماضي نحو ضربا فلما لم يمكن زيادة الالف في الاول
وفي الآخر تعين زيادتها بينهما **قوله** وكسر عينها الى آخره اي
وكسر عين المضارع في اسم الفاعل وهي الصاد في ينصر بعد زيادة
الالف لبناء اسم الفاعل لانه لو فتح لالتبس بالماضي من باب
المفاعلة نحو ناصر ولو ضم يلزم الثقل لان الضمة جزء الواو و
الواو ثقيل وجزء الثقيل ثقيل فان قيل يلزم الالتباس على
تقدير الكسرة بامر المفاعلة فلم لم يفر منه كما فر من الالتباس
بينه وبين ماضيها فالجواب عنه ان الكسرة اختيرت ولئن حصل
الالتباس للضرورة وهذا الجواب ضعيف لان التزام الثقل اولى

من التزام الالتباس وبعض الناس اجاب عن هذا الاشكال
بانه كسر عين المضارعة فى اسم الفاعل وان حصل الالتباس لان
فى هذا لا التباس الشىء بما يشابهه لان بين الامر واسم
الفاعل مشابهة من حيث ان الامر مشتق من المضارع واسم الفاعل
مشابه بالمضارع واما على تقدير الفتح فيلزم الالتباس الشىء
بشىء ليس بينهما مشابهة والتزام الالتباس الشىء بشىء بينهما مشابهة
اولى من التزام الالتباس الشىء بشىء ليس بينهما مشابهة و
فى هذا الجواب ضعيف ايضا لما ذكرنا اقول ان قوله وكسر
عينه يصح فى المضارع غير المكسور العين واما فى المضارع المكسور
العين فلا يصح لانه يلزم كسر المكسور وهو ممتنع ولا يمكن ان
يجاب عنه بان يقول المراد من قوله وكسر عينه وابقى كسر
عين المضارع لدقيقة يعرفها بالتأمل اللهم الا ان يقال الضمير
المجرور فى قوله وكسر عينه راجع الى اسم الفاعل لا الى المضارع
وفيه تعسف قوله ويجىء الصفة الى اخره اعلم ان الصفة المشبهة المشبهة تم
ما اشتق من فعل لمن قام به الفعل على معنى الثبوت وقولنا ما

اشتق

اشتق من فعل جنس يتناول المحدود وغيره وقولنا لمن قام يحتمل
به الفعل يخرج ما عدا اسم الفاعل من اسم المفعول واسم التفضيل
واسم الزمان والمكان والالة وقولنا على معنى الثبوت يخرج اسم
الفاعل متعديا كان او لازما لانه يدل على الحدوث وهذا
التعريف اولى واحرى من التعريف الذى ذكره بعض الشارحين
لها وهو ما اشتق من فعل لازم لمن قام به الفعل على معنى
الثبوت اذا عرفت هذا فاعلم ان الصفة المشبهة لا يشتق الا
من فعل لازم ويجىء على وزن فعل بفتح الفاء وكسر العين نحو
فرق وهو الجبان وفرح وعلى وزن فعل بفتح الفاء وسكون
العين نحو شكس لمن اساء الخلق وعلى وزن فعل بضم الفاء
وسكون العين نحو صلب وعلى وزن فعل بكسر الفاء وسكون
العين نحو ملح وعلى وزن فعل بضم الفاء والعين نحو جنب وعلى
وزن فعل بفتح الفاء والعين نحو حسن وعلى وزن فعل بفتح
الفاء وكسر العين نحو خشن لا يقال لزم التكرار لانه قال اولا
مثل الصفة المشبهة التى يجىء على وزن فعل بفتح الفاء وكسر

العين نحو فرح لانا نقول لا يلزم التكرار لان الاولى من
باب فعل بفتح الفاء وكسر العين وهذه من باب فعل بضم
العين وعلى وزن فعال بفتح الفاء نحو جبان وعلى وزن فعال
بضم الفاء نحو شجاع وعلى وزن فعلان نحو عطشان وعلى وزن
افعل نحو احول قوله وهو مختص بباب فعل الى اخره اى
الصفة المشبهة التى يجىء على وزن افعل مختصة بباب فعل
بفتح الفاء وكسر العين ولا يجىء من غيرها وقد يجىء ستة من
باب فعل بضم العين وهى احمق وادم واخرق وارعن واسمر و
اعجف وزاد الاصمعى على هذه الستة صورة اخرى وهو اعجم
وهو الطمطم وهو بالفارسية بسته زبان اذا عرفت هذا
فاعلم ان الفراء ذهب الى ان هذه الصور كلها من باب فعل
بفتح الفاء وكسر العين اما احمق فانه من حمق بكسر العين وهو
لغة فى حمق بضم العين واما ادم فانه من ادم بكسر العين وهو
لغة فى ادم بضم العين واما اخرق فانه من خرق بكسر العين وهو
لغة فى خرق بضم العين واما ارعن فانه من رعن بكسر العين

وهو لغة

وهو لغة فى رعن بضم العين واما اسمر فانه من سمر بكسر العين
وهو لغة فى سمر بضم العين واما اعجف من عجف بكسر العين
وهو لغة فى عجف بضم العين واما اعجم فانه من عجم بكسر
العين وهو لغة فى عجم بضم العين وهذا معنى قوله اعنى فعل
لغة فيهن قوله ويجىء افعل لتفضيل الفاعل الى اخره اعلم
ان افعل التفضيل ما اشتق من فعل لموصوف بزيادة على
غيره قولنا ما اشتق من فعل شامل لغيره من المشتقات من الفعل وقولنا
لموصوف يخرج اسمى الزمان والمكان لانهما ليسا لموصوف وقولنا
بزيادة على غيره يخرج اسم الفاعل لان الفعل ... ليس بموصوف بزيادة على غيره لان كل منهما ليس بموصوف بزيادة على غيره
اذا عرفت هذا فاعلم ان افعل التفضيل يجىء من
ثلاثى غير مزيد فيه مما ليس بلون ولا عيب ولا يجىء من المزيد لانه
لو بنى من المزيد نحو استخرج فلا يخلو اما ان يحذف منه الزوائد او
لا يحذف فان حذفت الزوائد فقلت هو اخرج لم يعلم ان المراد منه
كثير الخروج او كثير الاستخراج وان لم يحذف فلم يكن بناء افعل التفضيل
ولكن لا يجىء افعل التفضيل من لون ولا عيب لان افعل التفضيل يبنى
منهما نحو احمر واعور فلو جاء منهما افعل التفضيل لالتبس احدهما

بالاخرى الا ترى انك لو قلت هو احمر لم يعلم ان المراد منه ذو حمرة او ذا عيب في الحمرة اعلم ان المراد من العيب ههنا العيب الظاهر حتى لا يشكل بعش واضل سبيلا ولا يجيء ايضا افعل التفضيل لتفضيل المفعول لانه لو جاء لحصل الالتباس فان قيل لم لم يجعل الامر بالعكس بان يجيء افعل التفضيل لتفضيل الفاعل اولى من مجيئه لتفضيل المفعول لان الفاعل مقصود ومهتم حيث لا يتم الكلام بدونه والمفعول فضلة في الكلام اذ الكلام يتم بدونه او نقول لو رجح المفعول على الفاعل يبقى اكثر الافعال بلا تفضيل لانه في اكثرها الا من الفعل اللازم وقيل لا يجيء لتفضيل المفعول بل لتفضيل الفاعل لان الفاعل اكثر من المفعول قوله ونحو اشغل من ذات النحيين الى آخره اورد المصنف على كلامه سوالات السوال الاول يرد على قوله ولا يجيء افعل لتفضيل المفعول لان افعل التفضيل يجيء لتفضيل المفعول نحو اشغل من ذات النحيين والسوال الثاني يرد على قوله ولا يجيء من المزيد كقولنا هو اعطاكم واولاهم اي للمعروف والسوال الثالث يرد على قوله ولا يجيء من لون ولا عيب اذ افعل التفضيل يجيء

في لحصول الالتباس يفصل

من العيو

من العيوب واجاب عن هذه السوالات الثلاث بجواب واحد وهو قوله شاذ قوله ويجيء الفاعل الى آخره اعلم ان اسم الفاعل يجيء على وزن فاعل غالبا وقد يجيء على وزن فعيل نحو نصير و قدير وحريف والفعيل يكون بمعنى الفاعل وقد يكون بمعنى المفعول فاذا كان بمعنى الفاعل لا يستوي فيه المذكر والمؤنث تقول رجل نصير وامراة نصيرة واذا كان بمعنى المفعول يستوي فيه المذكر والمؤنث تقول مررت برجل جريح وقتيل وذبيح ومررت بامراة جريح وقتيل وذبيح وانما سوي في الفعيل بمعنى المفعول المذكر والمؤنث وميز في فعيل بمعنى الفاعل فرقا بين الفعيل بمعنى المفعول والفعيل بمعنى الفاعل فان قيل لم لم يفعل الامر بالعكس بان سوي المذكر والمؤنث في الفعيل بمعنى الفاعل وميز في الفعيل بمعنى المفعول مع انه لو فعل كذلك يحصل الفرق ايضا قلنا لان الفاعل اصل بالنسبة الى المفعول والفعيل الذي ميز فيه المذكر والمؤنث اصل من الفعيل الذي سوي فيه المذكر والمؤنث اذ الاصل ان يذكر الفعيل اذا كان جاريا على الموصوف المذكر ويؤنث اذا كان جاريا

على الموصوف المؤنث ليكون مطابقا للموصوف كما في التذكير والتانيث فاعطي الاصل للاصل والفرع للفرع قوله الا اذا جعلت الكلمة من اعداد الاسماء نحو ذبيحة ولقيطة استثناء من قوله ويستوي فيه المذكر والمؤنث اذا كان بمعنى مفعول اي الفعيل الذي بمعنى المفعول يستوي فيه المذكر والمؤنث الا ان يجعل الفعيل الذي بمعنى المفعول من اعداد الاسماء فانه لا يستوي فيه المذكر والمؤنث حينئذ لغلبة الاسمية نحو بعير ذبيح وناقة ذبيحة ورجل لقيط وامراة لقيطة قوله وقد يشبه به ما هو بمعنى فاعل نحو قوله تعالى ان رحمة الله قريب من المحسنين اي وقد يشبه بالفعيل الذي بمعنى المفعول الذي الفعيل بمعنى الفاعل في الاستواء بين المذكر والمؤنث كقوله تعالى ان رحمة الله قريب من المحسنين والقياس ان يقال قريبة لانه مسند الى رحمة قوله ويجيء فعول للمبالغة اي يجيء اسم الفاعل على وزن فعول للمبالغة نحو منوع وقتول وصبور والفعول يجيء بمعنى الفاعل وبمعنى المفعول فاذا كان بمعنى الفاعل يستوي فيه المذكر والمؤنث تقول رجل منوع وامراة

منوع

منوع واذا كان بمعنى المفعول لا يستوي فيه المذكر والمؤنث تقول ناقة حلوبة وبعير حلوب لان الفعيل الذي بمعنى المفعول يستوي فيه المذكر والمؤنث فالفعيل الذي بمعنى الفاعل لا يستوي فيه المذكر والمؤنث فحصل الاستواء بين المذكر والمؤنث في فعول بمعنى الفاعل وعدم الاستواء في فعول بمعنى المفعول للتعادل بين الفعول والفعيل قوله ويجيء للمبالغة الى آخره اي يجيء ابنية المبالغة على انواع منها فعّال بتضعيف العين نحو ضُرّاب ومنها مِفعال بكسر الميم وسكون الفاء وفتح العين نحو مِجذام في قولنا سيف مجذام وهذا البناء مشترك بين الآلة والمبالغة اي يجيء هذا الوزن للآلة نحو معبث وللمبالغة نحو مجذام ومنها فعّيل بكسر الفاء وتضعيف العين نحو فِسّيق ومنها فُعّال بضم الفاء وتضعيف العين مثل طُوّال و منها فعّالة بفتح الفاء وتضعيف العين نحو علّامة ونسّابة ومنها فاعلة بكسر العين نحو داوية ومنها فعولة بفتح الفاء نحو فروقة ومنها فُعَلة بضم الفاء وفتح العين وسكونها نحو ضحكة ومنها مفعالة بكسر الميم وسكون الفاء نحو مِجذامة ومنها مِفعال بكسر

الميم وسكون الفاء نحو مِشقام ومنها مِفعيل بكسر الميم وسكون الفاء نحو مِعطير **قوله** ويستوي فيه المذكر والمؤنث في التسعة الاخيرة الا لفظتين اي يستوي المذكر والمؤنث في علامة الى آخره الا ان في التسعة الاولى يقال فيهما بالتاء وفي الاخرين يقال بدون التاء فيهما وانما سوي المذكر والمؤنث في تلك التسعة الاخيرة لقلة استعمالهن **قوله** واما قولهم مسكينة الى آخره هذا جواب عن سؤال مقدر توجيه السؤال ان يقال انتم قلتم في التسعة الاخيرة يستوي المذكر والمؤنث فيه ومفعيل منها مع انه لا يستوي المذكر والمؤنث دائما بل قد تميز المذكر والمؤنث فيه كمسكين اذ يقال رجل مسكين وامرأة مسكينة فاجاب بقوله فمحمول على فقيرة يعني ان المذكر والمؤنث لا يستويان في المسكين حملا على نظيره وهو فقير وهو بغير التاء في المذكر والمؤنث لان الفعيل الذي بمعنى الفاعل لا يستوي فيه المذكر والمؤنث والفقير هنا فلا يستوي فيه فلما لم يستويا فيه حمل المسكين عليه في عدم الاستواء حمل النظير على النظير ونظيره العدو فان المذكر والمؤنث لا يستويان فيه

وهو

وهو فعول بمعنى الفاعل والفعول الذي بمعنى الفاعل يستوي فيه المذكر والمؤنث اذ يقال في المؤنث بالتاء كقولنا هي عدوة الله وفي المذكر بغير التاء كقولنا هو عدو الله حملا على الصديق يعني لما لم يستوي المذكر والمؤنث في الصديق لانه فعيل بمعنى الفاعل حمل العدو عليه في عدم الاستواء وان كان فعولا بمعنى الفاعل حمل النقيض على النقيض وعلم مما ذكرنا ان تشبيه المسكين بالعدو في الحمل فقط **قوله** وصيغته من غير الثلاثي الى آخره لما فرغ من بيان كيفية اخذ اسم الفاعل من الثلاثي شرع الآن في بيان كيفية اخذه من غير الثلاثي فقال وصيغته من غير الثلاثي على صيغة المستقبل الى آخره يعني صيغة اسم الفاعل من غير الثلاثي على صيغة المستقبل الا انك تزيد في اسم الفاعل بعد حذف حرف المضارعة ميما مضمومة وبكسر ما قبل الآخر نحو مُكرِمٌ من يُكرِمُ ومُدَحرِجٌ من يُدَحرِجُ ومُستَخرِجٌ من يَستَخرِجُ فان قيل لم اختير الميم بالزيادة قلنا لتعذر زيادة الحروف العلة فيه مقدرة ومخرج الميم قريب من مخرج الواو لانهما شفويتان وانما قلنا ان زيادة حرف العلة

فيه متعذرة لان حروف العلة ثلثة الواو والياء والالف لا سبيل الى شيء منها اما الى الاول فلان الواو لا يزاد في اول الكلمة لما مر واما الى الثاني فلان الياء لو زيدت يلزم الالتباس بالمضارع لو حذف حرف المضارعة ولو لم يحذف يلزم اجتماع اليائين واما الى الثالث فلان الالف لو زيدت لالتبس بالمتكلم وحده من المضارع فظهر تعذر زيادة حروف العلة فان قيل لم ضم الميم في اسم الفاعل من غير الثلاثي ولم يفتح ولم يكسر قلنا لا يفتح ولا يكسر لئلا يلزم الالتباس اما الالتباس في الفتحة فبينه وبين الآلة **قوله** ونحو مُسهِب الى آخره اعلم ان المصنف حينئذ اورد سؤالين على قوله وصيغته من غير الثلاثي على صيغة مستقبله الا انك في اسم الفاعل تزيد ميما مضمومة وتبقي كسرة عين المضارع واسم الفاعل من غير الثلاثي قد يجيء على صيغة المستقبل الا ان ذلك الميم ليس بمضموم نحو مسهب من اسهب وبدون الميم نحو يافع من ايفع فاجاب عن هذا السؤالين بقوله شاذ اي على خلاف القياس **قوله** ويبنى ما قبل تاء التانيث الى آخره اعلم

انام

ان اسم الفاعل اذا اتصل به تاء التانيث يبنى آخره على الحركة نحو ضاربة ومكرمة لان ما قبل تاء التانيث بمنزلة وسط الكلمة وعلى الفتحة لخفتها او لان تاء التانيث بمنزلة كلمة اخرى ومن عادتهم انهم اذا ركبوا كلمة مع كلمة اخرى فتحوا آخر الكلمة الاولى نحو خمسة عشر وبعلبك **قوله** فصل في اسم المفعول وهو اسم مشتق من يفعل لمن وقع عليه الفعل لما فرغ من بيان اسم الفاعل شرع في بيان اسم المفعول وعرفه بقوله هو اسم مشتق من يفعل لمن وقع عليه الفعل قوله اسم جنس يتناول المحدود وغيره وقوله مشتق يخرج الاسماء التي لا يكون مشتقة وقوله من يفعل يخرج اسم الفاعل لانه ليس بمشتق من يُفعل بضم الياء بل من يَفعل بفتح الياء لكن يتناول ما عدا اسم الفاعل من المشتقات من الفعل وقوله لمن وقع عليه الفعل يخرج ما عداه فانطبق الحد على المحدود كذا قالوا اقول فيه نظر فليتأمل ولو قال من المضارع بدل قوله من يفعل لكان احرى **قوله** وصيغته من الثلاثي

على وزن مفعول نحو مضروب اى وصيغة اسم المفعول من
الفعل الثلاثى المجرد عن الزوايد على وزن مفعول نحو مضروب
وبرسى لكثرتها الثلاثى ولقايل ان يقول لو قال بعد قوله
على وزن مفعول غالبا لكان احسن لان صيغة اسم المفعول
من الفعل الثلاثى قد يكون على وزن فعيل وفعول نحو
قتيل وحلوب والجواب عنه ظاهر على من تأمل قوله وهو
مشتق من يضرب الى آخره اى اسم المفعول نحو مضروب مشتق
من يضرب بالبناء للمفعول لحصول المناسبة بينهما من حيث
ان يسندان الى مفعول ما لم يسم فاعله فادخل الميم مقام حرف
المضارعة لتعذر زيادة حرف العلة لما ذكرنا فصار مضرب
بضم الميم ثم فتح الميم الذى قام مقام حرف المضارعة لانه لو بقى
على الضمة لالتبس باسم المفعول من باب الافعال فتح للخفة
فصار مَضْرَب بفتح الميم والراء ثم ضم الراء لانه لو لم يضم فلا
يخلوا اما ان يبقى على الفتح او يكسر لا سبيل الى شئ منهما اما
الى الاول لئلا يلتبس بالموضع الذى من الثلاثى المجرد السالم

المفتوح العين لان الموضع منه على وزن مفعَل بفتح العين و
اما الثانى فلانه لو كسر يلزم الالتباس بالموضع الذى من الثلاثى
المجرد السالم المكسور العين لان الموضع منه على وزن مفعل بكسر
العين فصار مضرُب بضم الراء ثم اشبع ضمته لئلا يلزم وقوع
ما ليس بواقع فى كلامهم وهو مفعُل بغير التاء عن الفعل
الذى بالتاء فانه واقع فى كلامهم نحو المكرمة قوله وغير
مفعول الثلاثى الى آخره هذا جواب عن سؤال مقدر توجيه السؤال
ان يقال لم غير مفعول الثلاثى ولم يغير مفعول غير الثلاثى
والموضع فاجاب بقوله حتى يصير مشابها الى آخره يعنى انما غير
اسم المفعول من الثلاثى ليكون مشابها باسم الفاعل فى
التغيير لان اسم الفاعل غير من يفعل بفتح العين الى فاعل بكسر
العين والقياس فاعل بفتح العين ومن يفعل بضم العين الى
فاعل بكسر العين والقياس فاعل بضم العين للعلة التى ذكر نها
ايضا
تغير اسم المفعول من الثلاثى ايضا لحصول المواخاة بينهما
من حيث ان كل واحد منهما يؤخذ من المضارع ويعمل عمل فعله

اذا اعتمد وكان بمعنى الحال والاستقبال قوله وصيغته من
غير الثلاثى الى آخره لما فرغ من بيان كيفية اخذه من الفعل
غير الثلاثى فقال وصيغته الى آخره يعنى صيغة اسم المفعول
من الفعل غير الثلاثى على صيغة اسم فاعله الا ان فى اسم المفعول
فتح ما قبل الاخر فرقا بينه وبين الفاعل نحو مستخرج بفتح الراء
من يستخرج ومدحرج بالفتح من يدحرج ومكرم بفتحها ايضا من
يكرم اعلم ان المراد بقوله بفتح ما قبل الاخر اعم من ان يكون
فتحا لفظا او تقديرا ليتناول اسم المفعول الذى ما قبل الاخر
مفتوحا لفظا نحو مختار قوله فصل فى اسم الزمان و
المكان الى آخره لما فرغ من بيان اسم المفعول شرع ان يبين
اسمى الزمان والمكان فعرف اسم المكان بقوله اسم مشتق من يفعل
لمكان يقع فيه الفعل قوله اسم يتناول المعرف وغيره وقوله
مشتق يخرج الاسماء الغير المشتقة وقوله من يفعل يخرج اسم
يفعل بفتح الياء بل يفعل بضم الياء وقوله لمكان يقع فيه الفعل
يخرج ما عداه المعرف فانطبقت التعريف على المعرف قوله

الخ اسم المفعول من الفعل الثلاثى قوله كيفية

فزيدت الميم الى آخره اشارة الى كيفية بناء اسم المكان يعنى اذا
اردت ان تاخذ من المضارع المبنى للفاعل اسم المكان فاحذف
منه حرف المضارعة ثم زد مقامها الميم كما زدت مقامها
فى اسم المفعول لمناسبة حاصلة بين المكان والمفعول فى وقوع
الفعل فان قيل لم لم يزاد الواو فى المكان ايضا قلنا لئلا
يلتبس بالمفعول قوله فصيغته من باب يفعل مفعل كالمذهب
اى صيغة اسم المكان من باب يفعل بفتح العين يجيء على مفعل
بفتح العين كالمذهب من ذهب يذهب وانما حرك الميم فى
المكان بحركة حرف المضارعة لوقوعها مقامها فتناسب ان
يحرك بحركتها وانما فتح العين فى اسم المكان الذى هو من المضارع
المفتوح العين لان الفتحة اخف الحركات او نقول انما اختير
الفتح فيما يكون عين فعل مضارعه مفتوحا ليكون حركة عين
اسم المكان موافقة لحركة عين المضارع المبنى هو منه لانه يجرى
عليه قوله الا من المثال فانه بكسر العين فيه الى آخره هذا
استثناء من الحكم السابق اى اسم المكان المأخوذ من المضارع

المفتوح العين على وزن مفعل بفتح العين الا ان يأخذ اسم
المكان من مضارع المثال فان اسم المكان كسر العين فيه سواء
كان عين فعله مفتوحا او مضموما او مكسورا نحو الموجل من
وجل يوجل والموسم من وسم يوسم بفتحتين والموعد من
وعد يعد وانما اختاروا في اسم المكان المأخوذ من المثال بفتح العين المضارع
الكسر دون الفتح والضم اما الفتح فلئلا يظن فلانا ان وزنه
فوعل بفتح العين نحو جورب واما الضم فلان مفعل لم يوجد
في كلامهم وبعضهم قال انما اختير فيه ذلك لان الكسر
مع الواو اخف من الفتح معه وفيه نظر لان الفتح اخف الحركات
والكسر ثقيل فاستعمال الحركة التي هي اخف مع الواو اخف من
استعمال ثقلها معه وقال البعض انما كسر عين المكان المأخوذ
من المثال لانه يباين الناقص ويفارقه من حيث ان حرف العلة
في الناقص في الآخر وفي المثال في الاول فلم يكن فتح العين في
المثال بخلاف الناقص لان اسم المكان منه على وزن مفعل بفتح
العين والا لوقع الاشتراك بين المتباينين ولم يكن الختم لما مر

غيره مرة اذا عرفت هذا فاعلم ان الضمير في قوله فانه ضمير الشان
او يرجع الى اسم المكان والالف واللام في العين في قوله كسر
العين على كلا التقديرين عوض من المضاف اليه والضمير المجرور
الحاصل في فيه راجع الى المثال تقدير الكلام على الاول فان
الشان كسر عين اسم المكان في المثال وعلى الثاني فان اسم
المكان كسر عينه في المثال والوجه الثاني اوجه واجدر قوله
ولا يظن في الكسر لان فوعلا لا يوجد في كلامهم هذا جواب
عن سؤال مقدر توجيه السؤال ان يقال لو كان علة فتح
عين اسم المكان من المثال المجرد الظن ان وزنه فوعل مثل جورب
فالظن في كسر عين اسم المكان موجود لانه يظن ان يظن
ان وزنه فوعل بكسر العين فاجاب بقوله لان فوعلا لا يوجد
في كلامهم يعني اذا كسر عين اسم المكان المأخوذ من المثال لا يظن
ان وزنه فوعل بكسر العين لان فوعلا بالكسر لا يوجد في كلامهم
بخلاف الفوعل بفتح العين فانه موجود في كلامهم كجورب
قوله ومن باب يفعل مفعل اي وصيغة اسم المكان من باب

يفعل بكسر العين يجيء على وزنه مفعل بكسر العين والعلة التي
ذكرتها في تحرك الميم بحركة حرف المضارعة في اسم المكان
المأخوذ من المضارع المفتوح العين آتية بعينها ههنا وانما
كسر عين اسم المكان المبني من المضارع المكسور العين ليكون
حركة عينه موافقة بحركة عين مضارعه قوله الا من الناقص
الى آخره استثناء مما قبله يعني اسم المكان من باب يفعِل مفعل
الا من الناقص فان اسم المكان منه بفتح العين نحو المرمى
من رمى يرمي لانه لو كسر عينه ايقاعا للموافقة بينهما
لتوالى الكسرات بيان الملازمة ان الياء بمنزلة الكسرتين
والميم التي قبلها مكسورة فلما علموا ان كسر العين توالي
الكسرات فتحوا العين فرارا منه مع خفة الفتحة وحكم
المعتل الفاء واللام حكم الناقص تقول من وقى يقي موقى
وكذلك المعتل العين واللام تقول طوى يطوي مطوى و
لقائل ان يقول ان في قوله والميم المكسورة نظر لان الكسرة اي حكم اللفيف المقرون
لا يصح ان يحمل على الميم لانها حدث والميم جثة لا يقع خبرا

من الجثة ويمكن ان يجاب عنه بان فيه حذف مضاف تقديره
الكلام والميم ذات كسرة فلا يرد اذا عرفت هذا فان اعراب
قوله فانه فتح العين فيه كاعراب قوله فانه كسر العين فيه في
الوجهين قوله ولا يبنى من يفعُل الى آخره اي لا يبنى اسم
المكان من باب يفعل بضم العين اما الثقل واما لعدم مفعل
في كلامهم فلما لم يبن من يفعل بالضم اسم المكان على وزن
مفعل بالضم قسم موضع يفعل بالضم بين مفعل بكسر العين وبين
مفعل بفتح العين فاعطى للمفعل بكسر العين احد عشر اسما وهو
المجزر من جزر يجزر بضم الزاء لمكان جزر الابل ونحرها والمنسك
من نسك ينسك لمكان النسك وهو العبادة والمنبت من نبت
ينبت لمكان النبات والمطلع من طلع يطلع لمكان طلوع الشمس
والمشرق من شرق يشرق لمكان شروقها والمغرب من غرب يغرب
لمكان غروبها والمفرق من فرق يفرق لمكان وسط الرأس وهو
موضع قسمة شعر الرأس والمسقط من سقط يسقط لموضع سقوط
الولد عن الام والمسكن من سكن يسكن لموضع السكون والمرفق

من رفق يرفق المكان المرفق وهو ضد العنف والمسجد من سجد
من سجد يسجد وهو اسم بيت بني للعبادة سواء سجد فيه او لم
يسجد وقال سيبويه واما موضع السجود فالمسجد بالفتح لا غير
وهذه كلها على خلاف القياس والباقي من احد عشر للمفعل بفتح
العين لخفة الفتحة فصل اسم الزمان مثل المكان نحو
مقتل الحسين اي اسم الزمان كاسم المكان في جميع الوجوه التي
ذكرناها للمكان اعلم ان ما ذكرنا من اسم المكان والزمان في الثلاثي
المجرد واما في غيره فاسم المكان والزمان يجيء على صيغة اسم
المفعول مثل مدخل ومستخرج من ادخل يدخل واستخرج يستخرج
والمصنف لم يبين ههنا لانه ذكره في فصل المفعول حيث قال
ثمه وغيره مفعول الثلاثي دون مفعول الافعال والموضع وانما
كان المكان والزمان من غير الثلاثي المجرد على صيغة المفعول لان
الفعل يقع فيهما وصار كل واحد من المكان والزمان والمفعول محل
للفعل فتشابه كل واحد منهما بالمفعول به فلهذا كانا على صيغة المفعول
قوله فصل في اسم الالة الى اخره لما فرغ من بيان اسم

المكان والزمان شرع في بيان اسم الالة وعرفه بقوله اسم مشتق
من يفعل للالة قوله اسم شامل للمقصود وغيره وقوله مشتق
يخرج ما ليس بمشتق وقوله من يفعل يخرج اسم المفعول ولكن
يدخل فيه غيره من المشتقات وقوله للالة يخرج ما عدا المقصود
ولقايل ان يقول ان في تعريفه نظر لانه يلزم منه تعريف الشيء
بنفسه بيان ذلك انه عرف اسم الالة بانه مشتق من يفعل للالة
ومعرفة المحدود موقوفة على معرفة الحد ومعرفة الحد موقوفة على
معرفة اجزايه ومن اجزايه الالة فمعرفة الالة موقوفة على معرفة
الالة اذ الموقوف على الموقوف على الشيء موقوف على ذلك الشيء
فيلزم تعريف الشيء بنفسه وهذا باطل لانه يلزم منه توقف الشيء
على نفسه ويمكن ان يجاب عنه بانه عرف الالة الاصطلاحية
بالالة اللغوية قوله وصيغة مفعل اي وصيغة اسم الالة
يجيء على وزن مفعل بكسر الميم وفتح العين قوله ومن ثم الى قوله
والفعلة للحالة اي ومن اجل ان صيغة اسم الالة على وزن مفعل
بكسر الميم قال البصريون المفعل للموضع والمفعل للالة والفعلة للمرة

والفعلة للحالة اي للنوع اعلم ان الفعل الذي يراد منه بناء
المرة او النوع لا يخلوا اما ان يكون ثلاثيا او لم يكن فان كان
ثلاثيا فلا يخلوا اما ان يكون مجردا او مزيدا فيه وان كان مجردا
فلا يخلوا من ان يكون من مصدره التاء او لا فان لم يكن في مصدره
التاء وهو الثلاثي المجرد الذي لا تاء في مصدره فالمرة منه على
فعلة بالفتح والنوع على فعلة بالكسر وان كان في مصدره التاء وهو
الثلاثي الذي في مصدره التاء فالمرة والنوع على مصدره المستعمل
والفارق بينهما القراين كنشدة واحدة ونشدة لطيفة واما البواقي
وهي الثلاثي المزيد والرباعي المجرد والمزيد فيه فان كان في
مصدرهما التاء فالمرة والنوع على المصدر المستعمل والفارق
القراين ايضا نحو استقامة ودحرجة واحدة او حسنة وان لم يكن
فيها التاء فبناء المرة والنوع على مصدره من زيادة التاء نحو
انطلاقة ودحرجة واحدة او حسنة واما قولهم اتية ايتانا ولقية
لقاءة للمرة فشاذ لان القياس اتية اتية ولقية لقية لانا قد
ذكرنا ان المرة من الثلاثي المجرد الذي لا تاء في مصدره على فعلة

بفتح الفاء واتى ولقي كل واحد منهما ثلاثي مجرد لا تاء في مصدرهما
اذ مصدرهما اتيان ولقاء قوله وكسرت الميم الى قوله بينه و
بين الموضع اي وكسرت الميم في اسم الالة لانه لو لم يكسر فاما
ان يضم او يفتح لا جايز ان يضم لانه لو ضم لالتبس باسم المفعول
من المزيد على الثلاثي المجرد واحد ولا جايز ان يفتح لانه لو فتح
لالتبس بالموضع فلما لزم الالتباس لو ضم او فتح الميم تعين الكسرة
لعدم الالتباس قوله ويجيء على وزن مفعال الى اخره اي ويجيء
صيغة اسم الالة على وزن مفعال نحو مقراض ومفتاح وعلى
وزن مفعلة بكسر الميم كالمكسحة قوله ويجيء مضموم العين والميم
نحو المسعط والمنخل اي ويجيء صيغة اسم الالة على وزن مفعل
بضم الميم وسكون الفاء وضم العين كالمسعط والمنخل والمسعط
الالة الذي يجعل فيه السعوط والسعوط بالفتح الدواء الذي يصب
في الانف والمنخل ما نخل به الدقيق قوله قال سيبويه وكذلك
اخواته اعلم ان سيبويه قد قال ان المسعط والمنخل لم يذهبوا بهما
مذهب الفعل ولكنهما جعلا من اعداد الاسماء يعني ان المسعط

اسم لهذا الوعاء ولان الجارى على الفعل لا يختص بآلة مخصوصة
وهذا آلة مخصوصة فلا يقال مسعط الا آلة جعلت للسعوط
ولو جعلت وعاء للدهن لا يسمى مسعطا ولكن يسمى الوعاء بذهن
بخلاف ما تقدم من المفتاح والمكسحة على هذا الحواشى نحو
المدق والمدهن والمحرضة قوله الباب الثانى
فى المضاعف لما فرغ من بيان الباب الاول شرع فى بيان الباب
الثانى وانما قدم هذا الباب على ساير الابواب لقربه من الصحيح
اذا ابدل الياء من احد حرفى التضعيف فى مواضع مخصوصة
بخلاف تليين الهمزة فانه فى مواضع كثيرة اذا عرفت هذا فاعلم
ان للمضاعف معنيان لغوى واصطلاحى والمضاعف فى اللغة
اسم مفعول من ضاعف يضاعف وفى الاصطلاح ان يجتمع الحرفان
المتماثلان او متقاربان فى كلمة او كلمتين والتقيت احد المثلين
بالاخر فى كلمة واحدة وقد افترق بينهما باحد المثلين الاخر بن
على سبيل المحارجة والتضايف قوله ويقال له الاصم لشدته
اى ويقال للمضاعف اصم والاصم من به وقر يقال رجل اصم اذا

نقد

نقد سمعه ولا يسمع الصوت الخفى ويسمى المضاعف به لشدته
يعنى كما ان الاصم يستدعى الجهر كذلك المضاعف يستدعى الجهر او
لان المضاعف لا يتحقق الا بتكرير الحرف الواحد كما ان الاصم لا
يسمع الصوت الا بتكريره قوله ولا يقال له الصحيح الى قوله فى
تقضى البازى اى ولا يقال للمضاعف صحيح لان احد حرفى التضعيف
قد يصير حرف علة نحو تقضى البازى اصله تقضض قلبت الضاد
الثانية ياء فصار تقضى ومنه قوله تعالى قد افلح من زكيها
وقد خاب من دسيها اصله دسسها وانما ابدلت السين
الثانية ياء لدفع ثقل التضعيف وانما خص الضاد الثانية بالا
بدال لان الثقل انما نشد منها فهى اولى بالحرف او لانها لا
الفصل وهو محل العوارض والتغييرات والابدال نوع من التغيير
اللازم اولى به قوله وهو يجى من ثلثة ابواب نحو سر يسر و
فر يفر وعض يعض اعلم ان المضاعف لا يجى الا من ثلثة الا
بواب نحو سر يسر وفر يفر وعض يعض المثال الاول من باب
فعل يفعل بفتح العين فى الماضى وضمه فى المضارع والثانى من

باب فعل يفعل بفتح العين فى الماضى وكسره فى الغابر والثالث من
باب فعل يفعل بكسر العين فى الماضى وفتحه فى المضارع قوله
ولا يجئ الى قوله فهو لبيب اى ولا يجى المضاعف من باب فعل
بضم العين فيهما الا قليلا ونادرا نحو حبب ولبب وانما قلنا انهما
من باب فعل يفعل بضم العين فيهما لمجى اسم الفاعل منهما على
وزن فعيل نحو حبيب ولبيب ولهذا قال المصنف نحو حببت فهو حبيب
ولببت فهو لبيب قوله واذا اجتمع فيه حرفان الى قوله تعالى وقالت
طايفة اعلم ان الحرفين اذا اجتمعا فلا يخلو اما ان يكونا متماثلين
او متقاربين فان كان الاول يدغم الاول فى الثانى سواء كانا
الحرفان المجتمعان فى كلمة او فى كلمتين لثقل الحرف المكرر نحو مد و
نحو قوله تعالى الم اقل لكم وان كان الثانى يدغم الاول فى الثانى
ايضا نحو امحى اصله انمحى وقوله تعالى اخرج شطأه وقوله فى
موضع اخر وقالت طايفة اذا عرفت هذا فاعلم ان الادغام
فى المتماثلين اقوى منه فى المتقاربين لانه لا يحتاج فى المتماثلين
الا الى ادراج الاول فى الثانى ان كان الاول ساكنا والى اسكان

الاول

الاول وادراجه فى الثانى ان كان متحركا وفى المتقاربين يحتاج
الى ان يصير احدهما مثل الاخر وان الادغام فى كلمة واحدة
اقوى من الادغام فى كلمتين لان حروف الكلمة الواحدة يلازم
بعضها ببعض فاذا توالى فيها مثلان او متقاربان حصل ثقل
لازم ولا كذلك اذا توالى فى كلمتين لان الثانية الكلمة لا يلازم
الاولى فلا يحصل ثقل لازم وينبغى ان يعلم ان المراد بالتقارب
اعم من ان يكون التقارب فى المخرج او فى صفة تقوم مقامه
كالجهر والهمز بين الى غير ذلك ومخرج الحرف هو المكان الذى
ينشأ منه ومعرفة المخرج بان تسكنه وتدخل عليه همزة الوصل
فتنظر الى منتهى الصوت فحيث انتهى فثم مخرجه الا ترى انك تقول
اب لو سكت فتجد الشفتين قد انطبقت احديهما على الاخرى قوله
الادغام الى قوله فى الثانى اعلم ان للادغام معنيين لغوى واصطلاحى
فاللغوى ادخال الشئ فى الشئ يقول ادغمت الثياب فى الوعاء
اذا ادخلتها فيه وادغمت الفرس اللجام اذا ادخلته فى فيه والا
صطلاحى ما قاله جار الله العلامة وهو اثبات الحرف فى مخرجه

مقدار الباث الحرفين في مخرجهما وعرفوا البعض بان قالوا الادغام
اسكان الاول وادراجه في الثاني اقول في هذا التعريف نظر لطيف
يعرف وجهه بالتأمل قوله المدغم والمدغم فيه حرفان في اللفظ
وحرف واحد في الكتابة نحو مد وشد فانهما حرفان في الكتابة وثلثة
احرف في التلفظ كما ان الرحمن خمسة في التلفظ وسبعة في الكتابة
اذا عرفت هذا فاعلم ان الضمير المجرور في قوله والمدغم فيه راجع
الى الالف واللام تقديرا الكلام والذي تدغم فيه قوله ولاجتماع
الحرفين الى اخره اعلم ان اجتماع الحرفين على ثلثة اضرب النوع
الاول ان يكون الحرفان المجتمعان متحركين وفي هذا النوع يجب
الادغام نحو مد اصله مدد ادغم الدال الاولى في الثانية بعد
اسكان الاولى اقول في كلام المصنف نظر لانه منقوض بقولنا
ضرب بكر فان الحرفين المجتمعين متحركان فيه مع ان الادغام
ليس بواجب فلو قال في كلمة لكان اصوب لئلا ينتقض به
الكلام الا ان يقال المصنف لم يقل في كلمة اكتفاء بالمثال قوله
الا في الالحاقيات الى قوله وبعد هذا استثناء من قوله يجب

فيه الادغام يعني ان الحرفين اذا اجتمعا في كلمة وكانا متحركين
يجب الادغام الا ان يكون الحرفان المجتمعان في الالحاقيات والاوزان
التي يلزم الالتباس لو ادغمت فان الادغام فيهما ليس بواجب بل ممتنع
اما في الالحاقيات نحو قردد وهو المكان الغليظ فلانه لو ادغم يبطل الا
لحاق لان رعاية المقابلة بين الملحق والملحق به حركة وسكونا واجبة
فمع ادغام الملحق لا يوجد المقابلة صورة واما في الاوزان التي يلزم
الالتباس على تقدير الادغام فلدفع الالتباس مثالها نحو صكك و
سرر وطلل وجدد امتنع الادغام فيها مع وجود الادغام سببه لانه
لو ادغم كل منها يلزم الالتباس بيانه لو ادغم صكك فقيل صك بالتشديد
لم يعلم انه عيب من عيوب الفرس الذي يكون في الرجل ام كتاب قاض
وايضا لو ادغم سرر فقيل سر لم يعلم انه من السرور او من السرير و
كذلك لو ادغم طلل لم يعلم ان المراد منه ما بقي اثار الديار ام مطر ضعيف
وكذلك لو ادغم جدد لم يعلم انه جمع جدة وهي الخطة التي يكون في
ظهر الحمار ام جد بالضم وهو البير الذي يكون في الطريق اذا عرفت هذا
فاعلم ان بعض الناس اعترض على كلام المصنف قايلا بان الادغام

لا يجوز في قوول واقتتل ونتباعد وتتنزل مع ان كلا منها ليس
بخارج من كلامه اقول هذا الاعتراض غير وارد عليه لان كلا
منها خارج عن قوله والاوزان التي يلزم الالتباس لانه لو جاز
الادغام فيه يلزم الالتباس اما لزوم الالتباس في قوول على تقدير
الادغام فلانه لو ادغم فقيل قول بالتشديد التبس بمجهول الذي لم
يدر انه فوعل او فعل واما لزوم الالتباس في اقتتل فلانه لو ادغم
يجب ان ينتقل حركة التاء الاول الى القاف فلا بد ان يسقط الهمزة
لانعدام الاحتياج اليها وحينئذ يلتبس بقتل الذي هو ماضي
التفعيل واما لزوم الالتباس في نحو نتباعد وتتنزل لو جاز الا
دغام فيهما فلانهما لو ادغما اوجب ان يقال اتنزل واتباعد لو
اسكان التاء الاولى على تقدير الادغام فيلتبس كل منهما بالماضي
لاحتمال ان يكون الهمزة فيها همزة الاستفهام قوله ولا يدغم
في مثل يد الى قوله الا من فعل يفعل هذا جواب عن اعتراض مقدر
بيان الاعتراض ان يقال ان فر وعض ورد من الاوزان التي
يلزم الالتباس لان ردد لو ادغم لم يعلم هو من اي باب وكذا

فرد وعضض فيلزم ان لا يدغم لحصول الالتباس مع انه ادغم اجاب
عنه بقوله لان رد يعلم من مضارعه ان اصله ردد يعني من باب
فعل يفعل بفتح العين في الماضي وضمه في الغابر لان المضاعف لا
يجيء فعل يفعل بضم العين فيهما الا قليلا وكذا فر يعلم من يفر
انه من باب فعل يفعل بفتح العين في الماضي وكسره في الغابر لان المضاعف
لا يجيء من باب فعل يفعل بكسر العين فيهما وايضا عض يعلم من
مضارعه انه من باب فعل يفعل بكسر العين فيهما وايضا عض بكسر
في الماضي وفتحه في الغابر لان المضاعف لا يجيء من باب فعل
يفعل بفتح العين فيهما قوله ولا يدغم حيي الى قوله في نحو حيي
اعلم ان الادغام كثير في حيي وعيي لاجتماع الحرفين المتجانسين و
البعض منهم لا يجوز الادغام فيه قايلا لو جاز الادغام يلزم وقوع
الضمة على الياء في المضارع وهو ثقيل وقيل انما لم يدغم حيي لان
الياء الثانية غير لازمة لسقوطها تارة نحو حيي اصله حيو انقلبت
ضمة الياء الثانية الى الاولى بعد اسكانها فاجتمع ساكنان فحذفت
الياء الثانية فصار حيوا ولكونه معلولا تارة اخرى نحو عيي

اصله يحيي بضم الياء قلبت الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها قوله
والثاني الى آخره القسم الثاني من الاقسام المذكورة ان يكون
الاول ساكنا والثاني متحركا وفي هذا القسم يجب الادغام كالقسم
الاول نحو مدّ اذا كان مصدرا فان اصله مدْد ادغمت الدال الاولى
في الثانية فصار مدّا اقول في قوله نظر من وجهين اما اولا
فلان كلامه يدل على ان الادغام واجب فيما يكون فيه الحرفان
المجتمعان الفين نحو صحراء لان اصله الصحراوان بزيادة الالف
توسعا فالتقى الفان اولهما ساكنة وثانيهما متحركة مع ان الادغام
لا يجوز فلو قال الا ان يكونا الفين لكان اصوب واما ثانيا فلانه
لا طائل تحت قوله وهو على وزن فعل لان اتيانه انما ذكره ليعلم
انه مدّ هنا مصدر لا فعل ماض لانا نقول لا يعلم ذلك لان
قوله على وزن فعل يحتمل ان يكون العين فيه متحركا وساكنا ولا
يقال يعلم ان العين فيه ساكن بالاجماع لانا نقول لو طرح قوله
وهو على وزن فعل واكتفى بقوله نحو مدّ يعلم بالاجماع انه مدّ هنا
مصدر فلو قال نحو مدّ مصدرا او قال نحو مدّ على وزن فعل بسكون

العين لكان احرى واجود ولكن ان يجاب عنه للاعتراض
الاول بان المصنف استغنى عن ان يقول الا ان يكونا الفين اكتفاء
بالمثال قوله والثالث الى آخره هذا هو القسم الثالث من الا
قسام المذكورة وهو ان يكون ثاني الحرفين ساكنا والاول متحركا
الادغام في هذا القسم ممتنع لان شرط الادغام مفقود هنا وهو
تحرك الثاني ومنهم من قال انما امتنع الادغام لانه لو ادغم لابدّ
من تسكين الاول فيجتمع الساكنان فتفر من ورطة ويقع في ورطة اخرى
ومنهم من قال انه لا يجوز الادغام لان الادغام للتخفيف وهو
يحصل بسكون الحرف الثاني على ان شرطه مفقود هنا السائل
ان يقول لان كلام المصنف يدل على عدم جواز الادغام فيما يكون
ثاني الحرفين ساكنا للوقف مع ان الادغام فيه جائز لان السكون
للوقف كالحركة فلو قال ان كان الثاني ساكنا لغير الوقف لكان
احسن اقول الجواب عنه ظاهر على المتامل قوله ولكن جوزوا
الحذف الى آخره هذا الكلام اشارة الى جواب اعتراض مقدّر توجيهه
انه لما كان الادغام ممتنعا ينبغي ان لا يحذف احد الحرفين فيلك

على الادغام فاجاب بقوله ولكن جوّزوا الحذف الى آخره
يعني جوّزوا الحذف في بعض المواضع وان كان الادغام
غير جائز نظرا الى اجتماع المثلين ثقيل مطلقا كما جوّزوا
القلب في بعض المواضع نحو تقضّى البازي اصله تقضّض
كما عرفت نحو ظلت ومست فحذف احد حرفي التضعيف ظللت ومسست اصلهما صح
لانه اجتمع المثلان فيهما ولم يمكن الادغام لسكون حرف
الثاني بواسطة اتصال الضمير المرفوع البارز المتصل المتحرك
فحذفت احديهما للتخفيف لان الحذف يفيد التخفيف كما
ان الادغام يفيد ايضا واختلفوا في المحذوف منهما فذهب
البعض الى ان المحذوف اول المثلين لان الحذف كالادغام في
افادة التخفيف فكما انهم يدغمون اول المثلين في الثاني فكذلك
ينبغي ان يحذف اول المثلين وذهب البعض الآخر الى ان المحذوف
هو المثل الثاني لان الحذف يحصل برفع الثقل وهو انما يحصل
من المثل فهو الثاني خفيف بالحذف ثم اعلم انه يسوغ فتح الفاء
وكسرها فيهما وذلك لانه ان حذفت منها احد الحرفين من غير

نقل حركتها الى ما قبلها هو الفاء بقي الفاء على اصله مفتوحا
لان الفاء في الاصل مفتوح وان حذفت منها بنقل حركتها الى
ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلها يصير الفاء مكسورا كتحركها
بحركة ما بعدها وهي الكسرة قوله وعليه قراءة الى
آخره اي على جواز حذف احد المثلين نظرا الى اجتماعهما
قراءة من قرأ وقرن بكسر القاف وفتحها فعلى الاول له
وجهان الاول انه ماخوذ من وقر يقر على حد وعد يعد
حذف حرف المضارعة من يقر وما بعدها متحرك بالكسر
فابتدأ به فصار قر والوجه الثاني ما قال ابو عبيدة
انه نقله ماخوذ من قررت بالفتح فعلى هذا اصله اقررن
بكسر الراء الاولى كاضربن نقلت كسرة الراء الى القاف
وحذفت الراء لاجتماع المثلين ثم يستغنى عن همزة الوصل
لعدم الاحتياج اليها بحركة ما بعدها الا ان الوجه الاول
ليس له دخل في البحث المذكور فيه وهو ظاهر على من له ادنى
تعقل هذا على تقدير كسر القاف واما على تقدير الفتح فماخوذ

من اقرّ بالمكان بالفتح وهو لغة في اقرّ بالكسر يعني يجيء من فعِلَ
يفعَلُ بكسر العين في الماضي وفتحها في الغابر ويجيء من فعَلَ
يفعِلُ بفتح العين في الماضي وكسرها في الغابر واذا قرئ اقرِرْ
بالفتح بكون نفس المتكلم وحده من الاول فعلى هذا اصله
اقرِرْن حذفت الراء بعد نقل حركتها الى ما قبلها استغني
عن همزة الوصل فصار قرن بالفتح وان قرئ اقرِرْ بكسر القاف
يكون نفس المتكلم المتكلم وحده من الثاني فعلى هذا اصله
اقرِرْن بكسر الراء الاول وقد مرّ اعلاله لهذا الوجه اذا
عرفت هذا فاعلم اني اقول في قوله في اثناء تقرير الكلام
فحذفت الراء فنقل حركتها نظر لانه يشعر بكون النقل بعد
الحذف واذ الفاء للتعقيب وهو ظاهر البطلان ويمكن ان
يجاب عنه بان يقال الفاء في قوله فنقل للتعليل فتقدير
الكلام فحذفت الراء الاولى لانه نقل حركتها فحينئذ يكون
النقل قبل الحذف على ما لا يخفى **قوله** هذا اذا كان الى
آخره اعلم ان امتناع الادغام عند سكون حرف الثاني اذا

كان سكونه لازمًا واما اذا كان سكونه عارضًا فيجوز الا
دغام وعدمه كالامر المخاطب من المضاعف نحو امدد
فان الادغام يجوز فيه بنقل حركة الدال الى الميم فاستغني
من همزة الوصل فبقي الدال الثانية ساكنة فيجوز الادغام
مع فتح الثانية لخفة الفتحة وكسرها لان الكسر اصل في
تحريك الساكن لان الكسر لقلته يناسب العدم وهو
السكون وضمها لاتباع حركتها حركة العين وهي الضمة
ويجوز الفك بان يقال امدد نظرًا الى سكون الحرف الثاني
قوله ومن ثم لا يجوز فرّ بالضم الى آخره اي ومن اجل ان
جواز الضم في دال مدّ لاتباع حركة العين لا يجوز الضم
في فرّ لان العين فيه ليس بمضموم حتى يضم تبعًا له لكن
يجوز فيه الادغام مع كسر الراء والفتح والفك اقول في
قوله لعدم الاتباع تسامح تساهل والاحسن ان يقول
لعدم ضمة العين الكلمة الا ان يقال ان المضاف فيه محذوف فتقدير
الكلام لعدم موجب الاتباع وعلى هذا الاشكال **قوله**

ولا يجوز الادغام في امددن الى آخره لان الادغام ليس بجائز في جمع المؤنث
من امر المخاطب من المضاعف لفقدان شرط الادغام وهو تحرك الثاني
لقائل ان يقول لم حكموا بجواز الادغام في الامر ولم لم يحكموا بجواز في
مددت مددنا مددت مددتما مددتم مددت مددتما مددتن
بل حكموا بالامتناع في هذه الامثلة مع ان سكون الحرف الثاني في
البابين عارض لان السكون في الامر وفي هذه الصور بسبب اتصال
الضمير المرفوع المتصل البارز ويمكن ان يجاب عنه بانه لا بد لجواز
الادغام من تحريك المثل الثاني ولا يمكن عند اتصال الضمير المذكور
لئلا يلزم توالي اربع حركات متواليات فيما هو كالكلمة الواحدة بخلاف
الامر فان تحريك المثل الثاني لا يمتنع فيه ولقائل ان يعود ويقول لا
يمكن التحريك في الامر ايضا اذ لو حرك يلزم ان لا يكون الامر مجزوما
والامر بخلافه والجواب عنه ان الحركة فيه عارضة لانها بسبب الادغام
والحركة العارضة ليست بقيد بها كالسكون فيمكن تحريك المثل
الثاني في الامر فيجوز الادغام ولا يمكن التحريك في الصور المذكورة فيمتنع
الادغام فيها كذا في شرح الاربلي **قوله** وتقول بالنون الثقيلة

الى

الى آخره يعني اذا دخل على الامر من المضاعف نون التاكيد الثقيلة تقول
مُدَّنَّ مُدَّانِّ مُدُّنَّ مُدِّنَّ مُدَّانِّ اُمْدُدْنانِّ واذا دخل عليه النون
الخفيفة مُدَّنْ مُدُّنْ مُدِّنْ **قوله** واسم الفاعل الى آخره اي اسم
الفاعل من مدّ عن مادّ الى آخره واصله مادد ادغمت الدال الاولى
في الثانية بعد اسكانها واسم المفعول منه ممدود ممدودان ممدودون
الى آخره واسم الزمان والمكان ممدّ بفتح الميم وادغام الدال واسم الآلة
منه مِمَدّ بكسر الميم الاول وفتح الثاني وادغام الدال والمجهول من مدّ
مُدّ بضم الميم وادغام الدال ومن يمدّ يُمَدّ بضم الياء وادغام الدال
قوله ويجوز الادغام الى آخره اعلم ان الادغام يجوز في باب الافتعال
اذا كان قبل تائه حرف من حروف ا ت ث د ذ ز س ش ص ض ط ظ ي
نحو اتّخذ وهو شاذ اي الادغام في اتّخذ شاذ اذا قلت انه من الاخذ
لان اصله حينئذ ائتخذ ابدلت الهمزة ياء لسكونها وانكسار ما قبلها
فيصير ايتخذ ثم قلبت الياء المبدلة تاء وادغم التاء في التاء شاذ
لان الياء المبدلة لا تقلب تاء لان شرط قلبه تاء وادغام التاء
في التاء في الافتعال ان يكون اصلية والياء فيما نحن بصدده ليست

باصلية وانما قلنا اذا اقلت اتر من الاخذ لانه لوكان من تخذ يكون
على وفق القياس ولا يكون شاذا واما اتجر بالتشديد فاصله ائتجر
بالتخفيف فنقل الى باب الافتعال فصار ائتجر ادغمت الدال الاولى في
الثانية فصار اتجر **قوله** ونحو اثار الى آخره اعلم ان اصل اثار اثتار
بعد النقل الى باب الافتعال فيجوز لك ان تقلب التاء المنقوطة
بنقطتين من فوق الى الثاء المنقوطة بثلاث نقط من فوق فيدغم
الثاء في الثاء وان تقلب الثاء المنقوطة بنقطتين من فوق الى
الثاء المنقوطة بثلاث من فوق وتدغم الثاء في التاء وانما جاز قلب
كل منهما الى الآخر لان التاء والثاء من المهموسة لان حروفها
ستشحثك خصفه ومن جملة حروفها التاء والثاء فيكونان من
جنس واحد نظرا الى انهما مهموستان فيجوز ان يدغم بجعل الاول
مثل الثاني وبجعل الثاني مثل الاول اذا عرفت هذا فاعلم ان الخصفة
اسم امراة والشحث الالحاح في المسئلة ولهذا يقال للمكدي شحاثا
قال الزمخشري رة في الحواشي معناه ستكدي عليك هذه المراة **قوله**
ونحو ادان الى آخره اعلم ان اصل ادان ادتان قلبت التاء دالا لافصا

ادتان فادغم الدال في الدال وجوبا لانك اذا جعلت التاء دالا اجتمع
حرفان من جنس واحد فيدغم وجوبا وانما جعلت التاء دالا وان
كان التاء من المهموسة والدال ليست منها نظرا الى التقارب في
المخرج ولا يجوز قلب الدال تاء وادغام التاء في التاء لانه لو فعل
كذلك لا يعلم انه من الدين ام لا **قوله** ونحو اذكر الى آخره اصل
اذكر اذتكر قلبت التاء دالا لقرب المخرج فصار اذدكر فيجوز لك ان
تدغم بجعل الاول مثل الثاني وبجعل الثاني مثل الاول لان
الذال والدال مجهورة وحروفها تسعة عشر وهي الهمزة والعين
والالف والغين والقاف والجيم والياء والضاد واللام والنون
والراء والطاء والدال والزاء والظاء والذال والباء والميم والواو
ويجوز البيان نظرا الى انهما غير متحدين في الذات وانما لم يقلب
التاء ذالا في اول الامر لعدم قرب المخرج بينهما بل قلبت دالا لقرب
المخرج بينهما **قوله** ونحو ازان الى آخره اصل ازان ازتان لان
من التزين قلبت التاء دالا ثم تقلب الدال زاء ويجوز البيان كما في اذكر
الا ان الادغام بجعل الاول مثل الثاني غير جائز هنا لان الزاء

في امتداد الصوت اعظم من الدال فتصير على تقدير جعل الاول
مثل الثاني كوضع القصعة الكبيرة في القصعة الصغيرة وانما
قلبوا التاء دالا اولا ولم يقلبوا زاء لان التاء والدال من مخرج
واحد وليس التاء والزاء من مخرج واحد لان الزاء من طرف
اللسان والثنايا والتاء من طرف اللسان واصول الثنايا **قوله** ونحو
استمع الى آخره اعلم ان تاء افتعل اذا وقع سينا يجوز فيه البيان
نحو استمع واليه اشار بقوله اخرا ويجوز البيان لعدم الجنسية
في الذات وعلى هذا قوله تعالى وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ ويجوز
الادغام بجعل التاء سينا نظرا الى اتحادهما في المهموسة ولا
يجوز الادغام بقلب السين تاء فلا يقال اتمع لان السين في
امتداد الصوت اعظم من التاء فلو ادغم كذلك يصير كوضع القصعة
الصغيرة في القصعة الكبيرة وهذا على خلاف مقتضى العقل
قوله ونحو اسمع مثل استمع اعلم انه اذا وقع فاء افتعل شينا
حكمه كحكم ما اذا وقع سينا من حيث جواز البيان والادغام بجعل
الثاني مثل الاول وعدم جواز الادغام بجعل الاول مثل الثاني

فيجوز ان يقال اشته واشبه ولا يجوز ان يقال اتبه **قوله**
ونحو اصبر الى آخره اعلم انه يجوز ان يقال في اصبر اصطبر بالبيان
لان الصاد من المستعلية المطبقة وحروف المستعلية **ضغط خص**
قظ خفق المستعلية ما يرتفع اللسان الى الحنك والمطبقة ما ينطبق
اللسان معه على الحنك الاعلى الاربعة الاولى وهي الصاد والظاء
والطاء والضاد مستعلية مطبقة وقد عرفت معناهما والثلاثة الاخيرة
وهي الخاء والغين والقاف مستعلية فقط اي ليست مطبقة وعلى
هذا لا يلزم من الاستعلاء الاطباق ويلزم من الاطباق الاستعلاء
والتاء من المنخفضة وهي حروف لا يرتفع اللسان بها الى الحنك وهي
ما عدا حروف المستعلية فاذا كان كذلك قلبت التاء طاء وان
كانت بينهما مباعدة لما ذكرنا الان لقرب التاء من الطاء في المخرج
لان مخرجهما ما بين طرف اللسان واصول الثنايا فصار اصطبر فيجوز
الادغام بجعل الطاء صادا نظرا الى انهما متحدان في الاستعلائية
ولا يجوز الادغام بجعل الصاد طاء لعظم الصاد في امتداد الصوت
من الطاء فلا يقال اطبر فان قيل قوله لان الصاد دليل ولا بد له

من مدلول فاين المدلول قلنا المدلول قلب التاء طاء ولا يقال
ذلك غير مذكور لانا نقول لا نسلم انه غير مذكور بل مذكور ضمنا
اذ معنى قوله يجوز فيه اصطبر انه يجوز قلب التاء في اصتبر طاء فاندفع
الاعتراض قوله ونحو اضرب مثل اصبر الى اخره اعلم ان فاء افتعل
اذا وقع ضادا يجوز ان يدغم بجعل التاء طاء والطاء ضادا ولا
يجوز ان يدغم بجعل الضاد طاء لزيادة صفة الضاد من الطاء
ويجوز قلب التاء طاء من غير الادغام كما يجوز اذا وقع فاء افتعل صادا
فيجوز ان يقال اضرب واضطرب ولا يجوز اطرب كما يجوز ان يقال
اصبر واصطبر ولا يجوز اطبر قوله ونحو اطلب الى اخره اعلم انه اذا
وقع فاء افتعل طاء تقلب تاؤه طاء لانها لو بقيت التاء مع مقاربتها
اياها في المخرج لادى اما الى الادغام وهي لا يدغم في التاء لما
فيها من الاطباق الذي يفوت بادغامها فيها او اما الى الاظهار
فيعسر النطق بها فقلبوا تاء الافتعال حرفا يوافق التاء في المخرج
ويوافق ما قبله في الصفة قصد النفي التنافر بينهما وهو الطاء
فقلبت طاء ثم يدغم الطاء في الطاء وجوبا لاجتماع الحرفين

المتجانسين مع تحرك الثاني قوله ونحو اظلم الى اخره اعلم انه
اذا وقع فاء افتعل ظاء فيدغم بعد قلب التاء طاء جوازا على
الوجهين اي بجعل الاول مثل الثاني وبجعل الثاني مثل الاول
لان الطاء والظاء في العظم مستويان ويجوز انه لا يدغم نظرا
الى عدم الجنسية في الذات فيجوز اظطلم واظلم واطلم قوله
ونحو اتعد الى اخره اعلم انه اذا وقع فاء افتعل واو تقلب تاء ثم
يدغم التاء في التاء نحو اتعد اصله اوتعد قلبت الواو تاء ثم
ادغم التاء في التاء وانما قلبت الواو تاء ولم يقلب ياء لسكونها
وانكسار ما قبلها لانه لو قلبت الواو ياء يلزم الامرين المحذورين
الاول كون الفعل مرة يائيا نحو ايتعد ومرة واويا نحو يوتعد
والثاني توالي الكسرات لان الياء بمنزلة الكسرتين مع كسرة
ما قبلها فان قيل لم تعين التاء بقلب الواو مع ان الواو لو قلبت
غير التاء لا يلزم كل واحد من الامرين المحذورين قلنا لتحقق
المواخاة بين الواو والياء قوله ونحو اتسر فجعل الياء تاء
فرارا عن توالي الكسرات اذا وقع فاء الافتعال ياء لزم ان تقلب

تأمل

الياء تاء لو ابقي يلزم توالي الكسرات في مصدرها نحو اتسر اصله
ايتسر قلبت الياء تاء فرارا عنه ثم ادغم التاء في التاء قوله
ولم يدغم الى اخره هذا جواب عن نقض توجيه النقض ان
قولكم ان فاء الافتعال اذا وقع ياء تقلب تاء ثم يدغم التاء
في التاء منقوض بايتكل فان الياء فيه لم تقلب تاء فاجاب
بقوله لان الياء ليست بلازمة بيان ذلك ان اصل ايتكل
ائتكل لانه من الاكل قلبت الهمزة الثانية ياء لسكونها
وانكسار ما قبلها كما في ايمان ولم يقلب الياء المبدلة من الهمزة
تاء لان الياء ليست بلازمة لانها تصير همزة لو جعلته ثلاثيا
مع ان اللزوم شرط في الادغام قوله ومن لا ثم يدغم حتى
في بعض اللغة اي ومن اجل ان اللزوم شرط في الادغام لم يدغم
حتى في بعض اللغة لان الياء ليست بلازمة حيث تسقط
تارة وتقلب اخرى قوله وادغام اتخذ شاذ يعني اذا وقع فاء
الافتعال همزة لا تقلب تاء ولا يدغم التاء في التاء واما اتخذ
فشاذ لا يعود عليه قوله هذا تكرار لا طائل تحته فلو قال

وكان ادغام اتخذ شاذا لكان اولى وحينئذ يكون معطوفا
على الجملة الفعلية المنفية فيصير تقدير الكلام ومن اجل ان
اللزوم شرط في الادغام كان ادغام اتخذ شاذا قوله
ويجوز الادغام الى اخره اعلم ان عين الافتعال اذا وقع تاء او
دالا او ذالا او زاء او سينا او صادا او ضادا او طاء او
ظاء يقتتل ويبدل ويعذر ويخزر ويبتسم ويختصم ويفتصل
ويرظم وينظر وفي هذه الامثلة يجوز البيان والادغام
الا ان الادغام بجعل الثاني مثل الاول فانه لا يجوز لضعف
استعلاء المخرج ان التاء من المهموسة والذي يقع بعد
تاء الافتعال كله من المجهورة الا السين والصاد فجعل
التاء تابعا لما وقع بعده من المجهورة اولى واما السين و
الصاد فانهما وان كانا من حروف المهموسة لكنهما من
حروف الصفير فلو جعلا تابعين للتاء يكون كوضع القصعة
الكبيرة في القصعة الصغيرة فجعل التاء تابعا لهما كذا في بعض
الحواشي وفيه نظر اذ لا يستقيم هذا الدليل في المثال الاول

تأمل ...

فالصواب ان يقال انما كان استدعاء المؤخر ضعيفا لان غير الا
اصل دون الثاني فجعل غير الاصل تابعا لغير الاصل اذا عرفت هذا
المصدر الى الفاعل وذكر المفعول متروك ومن باب اضافة المصدر الى
المفعول وذكر الفاعل متروك فانهم عن فطانتهم قوله وعند بعض
الصرفيين الى آخره اعلم ان بعض الصرفيين لا يجوز الادغام في ماضي هذه
الامثلة لانه يلزم الالتباس بيان لزوم الالتباس على تقدير جواز
الادغام فيه ان في اختصم لو جاز الادغام لابد من نقل حركة التاء الى
الخاء وحذف المجتلبة فحينئذ يصير خصم فلم يعلم انه ماضي التفعيل او
ماضي الافتعال واما البعض الآخر فيجوز ان يدغم التاء فيما بعده وحذف
المجتلبة الا ان الخاء يكسر عندهم لالتقاء الساكنين لان الخاء في
الاصل ساكن فيقول خصم بكسر الخاء والبعض الآخر لا يحذف المجتلبة
نظرا الى الخاء ساكن في الاصل وحركته عارضية ولا اعتبار بالحركة
العارض ويكسر الخاء فيقول اخصم قوله ويجوز الى آخره اي و
يجوز الادغام في مستقبل اختصم مع كسر الخاء وفتحها كما في الماضي
وعلى كلا التقديرين الاصل يختصمون بفتح التاء وكسر الصاد ثم نقل

مستقبله

مستقبله بالكسر بسكون التاء صادا ثم ادغم الصاد في الصاد ثم بكسر الخاء
لالتقاء الساكنين ومن يقرء بفتح الخاء بنقل حركة التاء الى الخاء
تبدل من التاء صادا ثم يدغم احد الصادين في الاخرى قوله و
في فاعله الى آخره هذا معطوف على قوله في مستقبله اي ويجوز في
اسم فاعل اختصم الادغام مع كسر الخاء وفتحها كالمستقبل مع زيادة
وهي ضم الخاء اما الكسر والفتح فلما مر واما الضم فللاتباع بضم الميم
قوله ويجيء مصدره الى آخره واي ويجيء مصدر اختصم يخصم خصاما
بكسر الخاء اذ اصله اختصاما قلبت التاء صادا فصار اخصصاما ثم
حذفت حركة الصاد المبدلة من التاء للادغام ثم ادغم في الثانية
فالتقى الساكنان الاول الخاء والثاني الصاد الاول ثم حرك
الخاء بالكسر لالتقاء الساكنين ثم حذفت الهمزة للاستغناء
عنها او نقول اصله اختصام نقلت حركة التاء وهي الكسرة الى
الخاء ثم ادغم التاء في الصاد بعد قلب التاء صادا ثم حذفت المجتلبة
وقد يجيء مصدره خصاما بفتح الخاء تبعا لفتح الصاد المدغم فيها ان
اعتبرت حركتها ويجيء اخصاما باثبات الهمزة وفتح الخاء و

كسره نظرا الى ان الخاء في الاصل ساكن الحاصل ان المصدر يجيء على
ثلثة اوجه الاول خصاما بكسر الخاء والثاني خصاما بفتح الخاء
والثالث اخصاما باثبات الهمزة مع فتح الخاء وكسره قوله وتدغم
الى آخره اعلم انه اذا وقع بعد تاء تفعل وتفاعل حرف من حروف
اتثدذزسشصضطظ بجعل التاء مثل ما بعدها ثم تدغم
كما اذا وقع بعد تاء افتعال ثم جلبت الهمزة للضرورة نحو اطهر اصله
تطهر قلبت التاء طاء ثم ادغم الطاء في الطاء فاحتاج الى
همزة الوصل لتعذر الابتداء بالساكن وعلى هذا اثاقل اصله
تثاقل ادغم الثاء في الثاء بعد قلب التاء ثاء ثم اجلبت همزة
الوصل ضرورة تعذر الابتداء بالساكن فصار اطهر واثاقل
تفعل وتفاعل لا افعل وافاعل نص على ذلك ابن جني قوله
ولا تدغم الى آخره اعلم انه اذا وقع بعد تاء الاستفعال طاء او دال
لا تدغم التاء فيهما سواء كانتا ساكنتين حقيقة نحو استطعم واستدل
لانعدام شرط الادغام وهو تحرك الثاني او تقديرا نحو استدل واستطر
لان فيهما وان تحرك الا انه في تقدير السكون لان اصلهما استدلل

واستطوع

واستطوع فلهذا لا تدغم ولكن يجوز حذف تاء الاستفعال نحو اسطاع
يسطيع اصلهما استطاع يستطيع حذف التاء للتخفيف كما يجوز حذف
احدى اللامين في ظللت لذلك هذا اذا قلت بكسر الهمزة واما
اذا قلت اسطاع بفتح الهمزة فلا يكون من باب الاستفعال بل من
باب الافعال فيكون السين زائدة اذ اصله حينئذ اطاع زيدت
السين على خلاف القياس كما ان الهاء في اهراق زائدة اذ اصله
اراق ثم زيدت الهاء على خلاف القياس قوله الباب الثالث
في المهموز انما قدم هذا الباب على المثال والناقص لان الهمزة
حرف صحيح لان تصرفها كتصرف الحرف الصحيح الا انها قد تخفف
وتحذف اذا وقعت غير اول فناسب ان يقدم على هذه الابواب
الثلثة ويؤخر عن المضاعف والصحيح قوله ولا يقال له صحيح
الى آخره اي ولا يقال للمهموز صحيح لان همزته يصير حرف علة عند
التليين كامن وامن وايمان اذا عرفت هذا فاعلم ان المهموز على
ثلثة اضرب الاول مهموز الفاء نحو اخذ والثاني مهموز العين
نحو سأل والثالث مهموز اللام نحو قرء قوله وحكمه كحكم الحرف

والاجوف ع

الصحيح الى آخره اعلم ان حكم الهمزة كحكم الحرف الصحيح في تحمل
الحركات لان الهمزة حرف صحيح فيكون تصرفاته كتصرفات الحرف
الصحيح الا ان الهمزة تخفف تخفيفها اما بالقلب او بجعلها بين بين
لانه تخفيف مع بقاء الهمزة ثم الابدال لانه اذهاب الهمزة بعوض ثم
الحذف لانه اذهاب الهمزة من غير عوض ثم اعلم ان بين بين على
نوعين مشهور وهو ان يجعل الهمزة بينها وبين الحرف الذي منه
حركتها وغير مشهور وهو ان يجعل الهمزة بينها وبين حركة ما قبلها
نحو سئل ثم اختلفوا في همزة بين بين فعند الكوفيين ساكنة
وعند البصريين متحركة بحركة ضعيفة ثم اعلم ان قوله وجعلها و
قوله والحذف مجرور لانه معطوف على قوله بالقلب قوله الاول
يكون الى آخره هذا شروع في الموضع الذي تخفف فيه الهمزة بالقلب
فنقول اذا كانت الهمزة ساكنة وما قبلها متحركا تخفف الهمزة بان
تقلب الى مجانس حركة ما قبلها يعني ان كان قبلها فتحة تقلب الفا
وان كان كسرة تقلب ياء وان ضمة تقلب واوا سواء كانت الهمزة
الساكنة مع المتحرك الذي قبلها في كلمة نحو راس ولوم وبير

اوكلمتين كقوله تعالى الى الهدى ائتنا فان قوله ائتنا امر من الاتيان
قلبت الهمزة الثانية فيه ياء لسكونها وانكسار ما قبلها وليس هذا
الهمزة الثانية المنقلبة ياء لزوال موجب القلب فالتقى ساكنان
وهما الف هدى والهمزة التي اعيدت فحذف الف الهدى لكونه
آخر الكلمة والتغيير بالآخر اولى فصار الى الهدى ائتنا وهو موضع
الاستشهاد وانما قلبت الهمزة الساكنة اذا تحرك ما قبلها الى جنس
حركة ما قبلها لكون تحريك الساكن طبيعة ضعيفة وما قبلها مستدعي
لذلك قوله والثاني يكون الى آخره هذا شروع في بيان الموضع الذي
تخفف فيه الهمزة بجعلها بين بين اعلم ان الهمزة تخفف بجعلها
بين بين اذا كانت متحركة وما قبلها متحركا والمراد من بين بين هنا
المشهور لا غير نحو سال ولوم وسئل ويثبت الهمزة حينئذ لقوة
طبيعتها لانها متحركة قوله الا اذا كانت الى آخره هذا استثناء
من قوله ثم يثبت يعني يثبت الهمزة اذا تحركت مع تحرك ما قبلها حينئذ
لا يثبت بل يجعل ياء او واوا نحو مير وجون بالهمزة ثم جعلت الهمزة
في الاول ياء وفي الثاني واوا لان الفتحة كالسكون في اللين فتقلب الهمزة

المفتوحة كما يقلب الهمزة الساكنة فان قيل ما ذكرتم يقتضي ان يقلب
الهمزة في سال الفا لانها همزة مفتوحة وانتم قلتم الفتحة كالسكون في
الضعف قلنا لا يقلب الهمزة في سال الفا لان فتحة الهمزة فيه
صارت قوية بسبب فتحة ما قبلها لان الجنس مع الجنس يتقوى
قوله ونحو لا هناك المرتع شاذ هذا جواب عن سوال مقدر
توجيه السوال ان يقال ما ذكرتم من ان الهمزة لم يقلب الفا في سال
يكون فتحتها قوية بسبب فتحة ما قبلها منقوض بنحو لا هناك المرتع فاجاب
بقوله شاذ لانه على خلاف القياس ولا هناك المرتع بعض من البيت
صدره راحت بمسلمة البغال عشية فارعي فزارة لا هناك المرتع بقال
هناه الطعام قوله والثالث الى آخره هذا شروع في بيان الموضع
الذي تخفف فيه الهمزة بالحذف يعني تخفف الهمزة بالحذف اذا
كانت متحركة وما قبلها ساكنا الا ان الهمزة تلين اي تحذف حركتها
اولا لمجاورة الساكن ثم يحذف الهمزة لاجتماع الساكنين ثم اعطي
حركتها لما قبلها ان كان حرفا صحيحا او واوا او ياء اذا كانتا من
اصل الكلمة او كانتا مزيدتين بمعنى واحد واحترز بقوله واحد

من بناء التصغير فانه وان كانت زائدة لمعنى الا انها ليس بمعنى واحد
بل لمعنى مع ضم الكلمة وفتح ثانيها نحو مسلة اصله مسألة بسكون
السين وفتح الهمزة حذفت حركة الهمزة فالتقى ساكنان ثم حذفت
الهمزة لاجتماع الساكنين ثم اعطي حركتها لما قبلها وهو السين
ونحو ملك اصله ملاك من الالوكة وهي الرسالة اعل كما اعل
مسلة ونحو الحمر اصله الاحمر حذفت حركة الهمزة فحذفت الهمزة
لاجتماع الساكنين فصار الحمر الا انه يجوز فيه لحمر لان الهمزة لا
سكون اللام وقد عدم سكونه ويجوز ابقاء الهمزة نظرا الى ان
حركة اللام عارضة لانه في الاصل ساكن ولا اعتبار بالعارض
كما يجوز في اختصم اختصم نظرا الى الطرو وحركة الخاء ونحو جيل اصله
جيئل بفتح الجيم وسكون الياء وفتح الهمزة حذفت حركة الهمزة فالتقى
ساكنان فحذفت الهمزة ثم اعطي حركتها لما قبلها ونحو حوبة اصله
حوءبة بفتح الفاء وسكون الواو وفتح الهمزة واعلالها كاعلال
جيل اذا عرفت هذا فاعلم ان قوله مسلة ومثله الحمر مثال الهمزة
التي قبلها حرف صحيح قوله ونحو جيل وحوبة مثال الهمزة قبلها ياء

او واو زايدتين بمعنى واحد ولم يورد المصنف مثال الهمزة
التى قبلها واو وياء اصليتين ومثالها نحو شى وسو اصلهما
شىء وسوء سكون الياء والواو واثبات الهمزة واعلالهما
ظاهر هذا اذا كان الساكن فى الكلمة التى فيها الهمزة واما
اذا لم يكن فيها فينقل حركة الهمزة الى الساكن وتحذف سواء كان
الساكن حرف علة او حرفا صحيحا نحو ابو يوب وابتغى مره اصلهما
ابو ايوب وابتغو امره بسكون الواو والياء نقلت حركة الهمزة
الى الواو فى الاول والياء فى الثانى فاجتمع الساكنان الهمزة و
الحرف الذى بعدها فحذفت الهمزة لاجتماع الساكنين الجيل
اسم للضبع والحوبة بفتح الحاء والواو مكان من مياه العرب فى
طريق البصرة قوله ويحذف الى آخره اى ويجوز تحمل الحركة على
حرف العلة فى جيل وحوبة وابو يوب وابتغى مره لطرو الحركة
قوله وان كان ما قبلها الى آخره اى وان كان ما قبل الهمزة
حرف لين حال كونه مزيدا انظر الى تلك الحرف فان كان ياء او واوا
جنس الهمزة مثل ما قبلها يعنى ان كان ما قبلها واوا قلبت واوا

وان

نسبين
وان كان ياء قلبت ياء ثم ادغم فى الثانى لاجتماع الحرفين المتجا
سواء كانا مدتين او لم يكونا مدتين بل تشبهان المدة كياء التصغير
فان ياء التصغير وان لم يكن مدة الا انها تشبه المدة من حيث
انها حرف ساكن زايد نحو خطية اصلها خطيئة قلبت الهمزة ياء
وادغمت الياء فى الياء ولم ينقل حركة الهمزة الى الياء لما نقل فى
الحركة الى ما قبلها من تحميل الحركة على الحرف الضعيف بسبب النقل
ونحو مقروة اصلها مقروءة قلبت الهمزة واوا وادغمت الواو فى
الواو ونحو افيس تصغير افوس وهو جمع فاس اصله افيئس قلبت
الهمزة ياء وادغمت الياء فى الياء فان قيل وقعتم فيما فررتم منه
وتحميل الحركة على حرف الضعيف لان فى هذه الامثلة تحميل الحركة
عليه قلنا لان الياء الثانية اصلية فلا يكون ضعيفة كياء
جيل فانها ليست بضعيفة لانها وان كانت زايدة لكنها ليست
بضعيفة لانها زيدت لمعنى وهو الالحاق وان كان الساكن
الذى قبل الهمزة الفا واردت تخفيفها يجعل بين بين المشهور
نحو سائل وقائل وبائع وذلك لامتناع الحذف بنقل الحركة الى

ما بعدها لان الالف لا يقبل الحركة وامتناع القلب لكون ما قبلها
ساكنا وامتناع الادغام لان الالف لا يدغم ولا يدغم فيها وانما
تعين بين بين المشهور لان ما قبل الهمزة ساكن فلا يمكن بين بين
الغير المشهور قوله واذا اجتمع الهمزتان الى آخره لما فرغ من الهمزة
المتحدة شرع فى بيان الهمزتين المجتمعتين فى كلمة واحدة فنقول
اذا اجتمع الهمزتان فى كلمة واحدة فان كانت الهمزة الثانية
ساكنة والاولى مفتوحة وجب قلب الهمزة الثانية الفا
كادم واخذ اصلهما ءءخذ وءءدم بهمزتين الاولى زايدة فى
الثانية فاء الكلمة فقلبت الثانية الفا وجوبا لسكونها وانفتاح
ما قبلها فوزنه افعل ولا يجوز ان يكون الاولى فاء الكلمة والثانية
زايدة لوجهين لان الاول انه يكثر زيادتها اولا وقلت زيادتها
حولها والحمل على الاكثر اولى والثانى انه لو كان كذلك لكان
اصله فاعلا كشامل فيجب ان ينصرف فلم لم ينصرف دل على انه
فوزنه افعل قوله الا فى ايمة الى آخره استثناء من الحكم الذى
وهو قلب الهمزة الثانية الفا اذا كانت ساكنة والاولى مفتوحة

اعلم

اعلم ان اصل ايمة اءممة لانها جمع امام كاحمرة جمع حمار فاجتمع
فى اوله همزتان الاولى للجمع والثانية فاء الكلمة وكان القياس
ان يقلب الهمزة الثانية الفا لانها ساكنة وما قبلها مفتوح
لكن لما وقع بعدها حرفان متماثلان وهما الميمان واردوا
الادغام نقلوا حركة الميم الاولى وهى الكسرة الى الهمزة الثانية
فادغموا الميم فى الميم فصار ائمة ثم قلبوا الثانية ياء لكونها مكسورة
فصار ايمة هو المشهور وعليه التعويل والاعتماد والمصنف اعرض
عن هذا وقال جعلت همزتها الفا كما فى آخذ ثم جعلت ياء لاجتماع
الساكنين هذا عند البصريين وعند الكوفيين لا يقلب الهمزة
الثانية الفا لانها لو قلبت اياها لاجتمع الساكنين الاول الالف
والثانى الميم المدغم وقرء ائمة الكفر بالهمزتين فان قلت اجتماع
الساكنين على حده جائز فينبغى ان لا يحصل الالف ياء بعد قلب
الهمزة الثانية الفا عند البصريين قلت ان الالف فى ائمة ليست
بمدة لان الالف انما يكون مدة اذا انقلبت من الواو والياء بشرط
ان يكون ما قبلها مفتوحا والفا ايمة ليست بمدة حينئذ لانه لم ير

يقلوب لا من الواو ولا من الياء فاذا لم يكن الا الف مرة لا يكون
اجتماع الساكنين على حده لانه انما يكون اذا كان الساكن
الاول مدة والثاني مدغما فيه اذا انتقش ما ذكرنا على صحيفة
خاطرك اعلم اني اقول في قوله الاخرى في ايمة جعلت همزتها الفا
نظر يعرف وجهه بالتأمل ويمكن ان يجاب عنه بان يقول
اذا كانت الهمزة الثانية ساكنة والاولى مفتوحة تقلب الفا الا في
ايمة لم يقلب الفا بل قلبت ياء وطريقة قلبها ياء انها يقلب الفا
ثم يقلب الالف ياء فقوله جعلت همزتها الفا ثم جعلت ياء بيان
لهذا الطريق او نقول اذا كان كذلك يقلب الثانية الفا غير
متغيرة الا في ايمة لم يقلب الفا متغيرة بل يقلب الالف ياء فحينئذ يكون
الاستثناء منقطعا **قوله** واذا كانت مكسورة تقلب ياء نحو ايتمن
اي اذا اجتمع الهمزتان في كلمة واحدة وكانت الاولى مكسورة و
الثانية ساكنة تقلب الثانية ياء لسكونها وانكسار ما قبلها نحو
ايتمن اصله ائتمن قلبت الثانية ياء لذلك فصار ايتمن **قوله** واذا
كانت مضمومة قلبت واوا نحو اوثر من اثر الحديث اي ان كانت الهمزة

الاولى

الاولى مضمومة والثانية ساكنة تقلب الهمزة الثانية واوا لسكونها عنها و
انضمام ما قبلها نحو اوثر من اثر الحديث بالمد اي روى اصله أؤثر قلبت
الثانية واوا فصار اوثر **قوله** واما كل وخذ ومر فشاذ هذا جواب عن
ايراد مقدر توجيه الايراد ان يقال ما ذكرتم من ان الهمزتين
اذا اجتمعتا وكانت الاولى مضمومة والثانية ساكنة تقلب
الثانية واوا لسكونها وانضمام ما قبلها منقوض بخذ وكل ومر
اصلها اؤكل واؤمر واؤخذ حيث اجتمعت الهمزتان والاولى مضمومة
الثانية ساكنة مع انها لم يقلب واوا بل حذفوا الهمزتين معا جميعا
اما الثانية فلطلب التخفيف اذ في اجتماع الهمزتين ثقل واما
الاولى فلانعدام الافتقار اليها بزوال سكون الحرف
الذي بعدها فبقي كل وخذ ومر فاجاب بقوله فشاذ يعني ان
اعلالها بحذف الهمزتين معا شاذ لكونه على خلاف القياس اذ
القياس يقتضي ان يقال اوكل واوخذ واومر فلا يقاس عليه ولا يعتد به هذا **قوله**
الى اخره اعلم ان تخفيف الهمزة بقلبها بجنس حركة الهمزة الاولى
اذا كانت الهمزتان مجتمعتين في كلمة واحدة واما اذا كانتا

مجتمعتين في كلمتين فيجوز ابقاء الهمزتين من غير تغيير لان كون
اجتماعهما عارضا يهون امر الثقل ويجوز تخفيف الهمزتين
معا لما يلزم من اجتماعهما الثقل ويجوز تخفيف احديهما ثم
اختلفوا في المحذوف منهما فاختار الخليل تخفيف الثانية لان
الثقل انما حصل بالثانية فلا يصار الى التخفيف قبل حصول الثقل
واختار ابو عمرو تخفيف الاولى لان الاستثقال لا يحصل الا باجتماعهما
معا فلما انهما وقع التخفيف جاز لكن قد دل تسهيلهم ابدلوا الاول
المثلين في دينار وكان ذلك للتخفيف فكذا في الهمزتين وعند
البعض يجوز في مثله ادخال الالف بين الهمزتين مستدلا بقول ذي
الرمة فيا ظبية الوعساء بين جلاجل وبين النقا آانت ام ام
سالم الوعساء الارض اللينة وجلاجل اسم موضع يروى بالجيم
المفتوحة وبالحاء المهملة مضمومة قال ابن جني شنوذيه حرصوا
على اثبات الهمزتين فزادوا الفا بينهما لهربا من اجتماعهما ثم قال
لا يجوز اثبات تلك الالف في الخط كراهة اجتماع ثلث الفات
وقال ابن الحاجب في شرح المفصل لم يثبت ذلك يعني ادخال الالف

بين

بين الهمزتين الا في مثل آانت ام ام سالم وشبهه ولا يخفف
الهمزة في اول الكلمة لقوة المتكلم في الابتداء يعني اذا وقعت
الهمزة في اول الكلمة في الابتداء المذكورة في اول هذا
الباب لان الهمزة المبتدء بها لو خففتها لم يكن التخفيف بابدال
الالف عنها لامتناع وقوع الالف في الابتداء ولا بابدال الواو
والياء عنها لان ابدالهما منها لا يكون الا ساكنة او مفتوحة
قبلها ضمة او كسرة كل ذلك منتف عند وقوع الهمزة ابتداء
ولا التخفيف بالحذف لان تخفيفها بالحذف لا يكون الا اذا
انقدمها ساكن وهو منتف فيما نحن بصدده ولا التخفيف بجعلها
بين بين لكراهتهم الابتداء بما يشبه الساكن لان الهمزة
المجعولة بين بين قريبة من الساكن على مذهب البصريين و
اما مذهب الكوفيين فيلزم الابتداء بالساكن لانها ساكنة
عندهم وقيل لا تخفف الهمزة في اول الكلمة لان المتكلم في الا
بتداء في غاية القوة لقائل ان يقول ما ذكرتم منقوض بكل
وضد ومر فانه خففت الهمزة بالحذف فيها ابتداء وانتم قلتم لا

يجوز ذلك الجواب عنه انا لا نسلم ان المحذوف منهما الهمزة
المبتداة بها لان المحذوف منها هي الثانية وهي ليست بواقعة
ابتداء بل بعد همزة الوصل فلما حذفت الثانية حذفت
همزة الوصل استغناء بحركة ما بعدها ولقايل ان يعود
بقول ما ذكرتم وان لم يكن منقوضا بكل وخذ ومر لانه
منقوض بقل ان اصله اقول حذفت الهمزة الواقعة اولا
للتخفيف ويمكن ان يجاب عنه بانا نمنع ان اصله ذلك
لانه ماخوذ من تقول فحذفت حرف المضارعة وسكن اللام
فصار قول ثم حذفت الواو لالتقاء الساكنين فصار قل فلم يحصل
سبب وجود الهمزة فلا يتحقق التخفيف او نقول سلمنا ان
اقول لكن اعل بنقل حركة الواو الى القاف وحذف الواو
لالتقاء الساكنين فاستغنى عن همزة الوصل فحذفت لا على
انه للتخفيف بل لعدم الاحتياج اليها كذا في شرح ابن الحاجب
قوله وتخفيفها بالحذف في ناس اصله اناس شاذ هذا جواب
عن اشكال يرد على قوله ولا تخفف الهمزة في اول الكلمة توجيه

الاشكال وجوابه ظاهر غني عن البيان قوله وكذلك الله
آخره يعني كما ان تخفيف الهمزة بالحذف في ناس اصله اناس
شاذ كذلك تخفيف الهمزة في الله بالحذف شاذ يعني خففت
الهمزة بالحذف في اله فصار لاه ثم ادخل الالف واللام
ثم ادغم لام التعريف في لام لاه هذا على احد قولي سيبويه
واما قوله الآخر فهو ان اصله لاه من لاه يليه اذا احتجب
لا اله فادخل الالف واللام ثم ادغم لام التعريف في لام لاه
فعلى هذا يكون المحتجب من العيوب والاوهام قوله
وقيل اصله الاله الى آخره اعلم ان بعضا من البصريين
قال ان الله مشتق من الاله وهو فعال بمعنى المفعول
فحذفت الهمزة الثانية بعد حذف حركتها فنقلت الى
اللام فصار اللام ثم ادغم اللام الاولى في الثانية بعد
اسكان الاولى لاجتماع المثلين وفيه نظر اذ لا يجوز
ان يكون لفظ الله مشتقا من الاله لفقدان شرط
الاشتقاق وهو التوافق بين المشتق والمشتق منه في

اللفظ والمعنى اما بيان فقد ران التوافق بينهما في اللفظ فهو ان احدهما
في الظاهر الذي لا يعدل عنه الا بدليل معتل العين صحيح الفاء واللام
والآخر مهموز الفاء صحيح العين واللام واما بيان فقد ران التوافق
بينهما في المعنى فهو ان الله خاص بربنا تبارك وتعالى في الجاهلية
والاسلام والاله ليس كذلك ولان الهمزة التي في الاله لا تخلو
اما ان تحذف ابتداء من غير نقل الحركة او الحذف بعده لا سبيل الى
كل منهما اما الى الاول فلانه لزم منه حذف الفاء من كلمة ثلاثية
اللفظ بلا سبب ولا مشابهة ذا سبب واما الى الثاني فلانه لزم مخالفة
الاصل من وجوه نقل الحركة في كلمتين على سبيل اللزوم ولا نظير له
ونقل الحركة الى مثل ما بعدها وذلك يوجب اجتماع مثلين متحركين
وتسكين المنقول اليه الموجب لكون النقل عملا كلا عمل وادغام
المنقول اليه فيما نقل الهمزة وذلك بمعزل عن القياس اذ الهمزة في
تقدير الثبوت كذا في شرح لب الالباب للشيخ عبد الله النواب وقيل
انه ليس بمشتق من لفظ وهو اختيار ابي حنيفة والخليل قوله كما في
يرى الى آخره اعلم ان العرب اتفقوا على حذف الهمزة من مضارع رأى

وهو

وهو يرى قلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم حذف حركة
الهمزة فاجتمع ثلث سواكن الاول الراء والثاني الهمزة والثالث الالف
المنقلبة عن الياء فحذفت الهمزة ثم نقل حركتها الى الراء فصار يرى
اعلم ان تشبيه لفظ الله بلفظ يرى في حذف الهمزة ونقل حركتها
الى ما قبلها لا في الادغام قوله وهذا التخفيف واجب الى آخره اي
حذف الهمزة ونقل حركتها الى ما قبلها واجب في يرى دون اخواته
وهو ناءى ينأى وغير ذلك لكثرة استعمال يرى مع ان اجتماع
حرف العلة بالهمزة في الفعل الذي هو ثقيل ثقيل وعلم منه ان
المصنف قد شرط في وجوب حذف الهمزة ثلثة شروط احدها
كثرة الاستعمال وثانيها اجتماع حرف العلة بالهمزة وثالثها ان
يجتمعا في الفعل فمتى وجد هذه الشروط كلها وجب حذف الهمزة
ومتى انتفى واحد منها لا يجب حذفها وقد تحقق كلها في يرى فحذفت
الهمزة منه على سبيل الوجوب وقد انتفى كثرة الاستعمال في ينأى
واجتماع حرف العلة بالهمزة في سال وكون الاجتماع في الفعل في
مرئي فلا يجب حذفها الهمزة فيها قوله ويقول في الحاق الضماير

الى آخره ظاهر مستغن عن الشرح قوله وحكم يرعون الى آخره اى
حكم الاعلال يثبت فى الحكم يرى وقد عرفت اعلاله الا ان
حذف الهمزة فى يرعون لاجتماع الساكنين بسبب الاتصال بواو
الجمع وفى يرى لكثرة الاستعمال قوله وحرك الياء فى يريان
لطرو الحركة يعنى حرك الياء فى تثنية يرى وهى يريان لاجل
الالف اذ لا بد ان يكون ما قبل الالف مفتوحا اقول فى قوله
لطرو الحركة نظر لانه لا يجوز ان يكون علة لتحريك الياء
فالاولى ان يقول بدله للالف قوله ولا تقلب الفا الى
آخره جواب عن سؤال مقدر توجيه السؤال انكم قلتم اذا كان
حرف العلة متحركا وما قبلها مفتوحا تقلب الفا وحرف العلة فى
يريان متحركا وما قبلها مفتوحا مع انه لم تقلب الفا فاجاب
بقوله لانه الى آخره انه لو قلبت الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها
يلزم اجتماع الساكنين الاول الالف المنقلبة عن الياء والثانى
الف التثنية ولا يمكن حذف احديهما لانه لو حذفت لالتبس التثنية
بالواحد عند دخول لن لان نونها يحذف بدخول لن يرى و[illegible]

لم يعلم

لم يعلم انه مثنى حذف نونه بلن وقلب الياء الفا وحذفت
لاجتماع الساكنين او واحد من غير حذف حرف علة فلا يلزم
الالتباس قلب الياء فى التثنية الفا لم يقلب ليندفع الالتباس
قوله اصل سين الى آخره يغنى عن الشرح قوله وسوى
بينه وبين جمعه الى آخره اعلم انه قد سوى لفظ الواحدة
المخاطبة ولفظ الجمع بعد الاعلال وتخفيف الهمزة فى خطاب
المؤنث لكن التقديرين مختلف لان وزن لفظ الواحدة تفين
لان عينه ولامه محذوفان ووزن لفظ الجمع تفلن لان عينه
محذوف وفاؤه ولامه ثابتان كما سوى لفظهما فى خطاب
المؤنث من مضارع رأى لكن التقدير مختلف واختلاف التقدير
هنا كالاختلاف ثم سيجىء تحقيق هذا البحث فى باب الناقص
ان شاء الله تعالى قوله واذا ادخلت النون الثقيلة الى آخره
اعلم ان اصل لماترين ترأيين على وزن تفعلين كتمنعين
نقلت حركة الهمزة الى ما قبلها وحذفت الهمزة تخفيفا
فصار ترييين بالياءين على وزن تفلين لان عينه محذوف

ثم قلبت الياء الاول الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار ترآين
ثم حذفت الهمزة لاجتماع الساكنين فصار ترين على وزن
تفين لان عينه ولامه محذوفتان كما مر فاذا ادخل عليهما
كلمة اما وهو حرف الشرط اصلها ان ما ادغمت النون في
الميم بعد قلب النون ميما لقرب المخرج فصار اما حذفت
النون من ترين بواسطة دخول اما عليه علامة للجزم
فصار اما ترى ثم ادخل عليه نون التاكيد الثقيلة فالتقى
ساكنان احدهما ياء الضمير وثانيهما الاول من نون الثقيلة
ولا يجوز حذف احدهما فحرك ياء الضمير بالكسر لان الساكن
اذا حرك حرك بالكسر او للمواخاة بين الياء والكسرة ونظيره
اخشين اصله اخشيين بسكون الياء ادخل نون الثقيلة
عليه ثم حذف نون الاعراب لنون الثقيلة فاجتمع ساكنان
وكسر الياء فيه لما ذكرنا ويجيء هذا البحث مستوفى في باب
اللفيف ان شاء الله تعالى قوله الامر ر ريا روا ري ريا
رين يعني اذا اردت ان تبني صيغة الامر للحاضر من راى

يرى

يرى فلا يخلو اما ان تبني قبل حذف الهمزة منه
او بعد حذفها فان بنيتها قبل حذفها قلت ارء على وزن
افع كارع فانه امر من ترى حذفت حرف المضارعة وزيدت
على اوله همزة الوصل لكون ما بعد حرف المضارعة ساكنا
وهو الراء وحذفت الالف للجزم فصار ارء وان بنيتها بعد
حذفها قلت ر بحرف واحد لانه امر من ترى حذفت حرف
المضارعة وابتدي بما بعدها لتحركه وحذفت الالف للجزم
فصار ر على حرف واحد واذا اردت ان تبني صيغة الامر
للغايب منه قلت لير ليريا ليروا لتر لتريا ليرين قوله
ولا تجعل الياء الفا تبعا ليرى اي لا تقلب الياء الفا في تثنية
امر المخاطبة تبعا لتثنية امر الغايب وهي لتريا ولم تقلب
الياء فيها الفا لان حركتها عارضة والحركة العارضة
كالسكون فكان الياء لم يكن متحركة فلم يوجد سبب قلبها
الفا قوله ويجوز الهاء للوقف نحو ره يعني اذا اردت ان تقف
على ر يلزم الحاق الهاء للسكت اي لا يلزم الابتداء والوقف على

حرف واحد فتقول رَهْ بالحاق الهاء قوله فحذفت همزته
كما في ترى ثم حذفت الياء لاجل السكون ظاهر لا احتياج له الى
الشرح قوله وبالنون الثقيلة آخره اي يعني اذا ادخل نون في
التاكيد الثقيلة والخفيفة على امر الحاضر من رأى يرى اعيدت
اللام المحذوفة في بعض مواضع فيقال رَيَنَّ رَيَانِّ رَوُنَّ رَيِنَّ رَيانِّ
رَيْنانِّ ويقال في الخفيفة رَيَنْ رَوُنْ رَيِنْ باعادة الياء المحذوفة
سوى الجمع لان حذف الياء قبل دخول نون التاكيد علامة الجزم
فقد زال الاعراب بعد دخول نون التاكيد لان بنون التاكيد
يصير مبنيًا كما اعيدت الياء المحذوفة من ارم اذا اتصل به نون
التاكيد فان قيل لم لم يحذف واو الجمع في رَوُنَّ وحذفت في اغزُنَّ
فالجواب عنه انما لم يحذف في رَوُنَّ لفقدان ما يدل عليه فيها
وهو ضمة قبلها وحذفت في اغزن لوجود الاصل في رَوُنَّ رَيُوا
حذفت الياء بعد قلبها الفًا ثم الحق به نون التاكيد فاجتمع الساكنان
فحذفت الواو وان كان علامة الجمع لان ضمة ما قبلها تدل عليها
قوله الفاعل راءٍ الى آخره اعلم ان اسم الفاعل من رأى يرى

اصل اغزن اغزوا فحذف الواو
لالتقاء الساكنين فصار اغزن لفظ
عليه نون التاكيد ... كان ع

للمفرد المذكر راءٍ على وزن فاعٍ اصله رائي استثقلت الضمة على الياء
فحذفت منها فالتقى ساكنان هما الياء والتنوين فحذفت الياء
لالتقاء الساكنين دون التنوين لان الياء اول الساكنين ومن
دابهم حذف الساكن الاول عند اجتماع الساكنين ولان التنوين
علامة التمكن فحذفها مخل بالغرض فصار راءٍ وللتثنية راءيان
على وزن فاعلان فهو جار على الاصل وللجمع راءون على وزن
فاعون لان لامه محذوف لان اصله راءيون على وزن فاعلون
استثقلت الضمة على الياء فنقلت الى ما قبلها بعد سلب حركته
فاجتمع الساكنان فحذفت الياء فصار راءون وللمؤنثة رائية
وهي جارية على الاصل وللتثنية المؤنث رائيتان وهي جارية
على الاصل ولجمع مؤنثه رائيات وايضا هذه جارية على الاصل قوله
ولا يحذف همزته الى آخره اي لا يحذف الهمزة في اسم الفاعل وهو
راءٍ لعلة سيذكرها المصنف في اسم المفعول والبعض قالوا انما
لم يحذف لان ما قبلها الف فلو حذفت لوجب ان ينقل حركتها
الى ما قبلها والالف لا يقبل الحركة ولكن يجوز ان يجعل بين بين

المشهور كما جعل الهمزة في سائل كذلك قوله وقس على هذا
اَرَى يُرِي اِراءةً اي وقس باب الافعال من رأى يرى على اَرَى
يُرِي يعني كما ان بناء رأى يرى مخالف لبناء نأى ينأى بالتزام
حذف الهمزة من مضارع رأى وعدم التزام حذفها من مضارع
نأى كذلك ارى يري مخالف لانأى ينئي حيث التزم حذف
الهمزة من مضارع ارى ولا يلتزم من مضارع انأى يختص الكلام
في هذا المقام هو ان كل فعل ناقص من مهموز العين اذا نقل الى
باب الافعال يجوز اثبات الهمزة في مضارعه ويجوز اسقاطها منه
سوى رأى يرى فانه اذا نقل الى باب الافعال يصير حذف الهمزة
من مضارعه واجبا مثلا اذا نقل نأى ينأى الى باب الافعال
يجوز في مضارعه ينئي باثبات الهمزة ويجوز ان يقال ينِي
بحذفها واذا نقل رأى يرى الى باب الافعال فتقول يُرِي في مضارعه
بحذف الهمزة البتة ولا يسوغ اثباتها وذلك لكثرة استعمال رأى
يرى وعدم كثرة استعمال نأى ينأى فاذا نقل رأى يرى
الى باب الافعال يقال اَرَى يُرِي اِراءً واِراءةً فارى اَرْأَى اصله

على وزن افعل قلبت الياء الفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار
ارْأَى بالهمزة ثم حذفت حركة الهمزة فاجتمع ثلث سواكن الراء
والهمزة والالف المقلوبة من الياء فحذفت الهمزة ثم اعطى حركتها
لما قبلها فصار ارى واصل يُرِي يُرْئِي على وزن يفعل حذفت
الضمة من الياء لاستثقالها عليها ثم حذفت حركة الهمزة ثم حذفت
الهمزة نفسها لاجتماع ثلث سواكن ثم اعطى حركتها لما قبلها فصار
يرى واراءة مصدر لارى يرى اصله اِرْآيًا على وزن افعالًا حذفت
حركة الهمزة ثم حذفت ثم اعطى حركتها الى ما قبلها فصار اِرايًا
فوقعت الياء طرفًا بعد الف زائدة فقلبت همزة فصار اِراءً ويجوز
فيه اثبات الياء وعدم قلبها همزة لان الهمزة اثقل من الياء لانها
حرف شديد من اقصى الحلق فتقول اِرايًا واِراءةً مصدر لارى
يرى ايضًا الا انه بتعويض التاء عن الهمزة المحذوفة ويجوز اثبات
الياء واتصالها بالتاء التي هي العوض عن الهمزة فيقال اِرايةً
قوله المفعول مَرْئِيٌّ الى اسم المفعول من رأى يرى مرئيّ مرئيان
مرئيون مرئية مرئيتان مرئيات اصل مرئيّ مرئوي اجتمعت الواو

والياء السابقة منهما ساكنة قلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء
ثم كسر ما قبل الياء وهو الهمزة لتصح الياء كان مهديان في
الاصل مهدوي اعل كما ذكرنا قوله ولا يجب الى آخره اي
ولا يجب حذف الهمزة من اسم المفعول لما ان وجوب حذف
الهمزة في فعله وهو يرى ثبت على خلاف القياس لان وجوب
حذفها لكثرة الاستعمال وهي ليست بموجبة للحذف ولان
القياس يقتضي ان لا يحذف الهمزة من يرى كما لم يحذف من
نأى لان المضارع فرع الماضي لوروده بعدها فيجب ان يكون
حكمه على وفاق الماضي في الهمزة والتليين فلما ثبت حكم يرى
في وجوب حذف الهمزة على خلاف القياس لا يقاس عليه حكم
غيره من اسم المفعول والفاعل لان الحكم في الشيء اذا ثبت على
خلاف القياس لا يقاس عليه غيره واعلم ان الفاء في قوله فلا
يستتبع لجواب شرط محذوف تقديره الكلام اذا كان حذف الهمزة
في فعله وهو يرى على خلاف القياس فلا يستتبع المفعول وفيه
ضمير مستكن مرفوع بانه فاعله راجع الى فعله وهو يرى وقوله

المفعول وما هو معطوف عليه وهو قوله وغيره منصوب على
المفعولية لقوله فلا يستتبع قوله وحذف في مرئي الى آخره
جواب عن سؤال مقدر توجيه السؤال ان ما ذكرتم من ان الهمزة
في مرأى لا يحذف لان وجوب حذفها في فعله ثبت على خلاف
القياس يقتضي ان لا يحذف في اسم المفعول من الذي يرى يعني
ما ذكرتم فاجاب بقوله لكثرة مستتبعه حاصل الجواب سلمنا
ان وجوب حذف الهمزة من الذي يرى لكثرة الاستعمال وعلى
خلاف القياس الا ان الهمزة حذفت في اسم مفعوله لان
مستتبعه كثيرة لانها حذفت في الماضي والمضارع واخواتهما
اي الفاعل واسم الآلة والمكان والزمان بخلاف اسم المفعول
من رأى يرى فانها لا يجب حذفها فيه فانه مستتبعه قليل
لان الهمزة حذفت في مضارعه فقط فلا يجب حذفها فيه
اعلم انه انما يحتاج الى الجواب المذكور لو بين كون وجوب حذف
الهمزة في فعله على خلاف القياس بكثرة الاستعمال ولما لو
بين بشيء آخر كما ذكرنا من قبل فلا يحتاج الى هذا الجواب اصلا

فانهم اذا عرفت هذا فاعلم ان اسم المفعول من الذي يرى للمفرد
المذكر مرئي اصله مرءوي على وزن مفعل كمكرم نقلت حركة
الهمزة وهي الفتحة الى ما قبلها وهو الراء فصار مرأى قلبت الياء
الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فالتقى ساكنان هما الالف المقلوبة
عن الياء والتنوين فحذفت الالف فصار مرى ولتثنية المذكر مريان
اصله مرءيان على وزن مفعلان نقلت حركة الهمزة الى ما
قبلها ثم حذفت تخفيفا فبقي مريان وانما لم يقلب الياء فيها
الفا مع انها متحركة وما قبلها مفتوح لئلا يلزم التقاء الساكنين
وهما الالفان احدهما الف المقلوبة عن الياء والاخر الف التثنية
ولا يمكن حذف احديهما لانه لو حذف احديهما لالتبس المثنى
بالمفرد حالة الاضافة لان نونه يسقط بها ولجمع المذكر مرون
اصله مرءيون على وزن مفعلون نقلت حركة الهمزة الى ما
قبلها ثم حذفت تخفيفا فبقي مريون ثم قلبت الياء الفا لتحركها
وانفتاح ما قبلها فصار مراون فالتقى الساكنان فحذفت
الالف لالتقاء الساكنين دون الواو فبقي مرون وللمفرد المؤنث

مراة اصلها مرءية على وزن مفعلة نقلت حركة الهمزة الى
ما قبلها ثم حذفت تخفيفا فبقي مرية ثم قلبت الياء الفا لتحركها
وانفتاح ما قبلها فصار مراة ولتثنية المؤنث مراتان اصلها
مرءيتان على وزن مفعلتان حذفت الهمزة بعد نقل حركتها
الى ما قبلها ثم قلبت الياء الفا فصار مراتان ولجمع المؤنث مريات
اصلها مرءيات على وزن مفعلات حذفت الهمزة بعد نقل
الحركة الى ما قبلها فصار مريات وانما لم يقلب الياء الفا مع
وجود علة قلبها اياها وهي تحركها وانفتاح ما قبلها لانها لو
قلبت الفا يلزم اجتماع الساكنين هما الالفان احدهما الف
المقلوبة من الياء والاخر الف الجمع ولا يمكن حذف احديهما لانه
لو حذفت لالتبس جمع المؤنث بالمفرد المؤنث في اللفظ قوله و
الموضع مرءى اي اسم الموضع من الذي يرى مرئى بفتح الميم وسكون
الراء وفتح الهمزة لان الموضع من باب فعل يفعل بفتح العين فيهما
على وزن مفعل قوله والآلة مرءى اي اسم الآلة من الذي يرى
مرءى بكسر الميم وسكون الراء وفتح الهمزة على وزن مفعل

وانا حذفت الى آخره يعني يجوز حذف الهمزة من الموضع والآلة
المشتقين من راى يرى بالقياس على نظائرهما الا ان حذف
الهمزة منهما غير مستعمل قوله المجهول راى يرى الى آخره اى
المجهول من راى يرى رُئِىَ رُئِيا رُئُوا رُئِيَتْ رُئِيَتا رُئِينَ
رُئِيتَ رُئِيتُما رُئِيتُم رُئِيتِ رُئِيتُما رُئِيتُنَّ رُئِيتُ رُئِينا
اصل رُئُوا رُئِيُوا استثقلت الضمة على الياء فحذفت منها
ثم اجتمع الساكنان هما الياء والواو فحذفت الياء فصار رُئُوا
والمجهول من يرى يُرى يُريان يُرون تُرى تُريان يُرين تُرى
تُريان تُرون تُرين تُريان تُرين اُرى نُرى اصل يُرون يُرءيون
نقلت حركة الهمزة الى الراء ثم حذفت الهمزة فصار يريون
ثم قلبت الياء الفا فاجتمع ساكنان ثم حذفت الياء لاجتماع الساكنين
قوله المهموز الفاء الى آخره اى المهموز الفاء يجيء من خمسة
ابواب فَعَلَ يَفْعُلُ بفتح العين في الماضي وضمها في الغابر نحو اخذ
يأخذ وفَعَلَ يَفْعِلُ بفتح العين في الماضي وكسرها في الغابر نحو
اَدَبَ يأدِبُ الادب دعوة الضيف وفَعَلَ يَفْعَلُ فيهما نحو اَهَبَ

اى الملغز والمضايع

يأهب

يأهَبُ يقال يأهب الرجل اذا استعدّ وفَعِلَ يَفْعِلُ بكسر العين
في الماضي وفتحها في الغابر نحو اَرِجَ يأرَجُ اذا فاح طيبا ومن
فَعُلَ يَفْعُلُ بضم العين فيهما نحو اَسُلَ يأسُلُ ولا يجيء من فَعِلَ
يَفْعِلُ بكسر العين فيهما بالاستقراء والمهموز العين يجيء
من ثلثة ابواب فَعَلَ يَفْعَلُ بفتح العين فيهما نحو رَأَى يَرْأَى و
فَعِلَ يَفْعَلُ بكسر العين في الماضي وفتحها في الغابر نحو يَئِسَ
يَيْأَسُ وفَعُلَ يَفْعُلُ بضم العين فيهما نحو لَؤُمَ يَلْؤُمُ ولا يجيء
من غيرها بالاستقراء ايضا والمهموز اللام يجيء من فَعَلَ يَفْعُلُ
بفتح العين في الماضي وضمها في الغابر نحو هَنَأَ يَهْنُؤُ ومن
فَعَلَ يَفْعَلُ بفتح العين فيهما نحو سَبَأَ يَسْبَأُ يقال سَبَأْتُ الخمر
اذا اشتراها ومن فَعِلَ يَفْعَلُ بكسر العين في الماضي وفتحها في الغابر
نحو صَدِئَ يَصْدَأُ ومن فَعُلَ يَفْعُلُ بضم العين فيهما نحو جَرُؤَ
يَجْرُؤُ من الجرءة وهو الشجاعة ولا يجيء من غيرها بالاستقراء ايضا
قوله ولا يجيء من المضاعف الا مهموز الفاء نحو انّ يئنّ اى
لا يجيء من المضاعف مهموز الفاء الا كانّ يئنّ يقال انا فرح اصلهما

اَنَنَ يَأْنِنُ اعلّ الاول بالادغام بعد اسكان النون الاولى والثاني
اعلّ بالادغام بعد نقل حركة النون الاولى الى ما قبلها ولا
يجيء من المضاعف مهموز العين واللام والا لا يكون المضاعف
مضاعفا قوله ولا يقع الى آخره يعني كل موضع يقع فيه حرف
العلة لا يقع الهمزة فيه ولهذا لا يجيء في المثال الا مهموز العين و
اللام واَدَ وجاء الوأد دفن البنت حيا والوجاء ضرب من السكين
ولا يجيء في الاجوف الا مهموز الفاء واللام نحو آنَ وجاء واصل
آن اون قلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها يقال آن
فلان اى فرح واصل جاء جيأ قلبت الياء الفا كذلك فصار
جاء ولا يجيء في الناقص الا مهموز الفاء والعين نحو اتى وراى
ولا يجيء في اللفيف المفروق الا مهموز العين نحو وأى الوأي الوعد
ولا يجيء في اللفيف المقرون الا مهموز الفاء نحو اوى يقال اوى
فلان اذا التجأ قوله ويكتب الهمزة الى آخره اعلم ان الهمزة لا
يكون في اول كلمة او في وسطها او في آخرها فان كانت في الاول
يكتب الهمزة على صورة الالف في كل حال اى سواء كانت مفتوحة

يخلو اما ان صح

او مضمومة

او مضمومة او مكسورة كاَحمد واُحد واِبل وسواء كانت الهمزة
همزة قطع او همزة وصل نحو اكرم وانصر وسواء كانت
اصلية كما في ابل او منقلبة كما في احد لان الهمزة تشارك الالف
في المخرج وهي اخت الحروف والكاتب عند الابتداء اقوى على
وضع الحركات على الالف فابدلوها الفا للتخفيف ولان التخفيف
كما هو مطلوب في اللفظ كذلك مطلوب في الخط فهذه الهمزة
وان لم يمكن تخفيفها في اللفظ لوقوعها ابتداء لكن امكن تخفيفها
في الخط فخففوها لئلا يفوت الغرض بالجملة وان كانت الهمزة في الوسط
فيكتب على نحو ما يخفف به ساكنة كانت او متحركة فان كانت
ساكنة فيكتب على وفق حركة ما قبلها نحو راس ولوم وبير لان
تخفيفها كذلك وان كانت متحركة فما قبلها اما ساكن او متحرك
فان كان ساكنا فيكتب على وفق حركة نفسها نحو سال ولوم ويسئم
لان تخفيفها كذلك وان كان متحركا وهي متحركة فيكتب على نحو ما يخفف
به ولذلك كتب نحو مير بالياء ونحو سال بالالف ونحو لوم بالواو
ونحو سيم بالياء لما عرفت ان تخفيفها كذلك فان كانت الهمزة في

اصل احد وحد تبعة الواو ابدلت منها همزة احد ٣٢

آخر الكلمة فلا يخلو اما ان يكون قبلها متحرك او ساكن فان كان
الاول فالهمزة يكتب على وفق حركة ما قبلها لا على وفق حركة
نفسها لان الهمزة في الطرف والحركة التي والحرف الواقع طرفا عارضة
بخلاف الحركة التي قبلها نحو قرء وطرء وفتيء فان كان الثاني
فلا يكتب الهمزة على صورة شيء بل يحذف الهمزة كقولنا هذا خبء
ورايت خبا ومررت بخبء وليس الالف التي في رايت خبا صورة
الهمزة وانما هي الالف التي يوقف عليها عوضا عن التنوين مثلها في
رايت زيدا هذا تحقيق الكلام في هذا المقام اقول في قوله وكذا كان
متحركا على وفق حركة نفسها نظر لانه منقوض بمثل جؤن فان
الهمزة فيهما في الوسط ومتحركة مع انها لم يكتب على وفق حركة ما قبلها
فالصواب ان يقول بدل قوله وفي الوسط الى قوله وسئم وفي الوسط
على نحو ما تخفف به لكان احسن لانه لا يتوجه الاشكال مع كونه
اخصر قوله **باب الرابع** في المثال اي باب الرابع من
الابواب السبعة المذكورة في صدر الكتاب في بيان المثال قوله
فيقال للمعتل الفاء مثال الخ اي يسمى المعتل الفاء مثالا

لمماثلة

لمماثلة الصحيح في تحمل الحركات وعدم الاعلال او لان المثال
في اللغة المشابهة فسمي به لان امره مثل امر الاجوف في الوزن
مثال المعتل الفاء نحو عد ومثال امر الاجوف نحو زن او نقول
المثال من المثول وهو الانتصاب ومنه تسمية علم الامير مثالا
لانتصابه امامه فسمي به لانتصاب حرف العلة في الاول
قوله وهو يجيء من خمسة ابواب اي المثال يجيء من خمسة ابواب
اي المثال يجيء من خمسة ابواب احدها فعَل يفعِل بفتح العين
في الماضي وكسرها في الغابر نحو وَعَدَ يَعِدُ وثانيها فعَل يفعَلُ
بفتح العين فيهما نحو وَقَعَ يَقَعُ وثالثها فعُل يفعُلُ بضم العين فيهما
نحو وَسُمَ يَوْسُمُ ورابعها فعِل يفعَلُ في الغابر نحو وجل يوجل
وخامسها فعِل يفعِلُ بكسر العين فيهما نحو وَمِقَ يَمِقُ قوله و
لا يجيء من فعل يفعل الى آخره اي ولا يجيء المثال من فعل يفعل بفتح
العين في الماضي وضمها في الغابر بالاستقراء الا وجد يجد
في لغة قبيلة بني عامر يحذفون الواو من يجد مع وقوعها بين ياء
وضمة لثقل الواو مع ضمة ما بعدها وقيل هذه اللغة اي لغة

بكسر العين في الماضي وفتحها م

بني عامر ضعيفة لا اعتبار بها لخروجها عن القياس واستعمال
الفصحاء قوله وحكم الواو والياء الى آخره اعلم ان الواو والياء
اذا وقعتا في اول الكلمة لا يعلان بل يبقيان على حالهما كالحرف
الصحيح سواء كانت الكلمة التي في اولها واو او ياء معلومة
او مجهولة نحو وعد ووعد ووقر ووقر ويبس ويسر ويمن ويمن
وانما يبقيا على حالهما اما لقوة المتكلم عند الابتداء واما لانهما
لو اعلا فلا يخلو اما ان يعلا بالسكون او بالقلب او بالحذف
لا سبيل الى شيء منها اما الى الاول فلتعذر الابتداء بالساكن
واما الى الثاني فلان الحرف المقلوب به حرف العلة غالبا فيلزم
تحصيل الحاصل او الابتداء بالساكن اذ من جملة حرف العلة الالف
وهي ساكنة واما الى الثالث فلنقصانه من القدر الصالح هذا في
الثلاثي واما في غير الثلاثي فلا يعل الواو والياء اذا وقعتا في اوله
ايضا اتباعا للثلاثي اقول في قوله لان المقلوب به غالبا يكون
حرف العلة نظر يعرف بالتامل والصواب ان يقول لان المقلوب غالبا
حرف العلة قوله ولا يعرض الى آخره هذا جواب عن ايراد مقدر

توجيه

توجيه الايراد ان يقال انما يلزم النقصان من القدر الصالح بالحذف
اذا لم يعوض عنه شيء واما اذا عوض فلا يلزم النقصان من القدر
الصالح فلم لم يحذف الواو والياء التي في اول الكلمة بعوض فاجاب عنه
بقوله حتى لا يلتبس بالمستقبل والمصدر في نفس الحروف يعني لو حذف
الواو والياء التي وقعت في اول الكلمة بعوض فلا يخلو اما ان يعوض
التاء في الاول او في الآخر فان عوض في الاول يلتبس بالمستقبل في
نفس الحروف فان عوض في الآخر يلتبس بالمصدر في نفس الحروف
وقوله في نفس الحروف احتراز عن الحركات اذ لا يلزم الالتباس بالحركات
قوله ومن ثم لا يجوز ادخال الياء في الاول في العدة لاجل التباس اي
ومن اجل ان الواو والياء لا تعلان في اول الكلمة لو حذفتا يعوض
في الاول لالتبس بالمستقبل لم يعوض التاء في مصدر وعد وهو العدة
في الاول لئلا يلتبس بالمضارع اقول لا طائل تحت قوله للالتباس وهو غير
مخفي على من تامل قوله ويجوز في التكلان لعدم الالتباس هذا
جواب عن اعتراض مقدر توجيه الاعتراض ان ما ذكرتم من ان
الهاء التي هو عوض عن الواو لم يدخل على اول الكلمة لئلا يلتبس

بالمضارع منقوض بالتكلان فان التاء ههنا عوض عن الواو مع
اجتماعها في الاول فاجاب بقوله لعدم الالتباس ونحن نجيب ذلك
اذا تحقق الالتباس ولا يلزم الالتباس في الاول مصدر وكلا
بادخال التاء التي هي عوض لان المضارع لا يجي على هذا الوزن
فادخلت في الاول لعدم الاحتياج الى دفع الالتباس اذ بوجود
التاء يندفع الالتباس التكلان اسم من التوكل وهو اظهار العجز
والاحتياج الى الغير قوله وعند سيبويه الى اخره اعلم ان التاء التي
هي عوض من المحذوف في مثل العدة والمقة يجوز حذفها واثباتها
عند سيبويه لان التعويض من الامور الجائزة لا من الامور الواجبة
عنده ولذا كان التعويض كذلك يجوز ترك التعويض واثباته ثم
استدل بقول الشاعر واخلفوك عد الامر الذي وعدوا حيث
ترك التعويض في عد الامر ولو كان التعويض من الامور الواجبة
لما تركه الشاعر معنى البيت يصف قوما بالخلف في الوعد يعني
انهم من الذين اذا وعدوا اخلفوا والله اعلم قوله وعند الفراء لا
يجوز الحذف الى اخره يعني عند الفراء لا يجوز حذف التاء في مصدر

يعني انها عوض عن الواو في الاول فيحصل بعد الحذف الالتباس

المثال

المثال لان التاء عوض من الحرف المحذوف وهو الواو فيه فلو حذفت
التاء لم يبق شيء يدل على حذفه ويكون اقل من اقل الصالح للعلم
ان الحذف في قوله عوض من الحذف بمعنى المحذوف كقولنا ضرب
الامير اي مضروبه قوله الا في الاضافة لان الاضافة تقوم مقامها
هذا استثناء من قوله لا يجوز الحذف اي عند الفراء لا يجوز حذف
التاء في مصدر المثال الا في حالة الاضافة فحينئذ يجوز الحذف
عنده وانما جاز حذف التاء فيها لان المضاف اليه يقوم مقام
التاء ولهذا تركه الشاعر في شعره المذكور لان المصدر اعني عد
في الشعر مضاف الى ما بعده وهو الامر اعلم ان المراد بالاضافة في قوله
الا في الاضافة النسبة وبالاضافة في قوله لان الاضافة والمضاف
اليه فافهم قوله وكذا حكم الاقامة والاستقامة ونحوهما لانه جائز
لان التاء يجوز تركها في الاضافة قوله ومن ثم حذفت في قوله
تعالى واقام الصلوة اي ومن اجل ان حكم الاقامة والاستقامة
ونحوهما الحكم مصدر وعد حذفت التاء من الاقامة في قوله تعالى
واقام الصلوة لان المصدر مضاف الى الصلوة قوله ونقول الى

اخره اي نقول عند اتصال الضماير بالماضي من المثال الثلاثي نحو وعد
وعدا وعدوا وعدت وعدتا وعدن وعدتَ وعدتما وعدتم
وعدتِ وعدتما وعدتن وعدتُ وعدنا وبالمضارع منه
يعد يعدان يعدون تعد تعدان يعدن تعد تعدان تعدون
تعدين تعدان تعدن اعد نعد اذا عرفت هذا فاعلم انه
يجوز قلب الدال تاء وادغام التاء في التاء في ماضي المثال للمخاطب
مطلقا والمتكلم وحده قوله اصله يوعد الى اخره يعني اصل يعد
يوعد حذفت الواو لوقوعها بين ياء مفتوحة وكسرة اصلية
فان قيل لم حذف الواو لوقوعها كذلك قلت للزوم الثقل وهو
اما الخروج من الكسرة التقديرية الى الضمة واما الخروج من
الضمة التقديرية الى الكسرة الخالصة فان قيل لو حذف
الياء او الكسرة يرتفع هذا الثقل فلم لم يجز في احدهما قلنا
لعدم الامكان اما بيان عدم امكان حذف الياء فهو انها علامة
المضارع والعلامة لا تحذف فحذفها اختلال بالمقصود مع
تعذر الابتداء بالساكن واما بيان عدم امكان حذف الكسرة

فهو

فهو انها لو حذفت لتؤدي الى الساكنين فلما كان حذف كل من الياء
والكسرة غير ممكن تعين الواو بالحذف او نقول انما حذفت
الواو لان الياء تقارب الكسرة في قع الفاء فاصلة بين القريبين
وهو مستقبح قوله ومن ثم الى اخره اي ومن اجل ان الانتقال
من الكسرة الى الضمة ومن الضمة الى الكسرة ثقيلة لا يجي شيء على
وزن فُعِل بضم الفاء وكسر العين الا دُئِل وعلى وزن فِعُل
بكسر الفاء وضم العين الا حِبُك الدُئِل بضم الدال وكسر الهمزة
دويبة والحِبُك بكسر الحاء وضم الباء اسم قبيلة اجيب عن الثاني
بانه من تداخل اللغتين لانه يقال حُبُك بضم الحاء والباء كعنق
ويقال حِبِك بكسرهما والمتكلم بحبك بكسر الحاء وضم العين
كانه قصد الحبك بكسر الحاء والباء فلما تكلم بالحاء مكسورة
غفل عن ذلك وقصد اللغة الاخرى وهي الحبك بضم الحاء
والباء الا ان هذا التداخل ليس بشايع لانه في كلمتين او اكثر
في كلمة ليس بكثير وعن الاول بانه اسم قبيلة لابي الاسود الدئلي
فهو علم والاعلام لا يبعد علمها في الابنية يجوز ان يكون منقولة

كضرب اذا سيّء به وابن سم انه اسم لدويبة يشبه بابن عرس
كما قال بعضهم في قول الشاعر جاء والجيش ولو قيس معه لم يرسه ما
كان الا كعرس الذيل فلا نسلم انه غير منقول عن الفعل اي
تلك الدويبة سميت به لكنه شاذ قوله فحذفت في تعد واعد
ونعد وان لم يوجد تلك العلة للمشاكلة قوله وحذفت الى
آخره هذا جواب عن سوال مقدر توجيه السوال ان الواو حذفت
من يعد لوقوعها بين ياء وكسرة فلم حذف الواو من يضع ويسع
ويطأ ويقع ويدع مع ان الواو لم يقع بين ياء وفتحة فلم يوجد
ما يوجب حذفها فاجاب بقوله لان اصله يوضع يعني
ان الواو انما حذفت منها لان الاصل فيها كلها يفعل بكسر
العين والواو فيها واقعة بين ياء والكسرة فوجد ما يوجب
حذفها فحذفت وانما فتحت عين الفعل فيها لاجل حرف
الحلق لان حرف الحلق ثقيل وفتحت العين ليكون خفة الفتحة
في مقابلة ثقل حرف الحلق فعلم ان الفتحة عارضة والفتحة
العارضة ليست معتبرة قوله ولا يحذف في يوعد الى آخره

هذا ايضا جواب عن سوال مقدر توجيه السوال ان يقال
لم حذفت الواو من المضارع وعد ولم لم يحذف من مضارع
اوعد مع ان علة حذف الواو متحققة فيهما فحذف الواو من
مضارع وعد وعدم حذفها من مضارع اوعد ترجيح بلا
مرجح فاجاب بقوله لان اصله يؤوعد حاصل الجواب ان يقال
لا نسلم ان الواو وقعت في مضارع اوعد بين ياء وكسرة لان
اصله يؤوعد لان المضارع هو الماضي بزيادة حرف المضارعة
فحينئذ لم يوجد علة الحذف فيه فلا يحذف ولقائل ان يقول
ان الهمزة المقدرة بعد حرف المضارعة ليست مانعة
لقلب الياء واوا في نحو يوسر فوجب ان يكون غير مانعة لسقوط
الواو في نحو يوعد لانهما حكمان لفظيان واعتبار الاخر والامكن
التحكم والجواب عنه من وجهين الاول انهما لو اعتبرت للسقوط
ايضا يلزمهم الثقل من الضمة الى الكسرة ولذلك اتفقوا على ان
الواو انما حذفت لانها وقعت بين ياء مفتوحة وكسرة اصلية والثاني
ان السابق يقوي الواو فلا وجه لحذفها مع ما يقويها

الامر عد الى آخره اعلم ان الامر للمخاطب من وعد يعد عِد عِدا
عِدوا عِدي عِدا عِدن الاول للمفرد المذكر والثاني لتثنيته
والثالث لجمعه والرابع للمفرد المونث والخامس لتثنيتها والسادس
لجمعها والامر للغايب منه ليعد ليعدا ليعدوا والنهي لا تعد لا تعدا
والاسم الفاعل منه واعد واعدان واعدون واعدة واعدتان
واعدات على وزن فاعل كناصر والمفعول موعود على وزن
مفعول كمنصور والموضع منه موعِد على وزن مفعِل بفتح
الميم وكسر العين والآلة ميعاد على وزن مفعال بكسر الميم و
فتح العين اصله موعاد قلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما
قبلها فصار ميعاد والحال انهم يقلبون الواو الساكنة ياء بالحاجز
وهو الحرف الساكن في نحو قنية اصلها قنوة قلبت الواو ياء فصار
قنية فبغير الحاجز يقلبون الواو ياء على سبيل الاولوية قوله

الباب الخامس في الاجوف فيه الباب الخامس من
الابواب السبعة التي ذكرها المصنف في اول الكتاب في بيان
المعتل العين واويا كان او يائيا قوله ويقال له اجوف

لخلو جوفه عن الحرف الصحيح اي ويقال المعتل العين اجوف لكون جوفه
اي وسطه خاليا عن الحرف الصحيح واما لوقوع حرف العلة في جوفه
قوله ويقال له ذو الثلاثة لصيرورته على ثلثة احرف في المتكلم اي
ويقال للمعتل العين ذو الثلاثة لكون ماضيه على ثلثة احرف
عند اتصال بعض الضمير به نحو قلت وبعت قيل فيه نظر لانه
يستلزم اختصاص هذا الاسم بالاجوف الثلاثي لان غيره ليس على
ثلثة احرف عند اتصال بعض الضمير كاقمت واستقمت مع انهم يسمونه
ايضا بذي الثلاثة ويمكن ان يجاب عنه انه يقال انه على ثلثة احرف
نظرا على الاصل لان اصل استقمت واقمت قمت فحينئذ لا يرد فان قيل
ان كون ماضيه على ثلثة احرف عند الاتصال ممنوع لان التاء
ضمير الفاعل فيكون على حرفين اجيب بان اطلاق الحرف على التاء
ليس باصطلاح النحوي بل المراد انه على ثلثة احرف من حروف الهجاء
ولا شك انه كذلك اذا عرفت هذا فاعلم انه ليس لتخصيص كون
ماضيه على ثلثة بالمتكلم وجه لانه في المخاطب كذلك فلو قال
في اتصال الضمير المرفوع البارز المتحرك لكان اجمع واحسن

قوله وهو يجيء من ثلثة ابواب الى آخره اى الاجوف يجيء من
ثلثة ابواب الاول فَعَل يفعُل بفتح العين في الماضي وضمها في الغابر
نحو قال يقول والثاني فَعَل يفعِل بفتح العين في الماضي وكسرها
في الغابر نحو باع يبيع والثالث فعِل يفعَل بكسر العين في الماضي
وفتحها في الغابر نحو خاف يخاف لان اصلهما خوف نحو فاعل
الاول بالقلب فقط والثاني بالنقل اولا والقلب ثانيا وفيه نظر
لان كلامه يدل على ان الاجوف لا يجيء من فعُل يفعُل بضم العين
فيهما والامر بخلافه نحو طال يطول ويمكن ان يجاب عنه بان يقال
انه قليل لا اعتداد به قوله قال بعض الصرفيين الى آخره غني عن
الشرح قوله الاربعة الى آخره يعني الاربعة من خمسة عشر وجها
اذا كان ما قبل حرف العلة مفتوحا سواء كانت حرف العلة ساكنة
نحو قول مصدرا او مفتوحة نحو بيع او مكسورة نحو خوف او مضمومة
نحو طول قوله ولا يعل الاول الى آخره اعلم ان حروف العلة اذا
وقعت في اثناء الكلمة ساكنة وما قبلها متحرك تقتضي جنس حركة
ما قبلها لكون طبيعة الساكن ضعيفة واستدعاء ما قبلها نحو

ميزان وموسر هذا اذا لم يكن ما قبل حرف العلة حرفا مفتوحا واما
(ما قبلها حرف العلة مفتوحا)
اذا كان نحو قول مصدرا فلا تقلب الواو على وفق حركة ما قبلها لان
قبلها على وفق حركة ما قبلها للتخفيف وهو موجود هنا بدون
القلب لخفة الفتحة والسكون وعند البعض يجوز قلب
الواو الياء الساكنة الفا اذا كان ما قبلها حرفا مفتوحا نحو قول مصدر
قيل عنده فتقلب الواو الفا وقوله اذا سكنت بالتخفيف فعل ماض
من السكون لا بالتشديد من التسكين قوله وتعل نحو اغزيت
اصله واو ساكن تبعا ليغزي هذا جواب عن اعتراض مقدر توجيه
الاعتراض ان ما ذكرتم من ان حروف العلة الساكنة لا يعل
اذا كان ما قبلها حرفا مفتوحا نحو اغزيت لان اصله اغزوت
اعل الواو بقلبها ياء مع انها ساكنة وما قبلها مفتوح فاجاب
بقوله تبعا ليغزي يعني اعل الواو في اغزوت بقلبها ياء وان كانت
ساكنة مع فتح ما قبلها تبعا ليغزي اصله يغزو بضم الواو قلبت الواو ياء
لوقوعها طرفا وما قبلها مكسورا ثم حذفت عن الياء لكونها على الياء
ثقيلة هذا الحل ما في المتن وفي قوله تبعا ليغزي نظر من وجهين

اما اولا فلان الماضي والمضارع لاحق فاتباع السابق على اللاحق
محال لان معنى الاتباع ان قلب الواو في المضارع علة لقلبها في
الماضي واللاحق لا يكون علة للسابق لانه يلزم منه توقف
الشيء على ما يحصل بعده وهو محال واما ثانيا فلانه لو كان
اتباع الماضي على المضارع جائزا فلا يخلو اما ان يكون قياسا
او سماعيا فان كان الاول يلزم حذف الواو من وعد وعدا
وعد والى آخره قياسا على مضارعه وان كان الثاني فلا وجه
للاتباع لان السماع مقصور على الاستقراء فما وقع بعده
ولا يزيد عليه قوله وتعل نحو كينونة الى آخره هذا جواب
عن سوال مقدر توجيه السوال ان لم اعل عين فعل كينونة
من الكون مع ان القياس ان لا يعل الواو لانها ساكنة وما
قبلها مفتوح فاجاب بقوله لان اصله كيونونة عند الخليل
والواو فيه ليست بساكنة ثم قلبوا الواو ياء وادغموا الياء في
الياء لان الياء والواو اذا اجتمعا وسبقت احديهما بالسكون
تقلب الواو ياء وتدغم الياء في الياء كما قلبت الواو ياء وادغمت

الياء في الياء في ميت اصله ميوت بقلب الواو ياء وادغمت
الياء في الياء فصار كينونة بالتشديد ثم خففت بحذف الياء
الثانية فصار كينونة كما خففت الياء الثانية في ميت بحذفها
فقيل ميت بسكون الياء قوله وقيل الى آخره اعلم ان بعض
الصرفيين قد قال ان اصل كينونة كونونة بضم الكاف ثم
فتح الكاف لئلا يصير الياء واوا في نحو الصيرورة والقيلولة ثم
جعل الواويات تبعا لليائيات لكثرة اليائيات وقلة الواويات قوله ومن
ثم الى آخره اي ومن اجل ان اليائيات كثيرة دون الواويات قيل
لا يجيء في الواويات الا اربعة كلمات وهي الكينونة والديمومة و
السيدودة والهيعوعة قوله قال ابن جني الى آخره اعلم ان ابن
جني قد قال في الثلثة الاخيرة اي في نحو بيع وخوف وطول يسكن
حروف العلة اولا لطلب الخفة ثم تقلب الفا للين عريكة الساكن
ولاستدعاء ما قبلها فصار باع وخاف وطال اعلم حرف العلة
بالتسكين شروط الاول ان يكون حرف العلة في فعل او في اسم على
وزن فعل الثاني ان يكون حركته اصلية والثالث ان لا يكون

فتحة ما قبلها في حكم السكون والرابع ان لا يكون في معنى الكلمة
اضطراب والخامس ان لا يجتمع اعلالان لو اعل والسادس ان
لا يلزم ضم حرف العلة في مضارعه لو اعل والسابع ان يترك الدلالة
على الاصل فاذا تحقق مجموع هذه الشروط يعل حرف العلة بالتسكين
واذا انتفى شرط منها لا يعل قوله ومن ثم سلما الى آخره اى ومن
اجل ان حرف العلة انما يعل اذا تحقق مجموع الشرايط صح نحو قال
اصله قول لوجود الشرايط المذكورة فيه وهو ظاهر لا حاجة
الى البيان قوله وقيل مثل ديار الى آخره هذا جواب عن اعتراض
مقدر توجيه الاعتراض ان ما ذكرتم من انه لو انتفى شرط من
الشروط المذكورة لا يعل حرف العلة بالتسكين منقوض بنحو ديار
قيام وسياط لانه اعل مع انه ليس بفعل ولا اسم وزن فعل فاجاب
بقوله لما تبعه يعني يعل هذه الاشياء وان لم يكن افعالا ولا اسماء
على وزنها اتباعا لهذه الاشياء لشيء اما ديار فاعل تبعا للواحد وهو
دار واما قيام فاعل تبعا للفعل وهو قام واما سياط فاعل تبعا للواو
واحدة وهو سوط وواو سوط مشابهة بالف دار في كونها ميتة اى

ساكنة

ساكنة لو اورد هذه المسئلة بعد عدم اعلال حرف العلة بالتسكين
لفقدان الشرط الاول من الشرط لكان احسن قوله ولا يعل الى آخره
اى ومن اجل انه لو انتفى شرط من الشروط المذكورة لا يعل حرف العلة
في نحو الحوكة والخولة وحيدى وصيدى لفقدان الشرط الاول
وهو كون حرف العلة في فعل او في اسم على وزن فعل لان كلا
منها ليس بفعل ولا اسم على وزن فعل اما الاول فظاهر و
اما الثاني فلاتصال علامة التانيث ومنهم من قال انما لم يعل
هذه الامثلة حتى يدل على الاصل قوله ونحو دعوا القوم
لطرو حركته اى ولا يعل حرف العلة في نحو دعوا القوم لفقدان
الشرط الثاني وهو كون حركة حرف العلة غير عارضية لان حركة
الواو في نحو دعوا القوم عارضة لانها لالتقاء الساكنين قوله
ونحو عور الى آخره ولا يعل حرف العلة في نحو عور واجتور
لفقدان الشرط الثالث وهو ان لا يكون فتحة ما قبلها في حكم
السكون لان حركة العين في عور وما التاء في اجتور في حكم
السكون لانه في حكم عين اعور والتجاور وانما لم يعل

اعور وتجاور اما الاول فلانه لو اعل لادى الى اللبس بيانه انه
لو اعل اعور ينقل حركة الواو الى العين ثم تقلب الواو ياء فحينئذ
لا يخلو اما ان يحذف الهمزة استغناء عنها بحركة ما بعدها او
يبقى نظرا الى ان ما بعدها في الاصل ساكن كما في اختصم فان
حذفت الهمزة يلتبس بباب فعل في الصورة وان ابقيت يلتبس
بباب الافعال في الصورة ايضا واما الثاني فلانه لو اعل تجاور لا
لتباس ايضا بيانه انه لو اعل نظرا الى ان الالف ليس بحاجز
حصين او منزلة الفتحتين لاجتماع الساكنين فلا بد من
حذف احدهما فلو حذف لالتبس بمجهول مضارع الافعال
قوله ونحو الحيوان يدل حركته على اضطراب معناه اى
ولا يعل نحو الحيوان لفقدان الشرط الرابع وهو ان لا يكون
في معنى الكلمة اضطراب لان في معنى الحيوان اضطرابا فصح
ليدل حركة عينه على ان معناه اضطرابا قوله والموتان
محمول عليه الى آخره هذا جواب عن سؤال مقدر توجيه
السؤال ان يقال لم لم يعل الموتان مع انه ليس في معناه

اضطراب

اضطراب اصلا فاجاب بقوله محمول عليه لانه نقيضه يعني لا
يعل الموتان وان لم يكن في معناه اضطراب حملا له على
الحيوان حمل النقيض على النقيض قوله ونحو طوى الى آخره
اى ولا يعل نحو طوى لفقدان الشرط الخامس وهو ان لا
يجتمع اعلالان لان لو اعل حرف العلة لانه لو اعل نحو طوى
لاجتمع الاعلالان بيانه ان الياء اعلت بقلبها الفا لتحركها
وانفتاح ما قبلها فلو اعل الواو لادى الى اجتماع الاعلالين
وتحقيق بحث اجتماع الاعلالين يجيء في الباب السابع ان شاء
الله تعالى قوله وطويا محمول عليه الى آخره هذا جواب عن
اشكال مقدر توجيه الاشكال انه لم لم يعل طويا بتسكين الواو
وقلبها الفا مع انه لو اعل لا يلزم اجتماع الاعلالين اجاب
بقوله محمول عليه يعني لم يعل طويا وان لم يجتمع فيه الا
علالان على تقدير الاعلال حملا له على الماضي المفرد
وهو طوى قوله ونحو حيي الى آخره يعني ولا يعل نحو حيي
لانعدام الشرط السادس وهو ان لا يلزم ضم حرف العلة في

مضارعه لو اعل لانه لو اعل يلزم ضم حرف العلة في مضارعه
لانك اذا قلت حاي في الماضي فلا بد ان تقول في المضارع
يحاي بضم الياء الاخيرة قوله ونحو القود الى آخره اي
ولا يعل نحو القود لانعدام الشرط السابع وهو ان لا يترك
للدلالة على الاصل لانه ترك ذلك قوله الاربعة الى
آخره يعني الاربعة من خمسة عشر وجها اذا كان ما قبل
حرف العلة مضموما سواء كان حرف العلة ساكنا او
مكسورا او مضموما او مفتوحا نحو مُيسر ويَبيع ويغزُو ولن
يَدعُوَ يجعل حرف العلة في الاولى اي في مُيسر واوا للين
عريكة الساكنة واستدعاء ما قبلها فصار موسر وفي الثانية
في يبيع يسكن لان الكسرة على الياء ثقيلة كالضمة ثم يجعل
واو الضم ما قبلها فصار يبوع ولان جعلت حركة ما قبل حرف
العلة وهو الياء من جنسه بعد تسكينه يعني لان الاصل
في اعلال الياء تسكينها وجعل حركة ما قبلها من جنسها
فصار يبيع وفي الثالثة اي في يغزُو يسكن حرف العلة فقط

لثقل

لثقل الضمة على الواو فصار يغزو وفي الرابعة اي في لن
يدعو لا يعل بل يبقى على حاله لان الاعلال للتخفيف وهو
موجود فيه من غير الاعلال بسبب الفتحة قوله ومن ثم
لا يعل غيبة ونومة اي ومن اجل ان الفتحة خفيفة لا يعل
غيبة ونومة الغيبة جمع غايب والنومة جمع نايم قوله
الاربعة الى آخره يعني الاربعة من خمسة عشر وجها اذا كان
ما قبل حرف العلة مكسورا سواء كانت ساكنة نحو موزان
او مفتوحة نحو داعوة او مضمومة نحو رضيوا او مكسورة نحو
متميين قلبت الواو في الاول اي في موزان ياء لسكو عنا
وانكسار ما قبلها فصار ميزان وقلبت في الثاني اي في داعوة
ياء ايضا لاستدعاء ما قبلها اياها ولين عريكة الفتحة لخفتها
كالسكون فصار داعية فان قيل فعلى هذا ينبغي ان تقلب
الواو في نحو دول ياء مع انه لم يقلب قلنا لم يقلب الواو في نحو
دول ياء لان الاسماء التي ليست بمشتقة من الفعل لا يعل
لخفتها الا اذا كانت على وزن الفعل فانها تعل حينئذ و

دون الميم على وزن الفعل لان الفعل لا يجيء على وزن يفعل
بكسر الفاء وفتح العين ففي الثالث اعني في يضيو اسكن حرف
العلة لان الضمة على الياء ثقيلة ثم حذفت الياء لاجتماع
الساكنين ثم الرابع اعني في ترميين سكون الياء ثم حذفت
لاجتماع الساكنين هذا حل ما في المتن اقول في قوله الا
اذا كان على وزن الفعل نظر لان لفظة كان مسندا الى
ضمير الاسماء وهي مؤنثة غير حقيقية والفعل اذا كان
مسندا الى ضمير المؤنث الغير الحقيقي يجب تانيثه كما هو مقرر
في النحو فالصواب ان يؤنث لفظ كان ويقول الا اذا كانت الكلم
ان يقال ذكر لفظ كان وان كان مسندا الى ضمير الاسماء
باعتبار المذكور قوله الثلاثة الى اخره يعني الثلاثة من
خمسة عشر وجها اذا كان ما قبل حرف العلة ساكنا سواء
كان حرف العلة مفتوحا نحو يخوف او مكسورا نحو يبيع او
مضموما نحو يقول الحكم فيها كلها ان يعطى حركة حرف العلة
الى ما قبلها وذلك لضعف حرف العلة وقوة حرف الصحيح الا

الى الواو
لنقل

الى الواو في نحو خوف جعلت الفا بعد نقل حركتها الى الخاء لاستدعاء
ما قبلها ولكن عن يكون الساكن العارضي بخلاف حرف العلة في يخوف
فانه لا ينقلب الفا لاستدعاء ما قبلها ولكن عن يكون الساكن
لان سكونه فيه ليس بعارضي لانه ليس بالنقل بخلاف السكون
في خوف فانه عارض لانه بالنقل قوله ولا يعل اعين وادور
الى اخره هذا جواب عن سؤال مقدر توجيه السؤال ان يقال
ما ذكرتم من ان حرف العلة اذا كان متحركا وما قبلها حرفا صحيحا
ساكنا ينقل حركته الى ما قبله لخفتها وقوة حرف الصحيح يقتضي ان
يعل الياء في اعين والواو في ادور بنقل حركة الواو والياء الى ما قبلها
اجاب بقوله حتى لا يلتبس بالافعال يعني صحح الياء والواو في اعين
وادور لانه لو يعل لالتبس الاول بالمتكلم وحده لمضارع عان والثاني
بالمتكلم وحده لمضارع دار فصحح لدفع الالتباس اعلم ان الافعال هنا
بفتح الهمزة جمع فعل ولقائل ان يقول حينئذ يلزم تحقق الالتباس بثلثه
فعل لان الافعال جمع واقل الجمع ان يطلق على ثلثة مقادير الواو ويمكن
ان يجاب عنه بوجهين لقائل الاول فلان المراد بقوله حتى لا يلتبس بالافعال

ان العين لو اعل لالتبس بالمتكلم وحده لمضارع عاد واد ولو اعل لالتبس بالمتكلم وحده لمضارع دار والمتكلم المضارع عافضل والمتكلم لمضارع دار نفل آخر فاطلق الجمع ماراد التثنية كما في قوله تعالى فقد صغت قلوبكما اى قلباكما واما الثاني فلان الالف واللام اذا دخلا على الجمع يتناول على الواحد كما مر اقول في الاول نظر يعرف بالتامل **قوله** ونحو جدول حتى لا يبطل الالحاق هذا جواب عن اشكال مقدر توجيه الاشكال ما مر آنفا فاجاب عنه بقوله حتى لا يبطل الالحاق يعني لو اعل جدول يبطل الالحاق لان الالحاق جعل مثال على مثال ازيد منه ليعامل معاملته وجدول لو اعل لا يكون الملحق به فصحح لئلا يبطل الالحاق والجدول النهر الصغير **قوله** ونحو قوم حتى لا يلزم الاعلال في الاعلال هذا ايضا جواب عن سوال مقدر توجيه السوال ظاهر لا حاجة الى التقرير والبيان فاجاب بقوله حتى لا يلزم الاعلال في الاعلال بيان الملازمة لان قوم في الاصل قووم فلو نقلت حركة الواو الثانية الى الواو الاولى ثم قلبت الفا لوجب ان يقلب الاولى الفا ايضا لانها متحركة وما قبلها

السابع من الابواب السبعة المذكورة في صدر هذا الكتاب في بيان اللفيف وهو في اصطلاح علمائنا هذا الفن عبارة عما اجتمع فيه حرفا علة **قوله** يقال للفيف الى آخره اى ويقال للفيف لفيف لاجتماع حرف العلة فيه او يقال هو ماخوذ من اللف بمعنى الخلط فسمى باللفيف لان فيه خلط الحرف الصحيح بحرف العلة **قوله** وهو على ضربين الى آخره اى اللفيف على نوعين احدهما مفروق وثانيهما مقرون لان حرفي العلة لا يخلو اما ان يكونا مجتمعين على وجه القران او لا فان كان الثاني فهو المقرون وان كان الاول فهو المفروق **قوله** المفروق الى آخره اى حكم فاء الفعل من اللفيف المفروق كحكم فاء الفعل من المثال لانه مثله في الفاء ايضا وحكم لام الفعل منه كحكم لام الفعل من الناقص لانه مثل الناقص في اللام ايضا وكذلك حكم فاء المضارع المثال من حيث حذفوا الواو لوقوعها بين ياء وكسرة وحكم لام مضارع المفروق كحكم لام المضارع من الناقص اليائي من حيث سقوط الضمة عن الياء فهذا معنى قوله وكذلك حكم اخواتهما **قوله** الامر ق الى آخره اعلم ان الامر من وفى يقى يجيء على حرف واحد لكون اصله ق حذفت الياء علامة للجزم وابقي الكسرة لتدل على الياء المحذوف وفرق يلزم الحاق الهاء به

لتقل

حالة الوقف لئلا يلزم الابتداء والوقف على حرف واحد وتقول بنون التاكيد
الثقيلة قين قيان قن قن قيان قينان وبنون التاكيد الخفيفة قين قن
قن واسم الفاعل من وفى يفي واق اصله واقي اعل كاعلال قاض مثل راء
يرائي واسم المفعول منه موقي اصله موقوي اعل كاعلال مرمي والموضع
منه موقى اصله موقي بضم الياء مع التنوين قلبت الياء الفا ثم حذفت لاجتماع
الساكنين كمرمى والالة منه ميقى اصله موقى اعل كاعلال الموضع ثم قلبت
الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها والمجهول من وقى وقى وقيا وقوا وقيت
وقينا وقين وقيت وقيتما وقيتم وقيت وقيتما وقيتن وقيت وقينا والمجهول
من يقي يوقى يوقيان يوقون توقى توقيان يوقين توقى توقيان توقون
توقين توقيان توقين اوقى نوقى قوله والمقرون الى آخره اى المقرون
ما كان عينه ولامه حرف علة مثال الماضي منه طوى طويا طووا طوت طوتا
طوين طويت طويتما طويتم طويت طويتما طويتن طويت طوينا ومثال المضارع
منه نحو يطوي يطويان يطوون تطوي تطويان يطوين تطوي تطويان
تطوون تطوين تطويان تطوين اطوي نطوي وحكم لام الماضي من
المقرون كحكم لام الماضي من الناقص في الاعلال وعدمه ولا يعتبر الماضي

والمضا

والمضارع للامر في الاجوف فليطلب فيه قوله الامر الى آخره اى الامر من
طوى يطوي اطو اطويا اطووا اطوي اطويا اطوين تقول بالنون الثقيلة اطوين
اطويان اطون اطوين اطويان اطوينان وتقول بالنون الخفيفة اطوين
اطون اطون قوله وتقول الى آخره اى الامر من روى يروي ارو ارويا
ارووا اروي ارويا اروين تقول عند اتصال النون الثقيلة به اروين
ارويان اروون اروين ارويان اروينان وتقول عند اتصال النون
الخفيفة اروين ارون اروين قوله واذا اردت الى آخره اعلم
انك اذا اردت معرفة احكام نوني التاكيد في الناقص واللفيف فانظر
الى حرف العلة وهو لا يخلو اما ان يكون اصلية اى من نفس الكلمة وقد حذف
من الواحد او لم يكن فان كان الاول يرد المحذوف لان حذفه كان للدلالة
على انه مجزوم مع كونه مجزوما قد انعدم باتصال نون التاكيد وبفتح ما قبل
نوني التاكيد نحو اطوين واغزون وارعين كما يرد المحذوف وبفتح في
اطويا وارويا واغزوا وان كان الثاني اى وان لم يكن حرف العلة اصلية
بل ضميرا فانظر الى ما قبلها وهو لا يخلو اما ان يكون مفتوحا او لم يكن فان
كان مفتوحا عرك حرف العلة على وفق نفسها الطرق والحركة لانها قد حصلت

باجتماع الساكنين هما حرف العلة ونون التاكيد مخففة ما قبلها يعني
اخشون واخشين كما عرفت وانه لحج في قوله تعالى ولا تنسوا الفضل
وان لم يكن مفتوحا سواء كان مضموما او مكسورا يحذف لعدم الخفة
فيما قبلها اعني الضمة والكسرة كما يحذف الضمير في الرجال اغزن والقوم و
يا امراة اغزن القوم في اللفظ دون الخط قوله الفاعل طاو الى آخره
اي اسم الفاعل من طوى يطوي طاو كرام من رمى يرمي اصله طاوي
اعل كاعلال قاض ولا يعل الواو في طاو كما لا يعل الواو في طوى لانه
لو اعل يلزم اجتماع الاعلالين قوله وتقول من الري الى آخره يعني
تقول في اسم الفاعل من الري للمفرد المذكر ريان والتثنية ريانان وجمعه
رواء وللمفرد المؤنث ريا والتثنية رياتان وجمعه رواء ايضا اصل ريان
رويان اجتمعت الواو والياء وسبقت احديهما بالسكون قلبت الواو ياء
وادغمت الياء في الياء كما في ليان واصل رواء رواي قلبت الياء همزة لوقوعها
طرفا بعد الف زائدة كردآء قوله ولا يجمع رواء الى آخره اي لا يقلب
واو جمع المذكر والمؤنث في اسم الفاعل من الري كما تقلب الواو ياء في
سياط اصله سواط لانها لو قلبت ياء يلزم اجتماع الاعلالين هما قلب

الواو

الواو التي هي عين الكلمة ياء وقلب الياء التي هي لام الكلمة
همزة اعلم ان اجتماع الاعلالين ليس بمستكره مطلقا وذلك
لان الاعلال اما ابدال واما اسكان واما حذف والجمع بين الا
سكان والابدال جائز كيقال فانه في الاصل يقول نقلت فتحة
الواو الى القاف ثم ابدلت الفا كبياع والجمع بين الاسكان والحذف
جائز ايضا كمقول فانه في الاصل مقوول نقلت الحركة من الواو
الى القاف وحذف الواو وايضا الجمع بين الابدال والحذف جائز
نحو ليقل وليبع فان الاصل ليقول وليبيع نقلت حركة الواو
والياء الى ما قبلهما ثم قلبت الفا ثم حذفتا وكذلك الجمع بين الحر فين
جائز مثل ق حذفت الفاء واللام فعلم ان الجمع بين الاعلالين ليس
بمستكره مطلقا بل الجمع بقيد مخصوص غير جائز وهو الجمع بين
الابدالين او الحذفين او ابدال وحذف بقيد ان يكون احدهما في
موضع والاخر في موضع آخر على سبيل التعاقب كما في مثله لان اصله
موي قلبت الواو الفا ثم قلبت الحركة همزة ولهذا عد ان الاعلال فيه
شاذ وكذا قلبوا الواو ياء في ديم ولم يقلبوا في رواء لئلا يجتمع الا

علة لان وكذا لم يعلوا ايضاً نحو حيوان لان واوه مبدلة من
الياء لان اصله حييان فلو قلبت الياء الفا لتوالى الاعلال لان وبما
ذكرنا من التفسير خرج الجواب عن جميع ما قدمناه من الامثلة
يعرف بالتامل وانما لم يجعلوا مثل الاعلالين لان الاعلال تغيير
فتوالى تغييران في موضعين من غير حاجز يفضي الى الاجحاف بحق
الكلمة ولا احتراز بها بخلاف ما اذا كان بينهما حاجز بحرف
فان مثل هذا التغيير لا يماثل ذلك الا يرى ان العليل يستريح
اذا تخلل بين العلتين فاصل ويتضاعف ضعفه اذا توالى
عليه علتان من غير فاصل وبخلاف ما اذا توالى الابدال لان
او ابدال وحذف في موضع واحد كما توالى الابدال لان على
اللام في يدعى والابدال والحذف في ايقل لانه لم يحصل
منه تغيير الكلمة لم يبعد من هذا لانه تغيير يستلزم
تخفيفاً على ما يستحقه فكان وجوده كعدمه فلا يكون
الجمع بينه وبين غيره من اقسام الاعلال قوله
وتقول في تثنية المؤنث الى آخر الكتاب غني

عن

عن الشرح
تم كتاب المفراح في شرح المراح
بعون الله تعالى في يوم الاثنين
الرابع وعشرين ذي القعدة
سنه احدى وخمسين والف

م م م
م م
م

حشر هذا الكتاب الفقير الحقير
المعترف بالتقصير محمد عرب
بيكي ولد خواجه عبد
العلي سبزواري